الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي– تيسمسيلت.

معهد العلوم القانونية والإدارية

قسم العلوم السياسية

دور المجتمع المدني في تنمية المجتمع:

الكشافة الإسلامية الجزائرية محافظة ولاية تيسمسيلت أنموذجا

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: إدارة محلية

إعداد الطالبة:

- بدراني فاطيمة
- عوار فتيحة

تحت إشراف الأستاذ

د/ بتة الطيب

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة العلمية	الصفة
بوعلي حمزة	أستاذ محاضر – أ –	رئيسا
بتة الطيب	أستاذ محاضر – ب –	مشرفًا ومقررًا
سلطاني محمد رضا	أستاذ محاضر – ب –	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية

2020/2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي– تيسمسيلت.

معهد العلوم القانونية والإدارية

قسم العلوم السياسية

دور المجتمع المدني في تنمية المجتمع:
الكشافة الإسلامية الجزائرية محافظة ولاية تيسمسيلت أنموذجا

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: إدارة محلية

إعداد الطالبة: تحت إشراف الأستاذ

- بدراني فاطيمة د/ بتة الطيب

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة العلمية	الصفة
		رئيسا
بتة الطيب	أستاذ محاضر – ب –	مشرفًا ومقررًا
		عضواً مناقشاً

السنة الجامعية

2020/2019

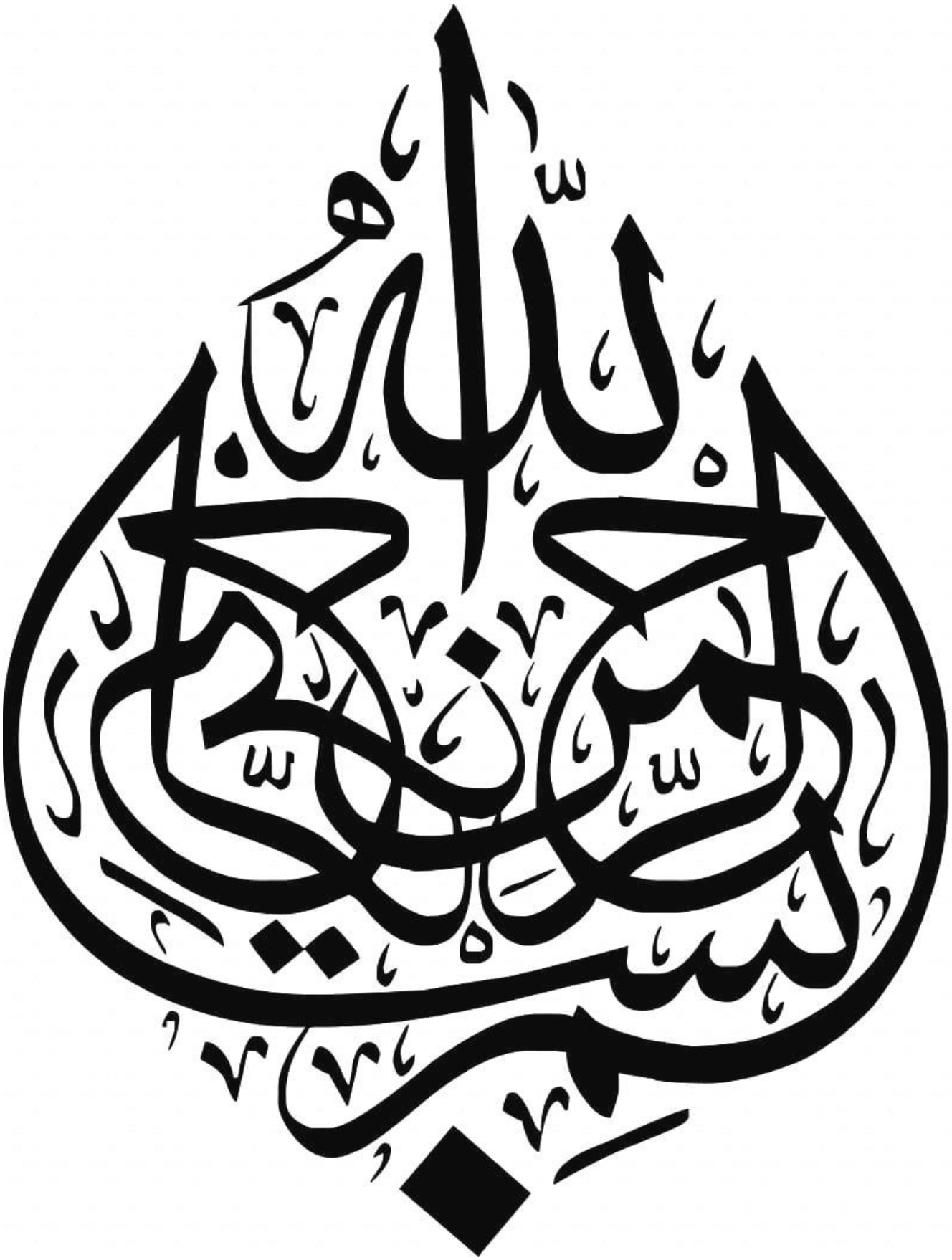

شكر وعرفان

نشكر الله عزوجل الذي أمدنا بالصبر والثبات ووفقنا في إتمام هذا العمل، فلك الحمد والشكر يا الله على نعمتك وفضلك ونسألك الله التوفيق والسداد والبر والتفوق إلى ما تحب وترضى.

ثم بعد نتقدم بالشكر والعرفان وعظيم الامتنان "إلى الأستاذ الفاضل المشرف بتة الطيب" والذي والله على ما أقول شهيد لم يبخل علينا بتوجيهاته وتوصياته ورغم انشغالاته الذي كان سندا لنا طوال مشوارنا الدراسي، فله الشكر الجزيل وله منا أسمى عبارات التقدير والاحترام.

كما لا ننسى بذكر الأستاذ "ناتش خليفة" الذي أمدنا بيد العون في دراستنا هذه ونتمنى له التوفيق في حياته المهنية ونتمنى لمحافظة الكشافة الإسلامية الجزائرية المزيد من النجاح.

كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

فاطمة

إهـــــداء

بسم الله الرحمان الرحيم

بسم الهادي إلى العلم عالم كل شيء سبحانه وتعالى:

بسم القائل: {**وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ**}.

بسم الصبر مفتاح الفرج

أهدي ثمرة نجاحي إلى روح **أبي** الطاهرة رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

إلـــى من جعلها الله سراجا مضيئا لدربي إلى من اختارها الله وباركها لي تعزية في حزني ورجاء في يأسي وقرة لي في ضعفي.

إلـــى من دعت فاستجاب الله لها إلى من أنجبت فبوركت إلى من أحسنت التربية إلى من قال فيها الله {**رَبِّي ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا**} الوالدة العزيزة أطال الله في عمرها وأمدني الله في خدمتها ما دمت حية ومكافئتها ولو بالقليل، **إلى الأم الحنونة**.

إلـــى إخوتي وأخواتي وبالأخص عزيزتي وتوأم روحي "حليمة" الذي طالما غمروني بصالح دعائهم ليل نهار بالتوفيق والنجاح في دربي.

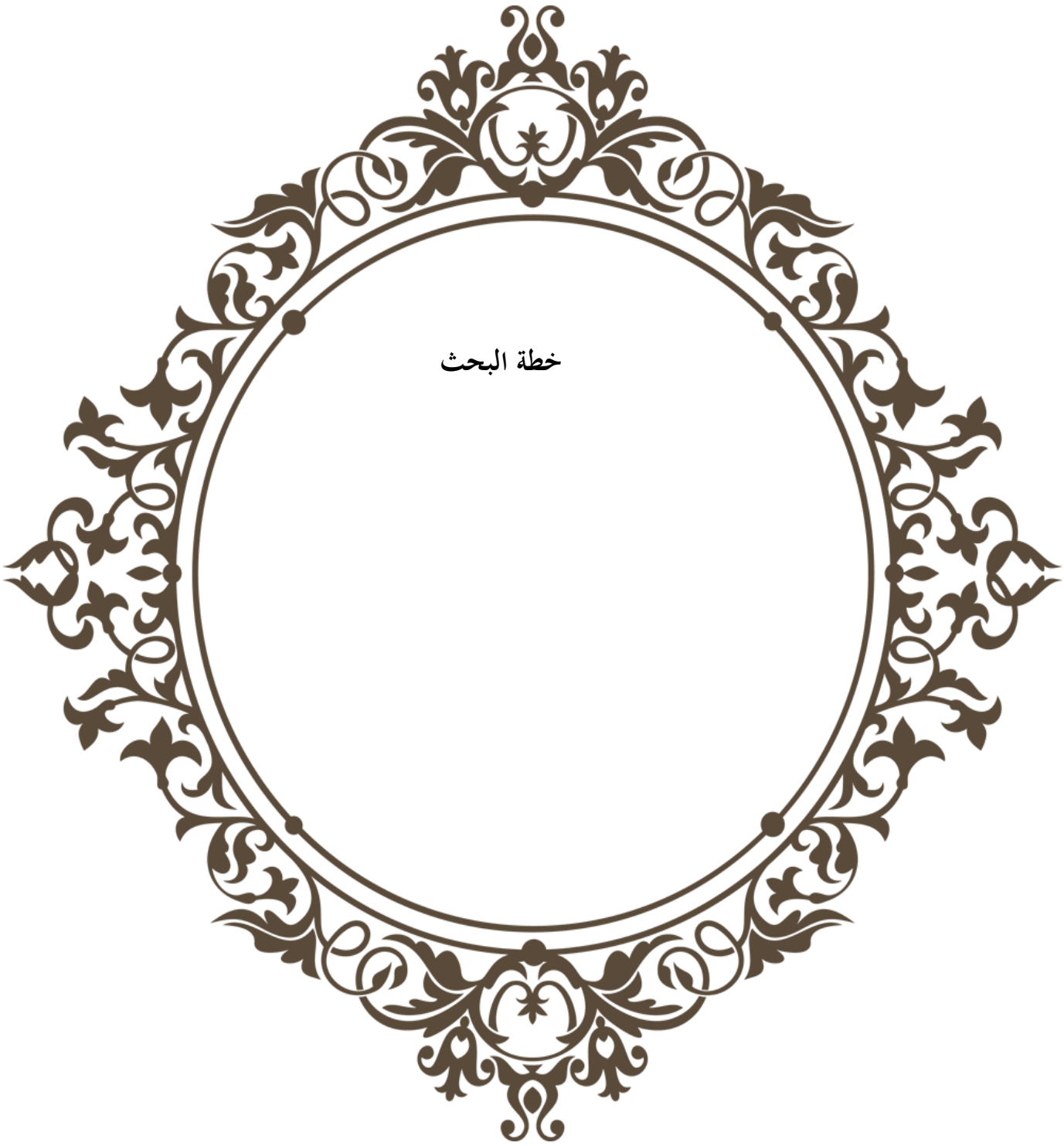
خطة البحث

مقدمة

الفصـــــل الأول: التأصيـل ألمفاهيمـي للمجتمـع المدنـي والتنميـة المحليـة

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني

المطلب الأول: تعريف ونشأة المجتمع المدني

المطلب الثاني: عناصر تكوين المجتمع المدني

المطلب الثالث: وظائف وخصائص المجتمع المدني

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية وتطورها

المطلب الثاني: مجالات التنمية المحلية وأهميتها

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المحلية وأبعادها

المبحث الثالث: أثر المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية

المطلب الأول: دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية

المطلب الثاني: آليات وإجراءات المجتمع المدني في تفعيل التنمية المحلية

المطلب الثالث: التحديات والعراقيل التي يواجهها المجتمع المدني

خلاصة واستنتاجات

الفصـل الثانـي: دور المجتمـع المدنـي في تفعيـل التنميـة المحليـة في الجزائـر

المبحث الأول: دور الفواعل المحلية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر

المطلب الأول: الفواعل الرسمية

المطلب الثاني: الفواعل غير الرسمية

المبحث الثاني: المجتمع المدني والتنمية المحلية ،واقع وتطور

المطلب الأول: واقع وتطور المجتمع المدني في الجزائر

المطلب الثاني: واقع وتطور التنمية المحلية في الجزائر

المطلب الثالث: تفاعل المجتمع المدني مع تحدي التنمية المحلية في الجزائر

خلاصة واستنتاجات

الفصل الثالث: دور الكشافة الإسلامية الجزائرية في تنمية المجتمع المحلي

- محافظة تيسمسيلت أنموذجا -

المبحث الأول: مفهوم الكشافة الإسلامية الجزائرية

المطلب الأول: تعريف ونشأة الكشافة الإسلامية الجزائرية

المطلب الثاني: مبادئ وهيكلة الكشافة الإسلامية الجزائرية

المبحث الثاني: إسهامات محافظة تيسمسيلت في التنمية الاجتماعية

المطلب الأول: على مستوى التصور

المطلب الثاني: على مستوى الأداء

المطلب الثالث: على مستوى تقيم الأداء

المبحث الثالث: إسهامات محافظة تيسمسيلت في التنمية السياحية

المطلب الأول: على مستوى التصور

المطلب الثاني: على مستوى الأداء

المطلب الثالث: على مستوى تقيم الأداء

المبحث الرابع: تحديات وأفاق العمل الكشفي في تيسمسيلت

المطلب الأول: تحديات العمل الكشفي في تيسمسليت

المطلب الثاني: آفاق العمل الكشفي في تيسمسيلت

خلاصة واستنتاجات

خاتمة

قائمة الملاحق

قائمة الجداول والأشكال

قائمة المصادر والمراجع

فهرس المحتويات

الملخص بالعربية والإنجليزية

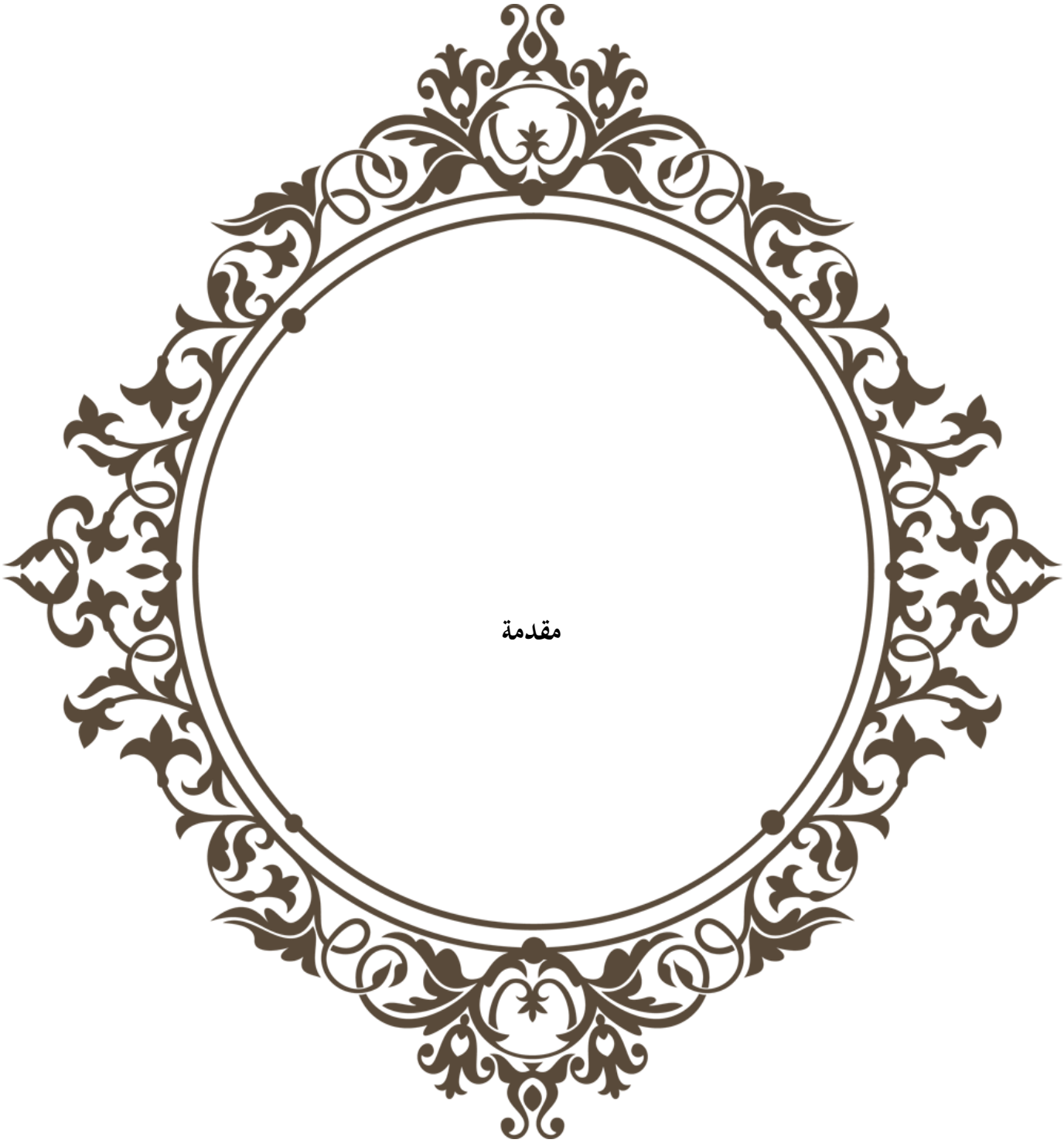

مقدمة

تعد عملية التنمية من القضايا الإستراتيجية التي حظيت باهتمام الساسة والباحثين في مختلف الحقول المعرفية، في مجال الاقتصاد والإدارة وعلم الاجتماع والمناجيمت إلى غير ذلك،إلى جانب أنها من الأولويات في برامج وسياسات المنظمات العالمية والإقليمية.

وللإشارة فان التنمية أصبحت مطلباً أساسياً لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالمجتمعات المحلية، وهذا ما جعل معظم الهيئات الدولية والإقليمية توجه جهودها لتنمية هذه المجتمعات بخلق فرص استثمار حقيقية تراعي فيها أهمية التنمية البشرية والاجتماعية مع مراعاتها للخصوصيات الثقافية والإمكانيات الاقتصادية المتاحة بالمجتمع المحلي، وفق سياسة تنموية تشاركيه، بمرافقة مختلف أجهزة ومؤسسات الدولة وإسهام مختلف الفواعل الاجتماعية المحلية من أفراد ومؤسسات وهيئات المجتمع المدني.

هذا الأخير قد تم التأكيد على أهمية دوره التنموي في العديد من المؤتمرات والندوات العالمية التي عقدتها منظمة الأمم المتحدة، والتي دعت من خلالها حكومات الدول إلى ضرورة اشتراك منظمات المجتمع المدني في سياسات وبرامج التنمية خاصة في ظل تراجع وعجز الحكومات عن تقديم الخدمات الأساسية للكثير من المواطنين.

وفي ظل الرهانات النظرية والقيمة العلمية التي اكسب مفهوم المجتمع المدني المزيد من الأهمية على ضوء التغيرات الكبرى التي شهدها العالم في السنوات القليلة الماضية، وفي ظل الدلالات الجديدة التي أصبح يكتسبها فقد برز تداول كبير لهذا المفهوم في الجزائر في ظل التحولات الديمقراطية وبالموازاة مع المحاولات التنموية والتحديثية.

وفي هذا السياق تأتي هذه الدراسة لتقدم تحليلا لواقع المجتمع المدني في الجزائر وتقييما لأدائه ، بعد وضعه في إطاره النظري والمفاهيمي ومحاولة إبراز عناصر تكوينه ووظائفه وتأثيراته ، وذلك بالاعتماد على عدة مؤشرات أساسية تساعد على تحديد دوره في التنمية المحلية كمفهوم له مقاربات

والتي ستحدد في إطارها تصور نموذج محافظة الكشافة الإسلامية الجزائرية لولاية تيسمسيلت كحركة جمعوية فاعلة تهدف إلى خدمة وتنمية المجتمع المحلي.

- **أهمية الدراسة:** تكتسي الدراسة المتمثلة في معرفة دور المجتمع المدني في تنمية المجتمع أهمية علمية وأخرى عملية.

- **الأهمية العلمية:**

- موضوع تنمية المجتمع من المواضيع الحديثة محل البحث والدراسة من قبل الباحثين يحتوي أهداف أنية وتطلع مستقبلي هذا ما يجعله أحق بالدراسة والبحث فيه.
- إثراء المكتبية الجامعية بالولاية بالدراسة التي تبرز أهم النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التي تقدمها بعض جمعيات المجتمع المدني على المستوى المحلي، بالإضافة إلى تزويد الطبقة العلمية بمعارف حول موضوع الدراسة من الناحية النظرية والتطبيقية.

- **الأهمية العملية:**

- دراسة هذا الموضوع في ظل إعادة صياغة دور الدولة الجزائرية بانتقالها من وظيفة وضع جميع البرامج التنموية وتنفيذها وعملها كطرف وحيد إلى طرح عملية المشاركة والتنسيق بين مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية بما في ذلك المجتمع المدني باعتباره ذا حيوية وأهمية بالغة من خلال ما يوفره من وسائل يتسنى في إطارها تصنيفه ضمن المؤشرات الفاعلة التي يعول عليها خاصة في المجال التنموي وتدبير الشأن المحلي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وضبط مفهوم منظمات المجتمع المدني ومن ثم ربطه بمفهوم تنمية المجتمع ومحاولة إبراز الآليات والإجراءات التي يقوم عليها. إذ يحضى هذا الموضوع بجملة من الأهداف والمتمثلة في:

1- محاولة التأصيل النظري للعلاقة بين متغيري المجتمع المدني وتنمية المجتمع.

2- تسليط الضوء على فعالية المجتمع المدني الجزائري ومدى تأثيره والكشف عن التحديات التي تواجهه في تحقيق أهدافه التنموية.

3- محاولة تأسيس مقاربة تنموية تشاركيه في الجزائر وتقديم البحث إلى الناشطين في حقل العمل الجمعوي لنلفت نظر المتطوعين والمشاركين المدنيين بأهمية ربط نشاط منظمات المجتمع المدني بتوجه تنموي.

أسباب اختيار الموضوع:

أسباب ذاتية

1- تعد الرغبة عن البحث في أي موضوع العنصر المحرك لأي بحث علمي، ونحن أثناء اختيارنا لهذا الموضوع والبحث عنه، كانت رغبتي في الوصول إلى معرفة كيف تطور هذا المفهوم في الجزائر وكيف يساهم عبر مؤسساته في تنمية المجتمع المحلي.

2- محاولة كسب بعض المعارف الشخصية نظريا وعمليا.

3- الميولات الشخصية لدراسة وتحليل هذا الموضوع من خلال الدراسة الميدانية ومعرفة الدور الحقيقي الذي يلعبه هذا القطاع ومدى مساهمته في تحقيق التنمية المحلية.

أسباب موضوعية

1- أهمية الموضوع وحداثته في إطار رصد تحول دور الدولة اتجاه المجتمعات المحلية إلى وجود منظمات وفواعل غير رسمية تبرز دورها في تنمية المجتمع.

2- محاولة مقارنة ما يقدم نظريا وما تم تقييمه من طرف الدولة حول تفعيل دور المجتمع المدني مع التعرف على مختلف المشاكل التي يعاني منها في تحقيقه للتنمية المحلية.

إشكالية الدراسة

ظهر المفهوم الحقيقي والفعلي للمجتمع المدني الجزائري مع خوض الجزائر أول تجربة تحول ديمقراطي أواخر ثمانينات القرن الماضي كإطار عام يربط بين الديمقراطية والتنمية.

وبناءا على ما سبق وفي ضوء التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المجتمع المدني في السنوات الأخيرة فإن الإشكالية التي تسعى الدراسة للإجابة عنها هي:

ما مدى إسهام المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر؟وهل كان للمحافظة الولائية للكشافة الإسلامية بتيسمسيلت دور ايجابي في تنمية المجتمع المحلي بين عامين2015– 2019 ؟

وتحت هذه الإشكالية تندرج الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل تمكن المجتمع المدني من الإسهام في تنمية المجتمع في الجزائر؟

2- هل كان للكشافة الإسلامية الجزائرية لمحافظة ولاية تيسمسيلت إسهام في تحقيق التنمية الاجتماعية في المجتمع التيسمسيلتي؟

3- هل استطاعت الكشافة الإسلامية الجزائرية محافظة تيسمسيلت من الإسهام في تفعيل التنمية السياحية في المجتمع التيسمسيلتي؟

4- ما هي أهم التحديات التي تواجه العمل الكشفي في تيسمسيلت؟ وفيما تتمثل آفاقه؟

فرضيات الدراسة

بذل المجتمع المدني جهودا معتبرة في دعم التنمية المحلية في الجزائر بالرغم من العوائق الذاتية والموضوعية التي واجهته.

وتتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الثانوية التالية:

– تمكن المجتمع المدني من الإسهام في تنمية المجتمع في الجزائر،ولكن بشكل جزئي بالنظر إلى اعتبارات ذاتية وموضوعية.

– تساهم الكشافة الإسلامية الجزائرية في خدمة وتنمية المجتمع المحلي لولاية تيسمسيلت من خلال تقديمها لمختلف العمليات التضامنية ودعمها للبرامج المخصصة للعمل التطوعي ماديا وبشريا.

– استطاعت محافظة الكشافة الإسلامية الجزائرية بتيسمسيلت أن تساهم في تفعيل التنمية السياحية في المجتمع التيسمسيلتي من خلال تنظيمها للخرجات السياحية والدورات التكوينية.

– تواجه محافظة الكشافة الإسلامية الجزائرية بتيسمسيلت عدة صعوبات من بينها صعوبات مادية وأخرى معنوية.

حدود الإشكالية

الحدود المكانية

تم اختيار الجزائر عموما وولاية تيسمسيلت بشكل خاص من خلال استعراض تجربة المحافظة الولائية للكشافة الإسلامية الجزائرية بتيسمسيلت.

الحدود الزمانية

تم اختيار فترة الدراسة من سنة 2015 إلى 2019م باعتبارها مرحلة من مراحل تسيير محافظة الكشافة الإسلامية الجزائرية بتيسمسيلت.

الحدود الموضوعية

سنحاول في دراستنا هذه التركيز على الدور الحقيقي لمنظمات المجتمع المدني بصفة عامة والكشافة الإسلامية الجزائرية على وجه الخصوص في تنمية الشأن المحلي.

الدراسات السابقة

في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى كثرة الدراسات العلمية الأكاديمية التي اهتمت بمتغيري الدراسة (المجتمع المدني والتنمية المحلية) وفي سياق الربط بين المتغيرين أمكننا الاعتماد على الدراسات التالية:

دراسة الباحث **عبد السلام عبد اللاوي** المعنونة ب "دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر" المقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية لسنة2010-2011 جامعة ورقلة، حيث تطرق إلى أن دور المجتمع المدني بقي هامشي في المسائل السياسية والاقتصادية، بالرغم من سياسات الدولة التي تتجه نحو تعزيز وتكريس دور المجتمع المدني في التنمية المحلية من خلال اشتراكه في الجوانب الاجتماعية والثقافية،وقد أفادتنا هذه الدراسة في العنصر المتعلق بمفهوم المجتمع المدني ونشأته.

دراسة الباحثتين **صافية عدلاني وذهبية زياني** المعنونة ب "دور المجتمع المدني في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر 1990 – 2012م"، المقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية لسنة2014-2015 جامعة تيزي وزو، حيث حصرت دور المجتمع المدني الجزائري في المجال التطوعي التضامني بينما يبقى ضعيفا في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية والوطنية،وتم الاستفادة من هذه الدراسة في إبراز واقع المجتمع المدني الجزائري واهم المؤسسات المشكلة له.

دراسة الدكتور **عبد النور ناجي** المعنونة ب"النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية،لسنة 2006في جامعة قالمة، تتناول الدراسة إشكالية انتقال النظام السياسي الجزائري من الأحادية الحزبية إلى التعددية السياسية،يتطرق فيه إلى طبيعة النظام السياسي قبل التحول ثم إلى الأزمات السياسية التي تعتبر من العوامل المؤثرة على عملية التحول،ومن أهم مظاهر هذا التحول الإصلاحات الدستورية كدستور 1989، الإصلاحات السياسية (التعددية الحزبية)، الانتخابات،

التعددية الإعلامية والمجتمع المدني، وقد أفادتنا هذه الدراسة في معرفة مراحل تطور المجتمع المدني الجزائري.

مناهج ومقتربات الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على عدة مناهج ومقتربات نذكر من بينها:

أولا: المناهج

أ- **منهج دراسة الحالة** تم الاعتماد على هذا المنهج باعتباره منهج قائم بذاته يتضمن الوصف والتحليل ، إلى جانب انه منهج يقوم على جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بحالة الدراسة.

ثانيا: الاقترابات

أ- **الاقتراب النسقي**: إذ يفيدنا هذا الاقتراب في تحديد طبيعة التفاعلات بين مكونات النسق السياسي، ومدى استجابة النظام للمدخلات السياسية الداخلية بما في ذلك المجتمع المدني.

ب-**الاقتراب الوظيفي**: الذي يساعد على إبراز الأدوار الوظيفة لعناصر التنمية المحلية ومنها تنظيمات المجتمع المدني، وكذا يساهم في تحديد العلاقات بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين.

خطة الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على خطة تتكون من ثلاثة فصول تسبقها مقدمة وتنتهي بخاتمة، الفصل الأول تناول التأصيل المفاهيمي للمجتمع المدني والتنمية المحلية حيث قسم إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول خاص بمفهوم المجتمع المدني، أما **المبحث الثاني** خاص بمفهوم التنمية المحلية، و**المبحث الثالث** خاص بأثر المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية بينما **الفصل الثاني** فقد تناول دور

المجتمع المدني في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر وقد قسم بدوره إلى مبحثين: **المبحث الأول** تناول دور الفواعل المحلية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر، أما **المبحث الثاني** عالج واقع وتطور المجتمع المدني والتنمية المحلية في الجزائر، أما بالنسبة **للفصل الثالث**: فقد تم تخصيصه لدراسة حالة الكشافة الإسلامية الجزائرية بتيسمسيلت ومساهمتها في تنمية المجتمع المحلي، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث: **المبحث الأول** تناول مفهوم الكشافة الإسلامية الجزائرية، أما بالنسبة **للمبحث الثاني والثالث** تناولا إسهامات الكشافة الإسلامية الجزائرية في التنمية الاجتماعية والسياحية، بينما **المبحث الرابع** فقد أبرز أهم تحديات وآفاق العمل الكشفي في تيسمسيلت.

الفصل الأول

التأصيل المفاهيمي للمجتمع المدني والتنمية المحلية

تمهيد

المجتمع المدني مفهوم حديث من حيث التسمية والدلالة الوظيفية، ولكنه قديم من حيث المعنى الفكري والفلسفي الذي تناول علاقة الناس بالدولة وكيفية إدارة شؤونهم العامة، فالحديث عن مفهوم المجتمع المدني بشكله الحالي يقودنا إلى البحث في تاريخ المفهوم من حيث النشأة والدلالة اللغوية والإجرائية لتشخيص جملة من الإشكاليات التي رافق الكثير من المفكرين والباحثين في معرفة مكونات المجتمع المدني، بالإضافة إلى ذلك فالتنمية المحلية لها جذور تاريخية ضاربة في المجتمعات البشرية التي تهدف إلى تحسين أوضاعها ومستواها المعيشي حيث زادت أهميتها بعد الحرب العالمية والحركة التي عرفتها الدولة المستقلة ساعية إلى تحقيق التنمية الشاملة[1].

ومن خلال هذا الفصل يمكن ابرز الإطار المفاهيمي للعناصر الأساسية محور هذه الدراسة(المجتمع المدني والتنمية المحلية) في ثلاثة مباحث أساسية،حيث تناول المبحث الأول مفهوم المجتمع المدني أما المبحث الثاني خصص لمفهوم التنمية المحلية،أما بالنسبة للمبحث الثالث نخصصه لمعرفة اثر المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية.

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني

يلقى مصطلح المجتمع المدني في العصر الحديث رواجا أكاديميا على جميع الأصعدة كما يحضى بقدر كبير من الأهمية التي فرضتها عودته القوية في بداية السبعينات من القرن الماضي في أوروبا الشرقية أولا، ثم في كامل أوربا وباقي دول العالم[2]، ومن هذا المنطلق سنحاول تقسيم هذا المبحث

[1]- عادل رشيد، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، (جامعة سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014)، ص 09.

[2]- كلثوم زعطوط، والأزهر ضيف، "مفهوم المجتمع المدني من التأصيل النظري ومشكلة المرجعية"، **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، (جامعة الجزائر: العدد.33، مارس2018)** ،ص39.

إلى ثلاث مطالب، المطلب الأول خصصناه لتعريف ونشأة المجتمع المدني، أما المطلب الثاني يتضمن عناصر تكوينه، بينما المطلب الثالث تطرقنا فيه إلى وظائف وخصائص المجتمع المدني.

المطلب الأول: تعريف ونشأة المجتمع المدني.

إن مفهوم المجتمع المدني ليس وليد اليوم، وإنما جذوره عالقة في التاريخ، ورغم ما يلقاه هذا المفهوم من رواج أكاديمي علمي إلا أنه يواجه صعوبة في تأصيله وتحديد المؤسسات المكونة له، لذا وجب تعريفه من الناحية اللغوية والإجرائية والاصطلاحية[1].

الفرع الأول: تعريف المجتمع المدني.

أولا: تعريف المجتمع المدني من الناحية اللغوية

كلمة مجتمع كلمة مشتقة من فعل اجتمع، يجتمع، اجتماعا، بمعنى انظم وتألف، وتجدر الإشارة بداية الى أن مصطلح المجتمع المدني هو مصطلح غربي لذا لا نجد له تعريف لغوي دقيق في المعاجم السياسية والفلسفية والاجتماعية العربية[2].

ونجد أن مصطلح CIVIL SOCETY وردت فقط في كلمة CIVIL لتعبير عن مصطلحات أخرى ففي معجم تاريخ الأفكار يظهر مصطلح CIVIL

[1]- بوشاقور أحمد، بوعلوش أحمد، **دور المجتمع المدني في تحقيق الاستقرار الأمني**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، (جامعة خميس مليانة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017)، ص 06.

[2]- محمد يحياوي، **دور المجتمع المدني في عملية التنمية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، (جامعة المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019/2018)، ص 07.

DISOBEDIENCE بمعنى العصيان المدني وتطلق عليه هذه التسمية نسبة إلى عصيان القانون المدني فهو الناجم عن انعدام الحقوق المدنية[1].

وكذلك يعرف المجتمع المدني على أنه كلمة لاتينية الأصل مركبة من لفظة SOCIETE تعني المجتمع CIVIL المشتقة من أصل لغوي لاتيني CIVICS الذي يقصد به الوطن غير أن هذه اللفظة الأخيرة ذات مدلول لغوي آخر في اللغة العربية تعني التمدن[2].

ثانيا: تعريف المجتمع المدني من الناحية الاصطلاحية

يعتبر المجتمع المدني مجموعة من المنظمات الطوعية الحرة المستقلة عن الدولة يكون الانخراط فيها بطريقة طوعية اختيارية تسعى لخدمة المصالح العامة.كما يشمل حيزا للحياة الاجتماعية كمنظمة أساسية تقوم على مبادئ الإدارة والدعم الذاتي والاستقلالية عن جهاز الدولة.[3].

✓ كما يعرفه سعد الدين إبراهيم : بأنه تعبير عن المشاركة الجماعية الاختيارية المنظمة في المجال العام بين الأفراد والدولة، ويتكون المجتمع المدني من عناصر وتنظيمات غير حكومية كالأحزاب السياسية والاتحادات العمالية والنقابات المهنية وهيئات التنمية الاجتماعية[4].

✓ و يعرفه حسن توفيق إبراهيم: انه مجموعة الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تضم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى

---

[1]– أمهيس صبرينة، بانون لامية، **المجتمع المدني في الجزائر: أي تأثير في مجال حقوق الإنسان**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ،(جامعة بجاية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017)، ص 10.

[2]– عبد الله هواادف، "مفهوم المجتمع المدني بين العالمية والخصوصية"، **مجلة الحقيقة**، (**العدد السابع**، **2005**)، ص 26.

[3]– صدام هلشمة، وعبد الصمد خالدي، **دور الجمعيات في التنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ،(جامعة النعامة :كلية العلوم السياسية 2016/2015)، ص45.

[4]– إسماعيل معراف، **مسارات التحول الديمقراطية في المنظمة العربية**، (مصر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013)، ص 74.

والتكنولوجيا الاجتماعية في المجتمع داخل مجموعة المؤسسات التي تنشا وتمارس نشاطها بصفة مستقلة[1].

ثالثا: تعريف المجتمع المدني من الناحية الإجرائية

إن التعريف الإجرائي لمصطلح المجتمع المدني يفترض وجود مكونات وبني ووظائف يقوم بها ومتعارف عليها غير أن الإشكالية تتمثل في عدم الاتفاق، فكما سبق وأن ذكرنا فإننا نجد عدة تعريفات إجرائية مختلفة للمجتمع المدني، وخاصة في تحديد القوى المكونة له وفي هذا الصدد نجد هناك من يدخل الأحزاب السياسية والمؤسسات الأهلية كأحد مكونات المجتمع المدني.[2].

- ومما سبق يمكن تحديد عدة مفاهيم للمجتمع المدني وهي كالأتي.

✓ يعرف المجتمع المدني على أنه كل منظمة أو مؤسسة يقوم المنظمون لها بتحقيق أهداف محددة تتسم بالحرية ولا تهدف إلى الربح، وتضم النقابات والمؤسسات غير الحكومية والاتحادات والروابط المهنية[3].

✓ **يعرف المجتمع المدني كذلك:** بأنه جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية وفي استقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن تأثير رأسمالية الشركات في القطاع الخاص، حيث يساهم في صياغة القرارات خارج المؤسسات السياسية ولها غايات نقابية كالدفاع عن مصالحها الاقتصادية والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها[4].

---

[1]- فاروق بلخيري، "تأثير القوة الخارجية على دور المجتمع المدني العربي"، **مجلة الجزائرية للحقوق والعلوم الإنسانية، (العدد الأول، يونيو 2016)**، ص 173.

[2]- عبد السلام عبد اللاوي، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر**، مذكرة لنيل رسالة الماجستير، (جامعة ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010)، ص 16.

[3]- أحمد عبد الفتاح ناجي، **التخطيط للتنمية في الدول النامية**، (جامعة صنعاء: المكتب الجامعي الحديث، 2011)، ص ص ، 197- 198.

[4]- محمد غربي وآخرون، **التحولات السياسية وإشكالية التنمية**، (الجزائر: ابن النديم ودار الروافد الثقافية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2014)، ص 314.

الفرع الثاني: نشأة وتطور المجتمع المدني

أولا: نشأة المجتمع المدني في الفكر الغربي

اتفق الباحثين والدارسون على الطابع الغربي وذلك نظراً للأهمية الكبيرة التي انطلقت من عصر النهضة في أوروبا، خلال القرنين السابع عشر (17) والثامن عشر (18) ليعرف بعد ذلك المفهوم تطورات واستخدامات مختلفة.

وبعض الباحثين يرجعون نشأته إلى الفكر الغربي بحيث نجد أن الاستعمال الأول لهذا المفهوم أشار إليه أرسطو واعتبره، "مجموعة سياسية تخضع للقانون" إلا أن هناك شبه إجماع على أن ظهوره الأول بشكله المعاصر، تبلور في مرحلة عصر الأنوار.

ومنه نجد أن مفهوم المجتمع المدني أساسه الفكري والنظري في أوروبا الذي ظهر بظهور نظريات العقد الاجتماعي أواخر القرن 16، والتي بادر بها كل من "توماس هوبز، وجون جاك روسو، وجون لوك" بحيث اعتبروا المجتمع المدني وفق رأيهم حالة انتقال من الحياة الطبيعية إلى الحياة الاجتماعية[1].

وجاء مفهوم المجتمع المدني وفق نظرية العقد الاجتماعي مرادفا لمفهوم المجتمع السياسي أو المجتمع المؤسس بناءاً على العقد الاجتماعي، حيث يعرفه مفكري العقد الاجتماعي بأنه المجتمع الذي يتزامن وجودا مع الدولة أو متضمنا فيها، والتي يشترط فيها التوازي مع مفهوم الدولة والأمة والمواطنة، والتي تقوم على أساس القانون [2].

ومن أبرز مفكري هذه النظريات ما يلي:

---

[1]- أمهيس، وبانون، **مرجع سابق**، ص ص، 13- 14.

[2]- شاوش إخوان جهيدة، **واقع المجتمع المدني في الجزائر: دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا**، أطروحة دكتوراه، (جامعة بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2015/2014)، ص 54.

توماس هوبز والذي يرى أن الناس بطبعهم أنانيون يلتمسون بقاءهم وسلطاتهم للحصول على القوة فالمجتمع المدني هو ثمرة مصطنعة لميثاق اختياري لحساب قائم على المنفعة، حيث يرى المجتمع المدني "بأنه مجتمع بدون دولة في مرحلته الأولى، ثم يتطابق مع المجتمع السياسي عبر إرجاعه إلى الدولة لحظة قيام العقد"[1].

جون لوك وهو الآخر يرى أن المجتمع المدني يدخله الأفراد من أجل ضمان حقوقهم المتساوية التي تمتعوا بها في ظل المجتمع الطبيعي[2].

جون جاك روسو Jackarosés الذي أدخل مبدأ المساواة إلى مفهوم المجتمع المدني وجعل الديمقراطية جزءا لا يتجزأ منه، برفضه لنظام التمثيلي واعتباره عملية تزوير للسيادة الشعبية ،كما جعل روسو العدالة الاجتماعية أساس الحرية، واشترط أن تنسجم الإرادة الخاصة مع الإرادة العامة وجعل الشعب مدارا وهدفا لخطابه السياسي فالحكومة لا معنى لها ما لم تعبر عن الإرادة العامة[3].

ثانيا: نشأة المجتمع المدني في الوطن العربي

تشكل المنظمات غير الحكومية في الوطن العربي أو ما يطلق عليها الجمعيات الأهلية العربية، العمود الفقري للمجتمع المدني حيث شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين صحوة ملحوظة ونمو غير مسبوق في تأسيس المنظمات غير الحكومة وقد كان ذلك نتاج متغيرات عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية بعضها له سمة عالمية والأخرى محلية.

ويمكن تحديد ثلاث مجموعات من العوامل أسهمت في هذه الصحوة منها السياسات الاقتصادية التي اتبعها معظم البلدان العربية منذ منتصف الثمانينات والتي تمثلت في التحرير الاقتصادي وتخلي الدولة عن جزء كبير من الدور المحوري الذي تشغله اقتصاديا واجتماعيا نتيجة

---

[1]- رشيد، **مرجع سابق**، ص 09.

[2]- يحياوي، **مرجع سابق**، ص 08.

[3]- عبد اللاوي، **مرجع سابق**، ص 21.

الضغوطات القادمة من المؤسسات المالية الدولة بعد الأزمة الاقتصادية التي أمسكت بخناق غالبية الأنظمة السياسية العربية، ناهيك عن ارتفاع الديون الخارجية أقل من 05 مليون دولار في عام 1970م إلى 200 مليون دولار عام 1990م، كما أدت سياسات التحرر الاقتصادي التي اتبعتها معظم الدول العربية غير النفطية إلى تحقيق الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية وبرامج الرفاهية الاجتماعية[1].

كما أكد "الحبيب الجنحاني" على أن مفهوم المجتمع المدني دخيل على تراث الفكر العربي الإسلامي لم يبرز في الخطاب السياسي العربي إلا في العقود الأخيرة.

في حين يذهب مصطفى كامل السيد "إلى أن المجتمع المدني يستخدم للدلالة على وجود مساحة واسعة من حرية الحركة واستقلال الإرادة للفاعلين الاجتماعيين خارج نطاق سيطرة الدولة، يعبرون فيها عن حيويتهم وإبداعهم في مجالات متعددة معظمها بعيد عن السياسة بأي صورة مباشرة، ويعكس وجود هذه المساحة مدى نشوء علاقة جديدة بين الدولة والمجتمع"[2].

ومن أكثر التعريفات شيوعا للمفهوم في الإطار العربي، تعريف "سعد الدين إبراهيم" الذي يعتبر المجتمع المدني بأنه "مجموعة التنظيمات التي تنشأ بالإرادة لأعضائها والتي تملأ المجال العام بين الأسرة والسوق والدولة، بهدف خدمة مصلحة أو قضية أو تعبير عن مشاعر مشتركة بشكل رسمي يحترم حق الآخرين في أن يفعلوا نفس الشيء"[3].

لقد ظل مفهوم المجتمع المدني على مستوى الفكر العربي يعاني العديد من الاختلافات ويعود جزء من أسبابها حول تحديد مقاييس مشتركة لضبط المفهوم، فيما يعود الجزء الآخر إلى مدى تقبل

---

[1]- غربي وآخرون، **مرجع سابق**، ص 316.

[2]- مازن محمد، **دور المجتمع المدني في حماية البيئة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، (جامعة لجزائر: كلية الحقوق، 2017/2016)، ص ص 24- 25.

[3]- **المرجع نفسه**، ص 26.

المصطلح ذاته والحاجة إليه باعتبار وجود مصطلحات محلية النشأة أكثر دلالة على واقع التجربة التاريخية العربية مثلا المجتمع الأهلي الذي يعتبره البعض من صلب المجتمع المدني .

وهناك اتفاق حول اعتبار المنظمات غير الحكومية بمثابة العمود الفقري للمجتمع المدني، وإن كان الخلاف يبقى أساسا قائما حول مدى اعتبار الأحزاب السياسية جزء من المجتمع المدني أو خارجة عنه، أما بالنسبة إلى القطاع الخاص فهو يعتبر بحكم طابعه المصلحي طرفا مستقلا عن المجتمع المدني، دون أن يشكل بالضرورة طرفا مقابلا له، وإن كانت الاتحادات المهنية تعتبر جزء لا يتجزأ من الكتل الأساسية التي يتشكل منها المجتمع المدني.

غير أن هذه الاتجاهات مهما اختلفت وتعارضت فإن الحقيقة التي لا يمكن تجاوزها هي أن المجتمع المدني أصبح من مفردات اللغة السياسية والاجتماعية اليومية ولعل هذا الاختلاف في المعنى والعجز عن التحديد الدقيق للمصطلحات التي نستخدمها راجع إلى حدة استخدامها واقتباسها من ثقافات أخرى، ومن ثم افتقار مستخدميها أنفسهم إلى معرفة جميع المعاني والسياقات التي ارتبطت بها[1].

المطلب الثاني: عناصر تكوين المجتمع المدني

من الممكن أن نجد تعاريف عديدة للمجتمع المدني إلا أنها لا تخرج عن توافر أربعة عناصر أساسية وهي:

العنصر الأول: فكرة الطوعية أو المشاركة الطوعية: التي تقوم على الفعل الإرادي الحر أو الطوعي، وبهذه الطريقة تتميز تكوينات وبني المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة تحت أي اعتبار[2].

[1]- شاوش إخوان ، **مرجع سابق**، ص 72.

[2]- بلال أمين زين الدين، **منظمات المجتمع المدني في الدول العربية والغربية**، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعية، الطبعة الأولى، 2014)، ص 47.

العنصر الثاني: الركن التنظيمي: ان يكون المجتمع المدني منظم،وهو بهذا يختلف عن المجتمع التقليدي العام بمفهومة الكلاسيكي، حيث يشير هذا الركن إلى فكرة "المؤسسية" التي تطال مجمل الحياة الحضارية تقريباً، والتي تشمل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

العنصر الثالث: يتعلق "بالغابة" و "الدور": الذي تقوم به هذه التنظيمات، والأهمية الكبرى لاستقلالها عن السلطة وهيمنة الدولة، من حيث هي تنظيمات اجتماعية تعمل في سياق وروابط تشير إلى علاقات التضامن والتماسك أو الصراع والتنافس الاجتماعي.

أخر هذه العناصر يمكن في ضرورة النظر إلى مفهوم المجتمع المدني باعتباره جزءا من منظومة مفاهيمية أوسع تشمل على مفاهيم مثل، الفردية، المواطنة، حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، الشرعية الدستورية[1].

العنصر الرابع: الركن الأخلاقي: تعد منظمات المجتمع المدني حلقة وصل بين المواطن والدولة، وقد تأخذ في الكثير من الأحيان صفة ممثل المجتمع لإيصال انشغالاته ومشاكله للسلطة وهذا ما يمنح هذه المنظمات قوة معنوية وعملية، لذا يجب عليها عدم استغلالها في خدمة مصالحها[2].

المطلب الثالث: وظائف وخصائص المجتمع المدني

تتعدد وظائف وخصائص المجتمع المدني في العديد من الأنماط نتناول سردها فيما يلي:

الفرع الأول: وظائف المجتمع المدني

تتمثل وظائف المجتمع المدني في:

1- **التوازن بين قوة الدولة وقوة المجتمع**: لتحقيق الاستقرار وتفادي التسلط والاستبداد لابد من خلق ذلك التوازن بين الدولة والمجتمع، فتراجع قوة الأولى قد يهدد الاستقرار ويؤدي إلى تنافس

[1]- غربي وآخرون، **مرجع سابق**، ص 315.

[2]- رشيد، **مرجع سابق**، ص20.

غير السلمي بين مختلف شرائح المجتمع، وضعف الثاني يفتح المجال أمام تسلط النظام فتضيع بذلك حقوق الأفراد.

2- **تحقيق التنمية الشاملة:** يتحدد دور المجتمع المدني من خلال قدرته على تلبية حاجيات الأفراد التي قد تعجز الدولة على توفيرها، فمع التطورات الراهنة توسع نطاق المجتمع المدني ليشمل كل المجالات والأبعاد، فتكمن أهميته من خلال كونه يعمل على تحقيق التنمية في المجتمع سواء المادية أو البشرية.

3- **إشاعة الثقافة المدنية:** يعمل المجتمع المدني على نشر ثقافة الديمقراطية التي ترتبط بروح العمل الجماعي والتطوعي، واحترام التنوع بين الأفراد وإدارة التنافس والصراع بطرق سليمة وفق قيم الاحترام والتعاون إلى جانب المحاسبة والشفافية والتأكيد على المبادرة الذاتية، وأيضا الرفع من ثقافة البناء المؤسساتي[1].

4- **وظيفة توحيد المصالح والأهداف:** حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني بلورة مواقف جماعية حول القضايا والتحديات التي تواجه أعضاءها وتمكنهم من التحرك لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية.

5- **وظيفة فض المنازعات والتوفيق بين الأطراف:** حيث يتم حسم وحل معظم النزاعات والصراعات الداخلية بين أعضاء مؤسسات المجتمع المدني بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية ومؤسساتها التقليدية وبذلك فإنها تجنب أعضائها المشقة وتوفر عليهم الجهود والوقت وتساهم بذلك في توفير وتقوية أسس التضامن الاجتماعي فيما بينهم.

6- **العميل على توفير الموارد وزيادة الثروة وتحسين أوضاع المنتمين للمنظمة أو الجمعية:** بمعنى قدرة مؤسسات المجتمع المدني على توفير الفرص لمباشرة عملها وزيادة مدخولها من خلال

[1]- بلخير، **مرجع سابق**، ص ص176/175.

المشروعات التي تنفذها الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والمشروعات الصغيرة والمدرة للدخل أو التي تقوم بين الجمعيات الأهلية ومشروعات التدريب المهني أو التي تقوم بها النقابات[1].

7- **وظيفة التنشئة السياسية والاجتماعية:** هذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ، مثل قيم الولاء والانتماء، التعاون والتضامن...الخ.

8- **وظيفة الوفاء بالحاجيات وحماية الحقوق:** على رأسها الدفاع عن الحقوق الإنسان وحرية التعبير والتجمع والتنظيم، والحق في المعاملة المتساوية أمام القانون.

9- **وظيفة الديمقراطية:** فهو يساهم في التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية وقد حدد "دياموند" الطرق التي يمكن من خلالها المجتمع المدني أن يعزز الديمقراطية مركزا على التصور الليبرالي للوظائف المتمثلة في كبح وضبط قوة وسلطة الدولة، وتدعيم المشاركة السياسية ومقاومة التسلطية لما يمتلكه من قدرة على الضبط فيساعد على إجراءات سياسية في المجتمع[2].

10- **ملأ الفراغ في حالة غياب وتوفير الخدمات:** تحرك المجتمع المدني نحو ملأ الفراغ الذي يحدث عند انسحاب الدولة من خلال القيام بالعديد من الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها في الماضي وإلا تعرض المجتمع للانهيار خاصة عند الفئات التي كانت تستفيد من الدور السابق للدولة لإشباع حاجتها.

كما يقوم المجتمع المدني بتوفير الخدمات ومساعدة المحتاجين وذلك بتقديم خدمات خيرية واجتماعية هدفها مساعدة الفئات الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع[3].

---

[1]- زين الدين، **مرجع سابق**، ص ص،57- 58.

[2]- نوال غنيم، وخيرة تواب، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر (المركز الجامعي تيسمسيلت: معهد العلوم القانونية والإدارية، 2017 /2018)، ص ص،23- 24.

[3]- مازن، **مرجع سابق**، ص ص،40- 41.

11- **الرقابة:** إن حق الإطلاع والحصول على المعلومات هو كذلك حق من حقوق المواطن يساهم هذا الحق في إتاحة الفرص أمام المجتمع للإطلاع على السياسات التنموية المقترحة وبالتالي الاطلاع على سبل تنفيذها وعلى نتائج تطوير الأطر القانونية ذات الشأن، حيث أن التنمية تستلزم إصدار مجموعة من القوانين التي تكفل هذا الحق[1].

12- **الوساطة والتوفيق:** أي التوسط بين الحكام والجماهير من خلال توفير قنوات للاتصال ونقل أهداف ورغبات الحكومة والمواطنين بطريقة سليمة، فجماعات المصالح تتحرك مباشرة للتأثير على عملية تشريع ووضع القوانين وتهدف إلى الوصول إلى نقطة اتفاق والتقاء بين الآراء المتعددة كأساس الاستقرار[2].

13- إشاعة ثقافة العمل التطوعي: احترام قيم العمل التطوعي، والعمل الجماعي والالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية والتسامح وقيم الاحترام[3].

14- **التعبير والمشاركة الفردية والجماعية:** قنوات مفتوحة لعرض الآراء ووجهات النظر بحرية حتى لو كانت تعارض الحكومة وسياساتها لتعبير عن المطالب بأسلوب منظم بطريقة سليمة دون حاجة لاستخدام العنف.

15- **وظيفة التكامل الاجتماعي:** تبرز أهمية هذه الوظيفة عند ضعف أو ضيق منافذ التعبير عن الرأي أمام الناس بحيث يفقدون القدرة على التأثير في القرارات السياسية التي تمس حياتهم بشكل مباشر[4].

16- **وظيفة إفراز القيادات الجديدة:** من أنجح القيادات التي مارست دوراً سياسياً واجتماعيا واقتصاديا عامة هي تلك العناصر التي تدربت ومارست العمل القيادي مسبقاً داخل مؤسسات

---

[1]- رشيد، **مرجع سابق**، ص 21.

[2]- شاوش إخوان، **مرجع سابق**، ص 76.

[3]- سمية لعجال، أم النون مسقم، **آليات تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية من خلال إصلاحات افريل2011** ،مذكرة لنيل شهادة الماستر(جامعة الجلفة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016 /2017)، ص09.

[4]- لعجال، مسقم، **المرجع سابق**، ص10.

المجتمع المدني، حيث أن العمل داخلها يؤدي إلى ممارسة عملية وتجربة حقيقية لمشكلات الحياة المختلفة والتعايش معها وتكوين رؤية لحلها، ومن هنا فإن مؤسسات لمجتمع المدني تمد المجتمع بقيادات تقوم على إعدادها وتنشئها تنشئه سليمة على ممارسة العمل العام[1].

الفرع الثاني: خصائص المجتمع المدني

تتفق معظم الدراسات الأكاديمية والمتناولة لظاهرة المجتمع المدني مع الخصائص التي قدمها صموئيل هانديغتون، والمحددة في أربعة خصائص واجبة التوفر في المجتمع المدني وهي:

1- **القدرة على التكيف في مقابل الجمود:** ويقصد بها قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات البيئة التي تعمل فيها، ولأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما إلى القضاء عليها، وثمة عدة مؤشرات فرعية متمثلة في:

- **التكيف الزمني:** ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن[2].
- **التكيف الجيلي:** يقصد به استمرار المؤسسة على الرغم من تعاقب أجيال من الزعماء والقادة على رأسها.
- **التكيف الوظيفي:** يقصد به قدرة المؤسسة على إحداث تغييرات وتعديلات في أنشطتها ووظائفها قصد التكيف مع الظروف الجديدة[3].

2- **الاستقلال في مقابل التبعية:** يقصد بها أن لا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد أو تابعة لها بحيث يسهل السيطرة عليها، وتوجيه نشاطها نحو الواجهة التي تتفق مع الرؤية المسيطرة، ويمكن تحديد درجة استقلال مؤسسات المجتمع المدني عن

---

[1]- محمد جمال مظلوم، **دور مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية**، الحلقة العلمية حول مؤسسات المجتمع المدني ودورها في التوعية المرورية، (الرياض، كلية التدريب، 2013)، ص 08.

[2]- عبد اللاوي، **مرجع سابق**، ص 19.

[3]- يحياوي، **مرجع سابق**، ص 11.

الدولة من خلال عدة مؤشرات منها: نشأة مؤسسات المجتمع المدني، الاستقلال المالي لمؤسسات المجتمع المدني، الاستقلال الإداري والتنظيمي[1].

3- **التعاقد:** ويقصد به تلك الفروع والوحدات والهيئات المشكلة للمؤسسة، فكلما زاد عدد الفروع ونشاطها زادت قدرة المؤسسة على كسب ولاء الأعضاء إلى جانب تعدد الأهداف والذي يكسب المنطقة على التكيف[2].

4- **التجانس:** يقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة الأمر الذي يؤثر بطبيعة الحال على ممارستها ونشاطاتها، فكلما كانت الانقسامات والصراعات داخل المؤسسات المدنية تتعلق بنشاطها وممارستها تحل بطريقة ودية كلما ازداد تطور المؤسسة، إذا المقياس دليل على صحة المؤسسة، وكلما كانت الصراعات تقوم على أسباب شخصية، وكانت طريقة الحل عنيفة كلما دل ذلك على تخلف المؤسسة[3].

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية

تعتبر التنمية المحلية ذلك التطور الذي يمس منطقة محلية ما، من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفرادها انطلاقا من بناء القوة الاقتصادية لهذه المنطقة بغية تحسين اقتصادها ومستوى حياة سكانها، مع الأخذ بعين الاعتبار مميزات هذه المنطقة وظروفها الخاصة، وسنستهل هذا المبحث بالتطرق إلى التنمية المحلية من خلال ثلاث مطالب، حيث نتناول في المطلب الأول تعريف التنمية المحلية وتطورها أما بالنسبة للمطلب الثاني نتناول مجالات التنمية المحلية وأهميتها ثم مؤشرات التنمية المحلية وأبعادها فيما يخص المطلب الثالث.

---

[1]- شاوش إخوان، **مرجع سابق**، ص 49.

[2] بالخيري، **مرجع سابق**، ص 174.

[3]- مازن، **مرجع سابق**، ص 27.

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية وتطورها

اختلف الباحثين والدارسين في تعريفهم لمفهوم التنمية المحلية كل حسب نظرته وتوجهه، وذلك لمواكبة التطورات التي عرفتها التنمية المحلية خلال عملية تخطيطها لتنمية المجتمعات المحلية.

الفرع الأول: تعريف التنمية المحلية

باعتبار أن التنمية المحلية جزء من التنمية الشاملة فلابد من التطرق إليها أولا:

أولا: تعريف التنمية

1- **التعريف الاصطلاحي للتنمية:** تعرف التنمية على أنها زيادة محسوسة في الإنتاج والخدمات شاملة ومتكاملة مرتبطة بحركة المجتمع مستخدمة الأساليب العلمية الحديثة في التكنولوجيا والتنظيم والإدارة.

ولقد عرفت الأمم المتحدة تنمية المجتمع عدة تعريفات كان أهمها "التنمية هي العمليات التي يمكن فيها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية ولمساعدتها في الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقديمها بأقصى قدر مستطاع"، وكذلك عرفتها بأنها "العملية المرسومة لتقديم المجتمع كله اجتماعياً واقتصادياً، والمعتمد بأكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي ومشاركته[1]".

وتعرف كذلك بأنها "عملية متعددة الأبعاد تتضمن إعادة توجيه وإعادة تنظيم لكل الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية وتحسينات في دخل الناس وفي الإنتاج، وهي نموذجاً تتضمن تغيرات جذرية

[1]- عبد الرزاق محمد الدليلي، **الإعلام والتنمية**، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2012)، ص 23.

في الهياكل المؤسساتية والاجتماعية والإدارية، وكذلك في التوجيهات العامة وفي حالات عدة حتى في العادات والمعتقدات[1]".

ويقصد بعملية التنمية مجموع ظواهر التغيير الثقافي الدينامي الواعي الموجه والخاص لتعبئة وتنشيط العناصر الثقافية التي كانت جامدة نسبياً فيما مضى، وهي العناصر الروحية، الفكرية والمادية، وتحقيق وطأت أساليب السلوك التقليدي وإعادة صياغتها أو التخلص من بعضها نهائيا[2].

2- التعريف الإجرائي للتنمية

تعني التنمية كل ما يتعلق بمساعي الدولة النامية في تضييق فجوة التخلف بينها وبين الدولة المتقدمة، وهي العملية التي بمقتضاها توجه كافة الجهود بجمع أفراد المجتمع لخلق ظروف اجتماعية واقتصادية ملائمة في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة المجتمع والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن[3].

وهي كذلك شكل من أشكال التغيير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي تهدف إلى الانتقال بالمجتمع من حالة إلى حالة أفضل أكثر تقدماً ورقي عن طريق التخطيط والتوجيه والاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة المادية والبشرية.

3- الفرق بين التنمية وبعض المفاهيم المشابهة لها

[1]- محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، (الأردن: مكتبة الجامعة الشارقة وإثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010)، ص 36.

[2]- محمد محمود الجوهري، **علم اجتماع التنمية**، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2010)، ص 141.

[3]- عبد الرزاق مقري، **مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية**، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012)، ص 88.

– **الفرق بين التنمية ومصطلح النمو**: إن اصطلاح النمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمر التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة، أما التنمية فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن، والنمو يحدث في الغالب عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي.

– **الفرق بين التنمية والتقدم**: التقدم يأتي كمرحلة أخيرة ونهائية بعد حدوث التنمية الشاملة[1].

– **الفرق بين التنمية والتغيير**: التغيير لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم والارتقاء فقد يتغير الشيء إلى نحو سلبي بينما هدف التنمية التغيير نحو الأفضل بوتيرة متصاعدة ومتقدمة[2].

– **الفرق بين التنمية والتطور**: التطور مفهوم يعتمد بالأساس على التصور الذي يفترض أن كل المجتمعات تمر خلال مراحل محددة وثابتة في مسلك يندرج من أبسط الأشياء إلى اعقدها[3].

– **الفرق بين التنمية والتحديث**: كثيراً ما يكون الخلط بين مفهوم التنمية ومفهوم التحديث فالأول يعني الزيادة في القدرة الإنتاجية بشكل يرفع مستوى المعيشة مادياً وثقافياً وروحياً مصحوباً بقدرة ذاتية متزايدة على حل مشاكل التنمية، أما التحديث فهو جلب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية مثل التجهيزات التكنولوجية والمعدات والسلع الاستهلاكية[4].

– **الفرق بين التنمية والتمدن**: التنمية عملية تغيير للأسلوب التقليدي القديم لحياة الأفراد في المجتمع إلى أسلوب أكثر حداثة، وبالتالي يمكن اعتبار مفهوم التمدن متحولاً حيث يحتوي بداخله على اتجاه التحول مما هو تقليدي إلى ما هو أحدث وأكثر معاصرة[5].

ثانيا: تعريف التنمية المحلية

---

[1]– الدليلي، **مرجع سابق**، ص 27.

[2]– يحياوي، **مرجع سابق**، ص 20.

[3]– غنيم، تواب، **مرجع سابق**، ص 40.

[4]– محمد منير حباب، **الإعلام والتنمية الشاملة**، (القاهرة: دار الفجر النشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2000م)، ص 198.

[5]– غنيم ،تواب، **مرجع سابق**، ص 40.

هناك عدة تعاريف للتنمية المحلية من بينها :

– يعرف الدكتور فاروق زكي في كتابه "تنمية المجتمع في الدول النامية" التنمية المحلية بأنها "تلك العمليات التي توجد بين جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيقها لتكامل هذه العمليات على عاملين أساسيين هما: مساهمة الأهالي في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شانها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية المتبادلة بين عناصر المجتمع، وجعل هذه العناصر أكثر فاعلية[1]".

وتعرف كذلك على أنها تلك العملية التي تتم بشكل قاعدي من الأسفل، تتأسس على المشاركة الواسعة والفاعلة لمختلف الموارد في سبيل الوصول إلى مستويات العيش والاندماج والشراكة والحركية، تعتمد على موارد المجتمع المحلي باعتبارها من المؤهلات المهنية في صناعة التغيير وضمان الاستمرارية مع اشتراك الإنسان المحلي[2].

ويعرفها عبد المنعم شوقي على أنها "العملية التي تبذل بقصد وفق سياسة عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئتهم، سواء كانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية أو قومية، بالاعتماد على مجهودات الحكومة والأهلية المنسقة، على أن يكتسب كل منها قدر أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لمواجهة هذه العمليات[3]".

---

[1]– خديجة بودواية، **دور الموارد البشرية في تحقيق التنمية المحلية–دراسة حالة ولاية سعيدة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، (جامعة سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017)، ص 85.

[2]– علي ديهوم و فتحي بلعيد أبو رزيزة، المجتمع المدني ودوره في عملية التنمية المحلية نشر في 25-7 2 ديسمبر 2017، المؤتمر الاقتصادي للاستثمار والتنمية في منطلقة الخمس Ecidiki.elmergib.edu.ly.ص ص،05- 06.

[3]– دليلة ناجي، **التنمية المحلية في دول المغرب العربي– دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، (جامعة أم البواقي:كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014)، ص 08.

ومن خلال هذه التعاريف نصل إلى أن التنمية المحلية هي مجموعة السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مرغوب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسين نظام توزيع الدخول[1]، وتتميز التنمية المحلية بعدة خصائص من بينها:

1- التنمية عملية واعية شاملة متكاملة في أبعادها.

2- التنمية عملية مرسومة لتقدم المجتمع في مختلف المجتمعات، تشكل فعلاً اجتماعياً ديناميكياً.

3- التنمية عملية مركبة متداخلة يصعب الفصل بين مكوناتها، تساهم في إنجاز البرامج المسطرة في عملية التنمية الشاملة.

4- التنمية عملية وليست حالة فهي مستمرة ومتصاعدة تعبر عن احتياجات المجتمع وتزايدها.

5- التنمية عملية موجهة بموجب إدارة التنمية، محددة الأهداف والغايات المجتمعاتية[2].

الفرع الثاني: أصل وتطور التنمية المحلية

تشغل قضية التنمية على مستوى المحلي حيزاً مهماً في أبحاث العلوم الاجتماعية بصفة عامة والعلوم الاقتصادية والسياسية بصفة خاصة، وهو ما يتضح من خلال تتبع مسار تطور الفكر التنموي "نظرية التنمية" (Development Theory)، حيث ارتبط ظهور هذا المفهوم بما كان قائماً من أنظمة الإنتاج، وما استقر في أدبيات الاقتصاد من ضرورة التوجه نحو تنمية المجتمعات المحلية بهدف تحقيق التنمية الشاملة[3].

لقد شهدت الدول النامية أواخر النصف الأول من القرن العشرين (20) العديد من برامج ومشروعات التنمية، استخدمت في إطارها مصطلحات عديدة مثل: تنمية المجتمع، التنمية الريفية المتكاملة، وصولاً إلى التنمية المحلية، وتجدر الإشارة إلى أن تنمية المناطق الريفية والمحلية قد أطلق عليها

---

[1]- غربي وآخرون، **مرجع سابق**، ص 96.

[2]- الدليلي، **مرجع سابق**، ص ص، 24- 26.

[3]- رؤوف هوشات، **حوكمة التنمية المحلية في الجزائر –دراسة حالة ولاية بومرداس**، أطروحة دكتوراه، (جامعة باتنة 01: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017)،ص 28.

في البداية مصطلح تنمية المجتمع خاصة عام 1944م عندما رأت سكريتا ريا اللجنة الاستشارية للتعليم الجماهيري في إفريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع واعتبارها نقطة البداية في السياسات العامة، كما أوصى مؤتمر كامبورج في عام 1948م بضرورة تنمية المجتمع المحلي لتحسين الأحوال والظروف المعيشية ككل، اعتماداً على المشاركة والمبادرة المحلية لبناء المجتمع، وفي عام 1954م أوصى مؤتمر أشردج الذي عقد لمناقشة المشاكل الإدارية في المستعمرات البريطانية بضرورة تنمية المجتمع المحلي[1].

منذ هذه الفترة بدأت تتضح للجميع أهمية وفعالية التنمية المحلية، حيث نالت اهتمامات خاصة من هيئة الأمم المتحدة، التي بدأت بدراسة أساليب التنمية المحلية، وفي سنة 1955م أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهيئة الأمم المتحدة أول إعلان شامل عن موضوع التقدم الاجتماعي من خلال تنمية المجتمع المحلي[2]، وهذه الأخيرة إن كانت قد أنشأت من خلال الخبرات في المناطق الريفية فإنها قد امتدت لتشمل المجتمعات الحضارية سواء في الدول النامية أو المتقدمة.

ومن خلال تقرير الأمم المتحدة لسنة 1957م عن الوضع الاجتماعي في العالم بدأ التركيز على التنمية المجتمعات المحلية الحضارية بعد أن كانت في البداية تركز على المجتمعات المحلية الريفية، وكان اهتمامها ينصب على إستراتيجية التحديث كعملية وعلى تنسيق الخدمات في الزراعة والصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية، حيث أصبحت الأمم المتحدة تعي أن القيمة الأساسية لبرامج التنمية المحلية تمكن في إحداث تغيرات في اتجاهات الناس خاصة التغلب على اللامبالاة التي تعتبر المعوق الرئيسي لتحقيق النمو الاقتصادي، وقد اقترح مجموعة من الخبراء على مستوى الأمم المتحدة أن يكون الهدف

[1]- رتيبة زرقاوي، **إصلاح وتطوير منظومة الجماعات المحلية في الجزائر وأثره في التنمية: واقع وآفاق (1990-2015)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، (جامعة خميس مليانة:كلية الحقوق والعلوم السياسية، جوان 2015)، ص 26.

[2]- وسيلة السبتي، **تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب- دراسة واقع المشاريع التنمية في ولاية بسكرة**، مذكرة لنيل رسالة الماجستير، (جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2015/2014)، ص 24.

من التنمية ليس فقط زيادة الإنتاج، بل يجب أن يحقق التوزيع العادل لعائدات التنمية على سكان المجتمع وضرورة مراعاة الاحتياجات والمشاكل الحقيقية للسكان[1].

كما اهتمت أيضا الأمم المتحدة بالعلاقة بين التنمية المحلية والتخطيط المركزي على اعتبار أن هذا الأخير لا يتوافق مع مبدأ تقرير المصير الذي تعتمد عليه التنمية المحلية، فقد لا تتفق احتياجات السكان المحليين مع المتطلبات القومية، ولذلك حاول تقريرها لسنة 1967م التأكيد بأن التنمية الحقيقية تتطلب تجنب ضرورة فرض الخطط من الأعلى واستعمال تنمية المجتمع المحلي كوسيلة لتنفيذ العمل الذي تقرره السلطات العليا [2].

وبالتالي فإن اهتمام الأمم المتحدة بالتنمية المحلية أعطى لهذه الأخيرة انتشاراً واسعاً في مختلف أرجاء العالم وجعل إستراتيجيتها تتحسن وتتطور من خلال المتابعة المستمرة للخبراء والباحثين المتخصصين في مجالات التنمية على مستوى المجتمع المحلي[3]، وكذلك الاكتشاف المستمر لعيوب الأساليب الممارسة في التنمية المحلية ومحاولة تداركها وإيجاد الحلول لها، وكذلك العراقيل التي تقف في وجه تحقيق التنمية المحلية بنجاح والوصول إلى التكامل بين التنمية المحلية والقومية[4].

المطلب الثاني: مجالات التنمية المحلية وأهميتها

[1]- أمال دوداح، **قانون البلدية الجديد وأثره على التنمية المحلية– دراسة حالة بلدية يسر (2011–2016)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، (جامعة بومرداس:كلية الحقوق، 2017/2016)، ص 29.

[2]- عادل بونقاب، **سياسات التنمية المحلية والحضارية ومؤشرات قياسها في مجال تنفيذ الاجوندة 21 للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر**،مذكرة لنيل رسالة الماجستير (جامعة سطيف:كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011/2010)، ص 06.

[3]- وسيلة السبتي، **تمويل التنمية المحلية**، (القاهر: إيتراك للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2009)، ص 46.

[4]- دوداح، **مرجع سابق**، ص 30.

تهدف التنمية المحلية إلى تحديث مشكلات واحتياجات المجتمع والعمل على معالجتها، إذ تظهر أهميتها من خلال الوقوف على الدور الفعال والرئيسي الذي يلعبه هذا المورد البشري باعتباره القوة المحركة لمختلف الموارد وعناصر الإنتاج المتنوعة[1] في شتى مجالاتها.

الفرع الأول: مجالات التنمية المحلية

لا تقتصر عملية التنمية المحلية على تنمية وتطوير قطاع لوحدة، وإنما تمس جميع القطاعات والمجالات والتي نذكر منها: المجال الاقتصادي، المجال الاجتماعي، المجال الإداري، المجال العمراني، ..إلخ.

1- **التنمية الاقتصادية (المجال الاقتصادي)**: يقصد بها عملية تحسين وتنظيم استغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة بهدف زيادة الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل أكبر من معدل الزيادة في السكان بهدف تحقيق زيادة متوسطة في الدخل الحقيقي للفرد[2].

وذلك بوضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية[3].

ورفع الكفاءة الإنتاجية ومستوى المعيشة لأكبر عدد ممكن من أبناء المجتمع المحلي، مع التركيز على الذين يقعون في أدنى درجات السلم الاجتماعي أو أكثر الفئات حرماناً من النواحي الاقتصادية والاجتماعية[4].

2- **التنمية الاجتماعية (المجال الاجتماعي)**: قد جاء في تقرير لهيئة الأمم المتحدة تعريفاً لها هي تلك الجهود المبذولة من قبل المواطن والحكومة في سبيل تحسين أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية

---

[1]- ربيعة سكوم، وسمية بوزارة، **التدريب وإشارة إلى التنمية الموارد البشرية–دراسة ميدانية لمديرية الصناعة التقليدية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، (المركز الجامعي تيسمسيلت، معهد العلوم القانونية والإدارية، 2018/2017)، ص 56.

[2]- بونقاب، **مرجع سابق**، ص 11.

[3]- غنيم، تواب، **مرجع سابق**، ص 44.

[4]- الجوهري، **مرجع سابق**، ص 144.

والثقافية في المجتمعات المحلية وتسهيل اندماج هذه المجتمعات في حياة الأمم والمساهمة في تقديمها بقدر الإمكان، كما يقصد بها مجموعة الجهود العملية المستمدة في تنظيم الأنشطة الحكومية والشعبية في مختلف المجالات، لغرض تعبئة الموارد الموجودة وفق خطة مرسومة من أجل التقدم والنمو ولغرض تحقيق الرفاهية الاجتماعية للفرد والمجتمع[1].

وبالتالي فالتنمية الاجتماعية تهتم بنمو الإنسان وتطوره وتكيفه مع البيئة وتسعى إلى تقديم خدمات عامة له، كما تسعى إلى توليد شعور الانتماء للأفراد في المجتمع[2].

3- **التنمية الإدارية (المجال الإداري)**: يشكل هذا النوع من التنمية مجالا أساسياً في حياة المجتمعات نظراً للدور الهام الذي تلعبه المؤسسات الإدارية ذات الفعالية العالية والقدرات المتميزة في إعداد وتنفيذ مشروعات وبرامج التنمية الشاملة، والتنمية الاقتصادية تعتبر المحرك الرئيسي للتنمية الإدارية، والتنمية الوطنية يتم تحقيقها من خلال توفير أجهزة إدارية ومؤسسات كفوءة قادرة على تحقيق الأهداف من خلال ما يتوفر من كفاءات بشرية جيدة[3].

وتعد الإدارة المحلية الركيزة الأساسية لأي عمل بنائي على المستوى المحلي وذلك من خلال رسم إستراتيجية لتنمية المجتمع المحلي تقوم على: اختيار القادة المحليين لإدارة شؤونهم المحلية .

- الاستشارة من اجل تحقيق التكامل بين الجماعات المحلية والمواطنين والوصول إلى نتائج مرضية لتنفيذ التنمية المحلية[4].

---

[1]- نصيرة بتومي، هجيرة نبار، **آليات تفعيل دور الولاية في تحقيق التنمية المحلية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، (المركز الجامعي تيسمسيلت،:معهد العلوم القانونية والإدارية، 2018/2017)ص 90.

[2]- كريمة بلقاسمي، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، (1999-2014)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، (جامعة آم البواقي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015)، ص 20.

[3]- نوال بوكعباش، **تأثير الموارد البشرية على تنمية الإدارة المحلية في الجزائر: دراسة حالة ولاية جيجل**، مذكرة لنيل رسالة الماجستير، (جامعة الجزائر 3:كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011/2010)، ص ص، 31- 32

[4]- رشيد، **مرجع سابق**، ص ص،31- 32.

4- **التنمية السياسية (المجال السياسي)**: ترمي التنمية السياسية إلى تحقيق ونشر الوعي السياسي، وهذا بالأخذ بالمشاركة الشعبية المتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلهم في تولي السلطة، هذا ما يساعد على تحقيق الاستقرار السياسي، حيث يلعب المواطنين دوراً كبيراً في دعم مسيرة التنمية السياسية بهدف تحقيق فكرة المواطنة والتعامل والاستقرار داخل المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على تطبيق قوانينها وسياستها على سائر إقليم الدولة بما يقابله من إضفاء الشرعية على السلطة[1].

وبالتالي فإنها تعني وببساطة المشاركة في صنع القرار السياسي عن طريق مجموعة من الوسائل كالأحزاب والجمعيات والنقابات، والتي تهدف إلى الاستجابة لمطالب المجتمع، على مستوى متطور من الفكر يهدف الى ترقية علاقة الدولة بالمجتمع[2].

5- **التنمية البيئية والعمرانية (المجال البيئي والعمراني)**: يتجسد البعد البيئي والعمراني للتنمية المحلية من خلال استغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية وخاصة تلك الموارد المحدودة وغير القابلة للتجديد، حيث يجب أن تراعي إستراتيجية التنمية المحلية القيود الطبيعية والمحافظة على الحقوق البيئية للأجيال القادمة، ويستوجب هذا: السهر على حماية الأراضي من الزحف الحضري وتوسيع التمدن على حساب الأراضي الزراعية وتطبيق تقنيات الحد من الانجراف والتصحر والاستخدام العقلاني للمبيدات بدلا من الإسراف في استعمالها.

حماية الموارد الطبيعية وخاصة المياه، وتبني منهج متكامل للتخطيط لاقتصاديات المياه وإدارتها، مع استعمال أفضل الطرق في مجال الري والسقي من خلال تحسين كفاءة شبكة المياه، وإلزامية

[1]- الشيخ رحماني، يحي سهيبي، **الحكم الجيد والتنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، (جامعة سعيدة:كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013/2012)، ص 20.

[2]- بونقاب، **مرجع سابق**، ص 12.

التعامل مع المخلفات والنفايات الناتج عن النشاطات البشرية، بتبني سياسة إعادة التصنيع أو التخلص الأمن بيئياً[1].

6- **المجال التربوي والثقافي والصحي:** تقوم البلدية بإنجاز هياكل ومؤسسات التعليم الأساسي وفقا للإستراتيجية المدروسة والمقاييس الوطنية بالإضافة إلى تشجيع التعليم ما قبل المدرسي كإنشاء دور الحضانة، والمساجد، والمدارس القرآنية، والهياكل المكلفة بالشباب والثقافة والتي تقوم الإدارة المحلية بصيانتها وتسييرها على حساب ميزانيتها، أما في المجال الصحي أوكل قانون البلدية اقتراح إجراءات من شأنها تحسين خدمات قطاع الصحة بإنجاز مراكز صحية كالمستشفيات وقاعات العلاج وتحسين استغلال وصيانة المؤسسات الصحية المتواجدة على ترابها، كما ألقى المرسوم 374-81 المحدد لصلاحيات البلدية في المجال الصحي على عاتق البلدية تسهيل إقامة العيادات الطبية وعيادات جراحة الأسنان والصيدليات توضع تحت تصرف الأطباء العاملين في القطاع الصحي محلات ذات استعمال ساكنيه[2].

الفرع الثاني: أهمية التنمية المحلية

يمكن اكتشاف ولمس أهمية التنمية المحلية من خلال إبراز دورها في صيانة الموارد البشرية الموجود في الدولة وذلك بضمان حقه في الحياة وتحسين ظروفه الصحية والمعيشية وفتح مجال التكوين له وإبعاد شبح الجهل والأمية وفسح المجال له للمشاركة بشكل فعال في خدمة المجتمع وتسيير شؤونه وتطويره[3].

---

[1]- محمد عبد اللاوي، علي مكبرت، **دور الفواعل غير الرسمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة شركة فاميلي شوب (2016-2018)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، (المركز الجامعي تيسمسيلت: معهد العلوم القانونية والإدارية، 2018/2017)، ص 22.

[2]- أمينة مداح، مريم عاقب، **سياسية التشغيل وأثرها على التنمية المحلية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، (المركز الجامعي تيسمسيلت: معهد العلوم القانونية والإدارية، 2018/2017)، ص 59.

[3]- سكوم، وبوزارة، **مرجع سابق**، ص 57.

كما تشهد التنمية المحلية تحقيق أهداف في إطار العمل على اكتمال ما تبتغيه التنمية الوطنية على المستوى المحلي ومن بين هذه الأهداف نذكر ما يلي:

- ✓ تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي من خلال: البحث عن القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة سواء كان نشاطاً زراعي أو صناعي أو حرفي، ... إلخ.
- ✓ القضاء على الفقر والتخلف ويكون ذلك بفتح مناصب الشغل وزيادة المشاريع الاقتصادية المحلية وتوسيع الهياكل التربوية، وكل هذا يؤدي إلى فك العزلة عن المناطق الريفية ودفعها نحو الانفتاح والتحضر التدريجي.
- ✓ تعزيز القدرات العامة للمجتمع ويكون ببناء الهياكل القاعدية وشق الطرقات وإصلاح الأراضي وغيرها من المشاريع التي تزيد من قوة المجتمع[1].
- ✓ إحداث تغيير في البناء الاجتماعي للمجتمع ووظائفه ويكون هذا التغير على مستوى العلاقات الاجتماعية كالقيم والنظم .
- ✓ إشباع الاحتياجات لأفراد المجتمع بمفهومها الشامل من خلال تقديم خدمات اجتماعية مختلفة مثل التعليم، الصحة، السكن، المرافق العمومية والهياكل القاعدية[2]،...إلخ.
- ✓ إحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلة اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدره الأفراد على استغلال الطاقة المتاحة لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية بأسرع من معدل النمو الطبيعي.
- ✓ إعادة الثقة إلى المنطقة المحلية خاصة الريف الذي طبق عليه شعور الدونية، أمام المدينة التي تطغى عليها الشعور بالتفوق، الشيء الذي جعل أهالي الريف يفقدون ثقتهم في عاداتهم وتقاليدهم ساعين إلى النزوح من الريف إلى المدينة.

---

[1]- مداح، عاقب، **مرجع سابق**، ص 46.

[2]- أبو الحسن عبد الموجود، وإبراهيم أبو زيد، **التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان**، (العراق: المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الاولى،2009)، ص 20.

✓ التخطيط لعملية التغيير الحضاري وتقدير التكاليف والوسائل والنتائج اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً[1].

✓ ومن خلال ما سبق فان التنمية الوطنية والمحلية وجهان لعملة واحدة فلا وجود لأحدهما دون وجود الآخر، إلا أنهما يختلفان من حيث الأهداف المرجوة، فالهدف العام أو الرئيسي الذي تسعى ورائه التنمية المحلية يتمثل في تحسين الحياة، وتطوير المجتمع المحلي، بينما هناك أهداف أخرى كثيرة ومتعددة وذلك لتعدد المجالات والقطاعات[2].

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المحلية وأبعادها

تطرح فكرة التنمية ضرورة القياس لصياغة السياسات والخطط أو لتحديد الأهداف وتقييم النتائج ونظرا للتحولات الواسعة في مفهوم التنمية ولتعدد أبعادها وكذا مستوياتها، فإن المؤشرات عرفت بدورها تطورات هامة على محاور عدة بدءا من مقاييس النمو الاقتصادي إلى المؤشرات الاجتماعية ودليل التنمية البشرية.

الفرع الأول: مؤشرات التنمية المحلية

أولا: المؤشرات الاقتصادية: وتتمثل في

1- **مؤشرات الاستثمار:** يقيس هذا لمؤشر نسبة الاستثمار إلى الإنتاج، حيث تشير الإحصائيات إلى تراجع هذا المؤشر خلال العشرية الأخيرة من 91.9% في سنة 1995م إلى 20.5% سنة 2003 م وهذه النسبة متفاوتة كذلك بين دول الوطن العربي، وقدرت أعلى نسبة

[1]- كمال بودانة شعباني، **أثر الرقابة على التنمية المحلية،:دراسة ميدانية بحاسي بحبح الجلفة**، مذكرة لنيل رسالة الماجستير، (جامعة بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،2014/2013)، ص 81.

[2]- مسعودة بانون، فاطمة الزهراء أوهيب، **دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية المحلية– مديرية السياحة والصناعة التقليدية ،مذكرة لنيل** شهادة الماستر، (المركز الجامعي تيسمسيلت: معهد العلوم القانونية والإدارية، 2018/2017)، ص 32.

الاستثمار في دولة قطر بنسبة 31.5% تليها الجزائر بنسبة 25.8% من الناتج الإجمالي المحلي في حين وصلت أدنى نسبة في الكويت بـ 8.7%[1].

2- **مؤشرات الدخل القومي "National Income"**: أو ما يسمى بالناتج القومي الإجمالي "GNP" الفردي وهو مؤشر لمجموعة من النشاطات الأساسية لتوفير السلع والخدمات، يعبر عن زيادة تعد شرطا ضرورياً للتنمية وقواعد قياسه معقدة تطورت عبر الزمن، حيث أن معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (UN) تنتج تقديرات للناتج القومي الإجمالي حتى تكون ضمن الإحصائيات الرسمية للأمم المتحدة[2].

3- **مؤشر التضخم**: يعتبر التضخم من أكبر المعضلات التي تؤدي إلى تقهقر معدلات نمو الدول بفعل نقص الخبرة العلمية والفنية لبناء سياسة مالية واضحة وكذا عدم وجود سياسة في ترشيد الإنفاق، فالجزائر لم تكن بعيدة عن هذه الاضطرابات فبعدما كان الدولار الواحد يجاري 7.9 دينار جزائري في جانفي 1990م فقد ارتفع سعره إلى 50 دينار جزائري عام 1992م، ليصل 67 دينار جزائري سنة 1999م، مما يؤكد على سياسة الدولة المالية للقضاء على التضخم الذي كان يقدر بـ 10% سنة 1988م ليصل 60% عام 1991م، مما أثر ذلك على البرامج التنموية الوطنية والمحلية[3].

4- **مؤشر حصة الفرد من الناتج الإجمالي (معدل الدخل الفردي)**: وهو مؤشر اقتصادي يقيس درجة التنمية الاقتصادية في بلد ما وأثرها الاجتماعي ويظهر ذلك من خلال قسمته للقيمة الإجمالية للناتج الداخلي على عدد السكان[4].

5- **الديون**: يقيس درجة مديونية الدولة وقدرتها على تحمل الديون، وهذا المؤشر تطور بصفة ايجابية، حيث انخفضت المديونية الخارجية العربية من 81% في سنة 1995م إلى 67% في سنة

---

[1]- بودواية، **مرجع سابق**، ص 100.

[2]- القريشي، **مرجع سابق**، ص ص45-46..

[3]- رشيد، **مرجع سابق**، ص 50.

[4]-الدليلي، **مرجع سابق**، ص 30.

1996م، لتصل إلى 47.2% سنة 2003م، ولكن هي متفاوتة في دول المنطقة حيث تتراوح ما بين 87.2% في موريتانيا كحد أقصى 17.2% وفي سلطة عمان كحد أدنى، وهذه المديونية لا تأخذ بعين الاعتبار شروط التسهيل الخاصة بالدين الخارجي، مما يؤدي إلى خلق فرق في عبئ خدمة الديون[1].

ثانيا: المؤشرات الاجتماعية

1- **مؤشر الصحة:** مثل عدد الأطباء النسبي، المستشفيات، الوفيات، ... الخ، تعتبر دلائل لقياس الحالة الصحة لمجتمع ما، علماً أن الفرضيات خلف هذه المؤشرات قد تكون خاطئة، فأعداد الأطباء أو أسر المستشفيات قد لا تكون العامل الرئيسي الحاكم لمستوى الصحة، وقد تعكس الوفيات خاصة لدى الشباب، نتيجة الحوادث وليس المرض.

2- **مؤشرات التسجيل المدرسي:** مؤشر فقير عن التعليم لأنه لا يقيس الحضور الفعلي في المدرسة ولا نوعية التدريس، إلا أنه قد يكون جيد الأداء إذ كان الحضور الضئيل والنوعية المتواضعة للتدريس مرتبطين بالتسجيل الضعيف[2].

3- **مؤشر الطاقة الإنسانية:** بناء البلد وتنظيمه وعملية الإنتاج وتوفير فرص العمل بحاجة إلى تنظيم الطاقة الإنسانية وأولى المرتكزات هو العلم والمعلوماتية، وبرمجيات الحاسوب فالإنتاج يتطلب خبرة علمية، حتى يزدهر المجتمع ويحظى علمائه باحترام ويحقق التقدم العلمي[3].

4- **مؤشر نوعية الحياة:** مؤشر يرتبط بأشياء مثل: الزيادة في العمر المتوقع، الغذاء الأفضل، الملبس والمسكن والمؤوى والتعليم وتكوين مهارات للناس، ويشمل أيضا التوجه العلمي والتحديث للقيم الثقافية، هذا الانتقال لمدى معين يعد مشروعاً، ففي البلدان النامية أو الفقيرة ليس هناك علاقة

---

[1]- فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**، (عمان الأردن : دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015)، ص 206.

[2]- أحمد عارف العساف، ومحمد حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، (عمان: دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة، الأولى، 2011)، ص 55.

[3]- محمد خاتمي، **التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية والأمن**، ترجمة سرد الطائي،(سوريا لبنان: دار الفكر ودار الفكر المعاصر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004)، ص 144.

مباشرة بين ارتفاع الدخل الفردي والتحسين في نوعية الحياة، وفعلياً فإن النمو في الدول النامية قاد إلى تأثير قليل في الفقر المطلق وفي نقص التغذية وفي المرض والأمية والبطالة...إلخ[1].

ثالثا: المؤشرات السياسية: وتقاس من خلال العناصر التالية

- ✓ مبدأ السيادة القانونية وتكافئ الفرص وضمان حرية التعبير.
- ✓ الالتزام بالحقوق الدستورية للمواطنين.
- ✓ وجود مجتمع مدني فاعل وثقافة سياسة مدنية تقوم على أساس الحوار.
- ✓ قدرة النظام السياسي على ضمان العدالة التوزيعية للموارد في المجتمع.
- ✓ مشاركة سياسية ديمقراطية وثقافية في صنع القرار السياسي.
- ✓ مواكبة التشريعات للمتطلبات الداخلية والخارجية للمجتمع.
- ✓ تفعيل الأداء الفعلي للبرلمان على السلطة التنفيذية الممثلة للشعب[2].

رابعا: المؤشرات البشرية: تتألف من ثلاثة (03) معايير هي:

- ✓ **مستوى الرعاية الصحية:** ويشمل أمد الحياة ونسبة وفيات الأطفال.
- ✓ **المستوى الثقافي والتعليمي:** ويحدد على أساس نسبتي الدارسين والأمية.
- ✓ **مستوى الدخل الفردي:** الذي يساوي حاصل قسمة الناتج الوطني العام على عدد السكان.

وتصنف معاير التنمية البشرية إلى ثلاثة (03) أنواع:

الضعيفة من (0-0.49) والمتوسطة (0.5-0.79) والمرتفعة (0.8-01)[3].

---

[1]- القريشي، **مرجع سابق**، ص 46.

[2]- بودواية، **مرجع سابق**، ص 101.

[3]- الدليلي، **مرجع سابق**، ص 29.

خامسا: المؤشرات الثقافية والدينية

لقد شهدت الجزائر تطور ملحوظ في المجال الثقافي منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ونلمس هذا التطور من خلال تخصيص الحكومة الجزائرية لهذا المجال وزارة الثقافة والتي تسهر على إعلام وتنوير الفكر الشبابي من خلال مجموعة من المشاريع والبرامج الثقافية نذكر منها:

- بناء دور الثقافة والمراكز في كل ربوع القطر الجزائري.

- إنشاء مكتبات بلدية ومتاحف المجاهدين بهدف إعلام الأجيال بالنضال والكفاح الذي قام به أجدادهم.

أما في المجال الديني نجد تطور وارتفاع متزايد لعدد المساجد والزوايا القرآنية، وهذا من أجل ترقية الدين الإسلامي الحنيف، إضافة إلى إطلاق المشاريع الكبرى مثلا بناء مسجد الجزائر العظيم والذي خصصت له الدولة ميزانية معتبرة ومسجد كتشاوة وترميم الزاوية البلقايدية وتدشينها من طرف رئيس الجمهورية يوم 16 ماي 2018م.

كما يتم سنوياً فتح مسابقات للتوظيف إما بوظيفة أئمة أو مدرسين للقرآن، ولتحقيق مجتمع يسوده التكامل والتراحم تم تأسيس صندوق الزكاة سنة 2003 بولايتين، وفي 2004 تم تعميمهما مع فتح حساب بريدي لكل ولاية، ليكون توزيعها وفق المحلية بهدف مساهمة المساجد في بعث المؤسسات الصغيرة ومساعدة الفقراء والمساكين[1].

الفرع الثاني: أبعاد التنمية المحلية

تبرز أهمية التنمية في تعدد أبعادها وكذا مستوياتها، إذ تتجلى أساسا في أبعاد اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية.....الخ.

[1]- عبد اللاوي، ومكبرت، **مرجع سابق**، ص 73.

1- **البعد الاجتماعي**: ينقسم هذا البعد إلى ثلاثة فروع وهي:

- تحريك النظام الاجتماعي وتعبئته بصفة عامة بما في ذلك توسيع مجالات العلاقات والوعي والتغيرات التي تطرأ على وظائف الكيان الاجتماعي وبنائه وخلق وحدات اجتماعية اكبر حجما وأكبر تعقيدا ترتكز على أساس التكامل الداخلي الفعال والنمو في إعداد السكان.
- الحراك الأفقي أو الجغرافي (المكان) والذي يتمثل في هجرة العناصر السكانية وانتقاله من مكان لأخر.
- الحراك الرأسي أي الانتقال من طبقة اجتماعية إلى طبقة أخرى اعلي أو أسفل في السلم الاجتماعي، وكذلك تغيير العوامل المؤثرة على البناء الطبقي مثل توزيع القوة، الهيئة، التعليم، الملكية، الدخل،...الخ ويقصد بالحراك مؤشر واضح لعملية التنمية في كل المجالات، يعبر عن تلك التغيرات التي تطرأ على البناء الاجتماعي والوظائف التي تعمل على تكامل الوحدات الاجتماعية المختلفة[1].

2- **البعد الاقتصادي**: تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من اجل تنمية الاقتصاد المحلي، وذلك بالبحث عن القطاعات التي تتميز بهم المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي ولهذا نجد آن المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقا، تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من اجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة، كذلك يمكن لها دمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي، وهكذا تصبح التنمية المحلية تمثل البعد الاقتصادي من خلال امتصاص البطالة من جهة وعن طريق توفير المنتوجات الاقتصادية وبناء الهياكل القاعدية المحلية من جهة أخرى[2]

3- **البعد الثقافي والبيئي**: فطالما يتكون إقليم معين يستطيع تحقيق مسارات عدة للتنمية ليس فقط في مجال جغرافي للممارسات الاقتصادية، ولكن لهذا الإقليم بعدين، الأول تنظيمي والثاني سوسيو ثقافي والذي يلعب دورا أساسيا في مسار التنمية المحلية للإقليم، هذا ما يعطي التنمية

[1]- الجوهري، **مرجع سابق**، ص141.

[2]- لعجال، ومسقم، **مرجع سابق**، ص20

خصوصية ثقافية، ومنه فإن التنمية المحلية تتطلب ذلك التطور النوعي في الجانب الاقتصادي دون إهمال البعد البيئي في التنمية المحلية باعتباره من بين الأبعاد التي يتم تضمينها للتنمية المحلية[1].

4- **البعد السياسي**: تعرف التنمية السياسية باعتبارها مفهوم حديث يعني به تنشئة الشباب وتهيئتهم سياسيا للمشاركة الفاعلة في الحياة العامة وتمكينهم ليصبحوا مواطنين مدركين لمسؤولياتهم وحقوقهم وواجباتهم اتجاه مجتمعاتهم، ملتزمين بالقيم الأساسية والديمقراطية والمبادئ السياسية للمجتمع والدولة ومن اجل تحقيق التنمية المحلية لمجتمع ما لابد المزاوجة بين النظرية والتطبيق في التنمية السياسية وهذا يتطلب عدة شروط وهي:

- إطلاق الحريات بين جميع فئات المجتمع الواحد.
- وجود تعددية فكرية وسياسية.
- تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين.
- قيام أحزاب سياسية قوية لديها القدرة على العمل بعيدة عن التحزب الأعمى والأفكار الوطنية.
- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني والمرأة والشباب في الحياة السياسية.
- خلق ظروف ملائمة لإنجاح التنمية السياسية عن طريق اشتراك المسؤولية بين الحكومة والمجتمع المحلي[2].

المبحث الثالث: أثر المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية

تقدم مؤسسات المجتمع المدني إسهامات في كافة المجلات، كالتعليم، الصحة، الرعاية الاجتماعية، البيئة إلى غير ذلك، حيث أن المواطنون ينشئون هذه المنظمات في مجتمعاتهم انطلاقا من

[1]- عبد الحق بوتانة، وعبد الهادي العايب، **ديناميكية تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية: دراسة مشروع المخطط الخماسي الثاني (2010-2014)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، (جامعة بومرداس: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2016/2015)، ص38.

[2]- سراج الدين إسماعيل وآخرون، **أسس التحديث والتنمية العربية في زمن العولمة**، (الأردن:دار فارس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2009)، ص31.

وعيهم بكونها الوسيلة المناسبة لمواجهة مشاكلهم وتلبية احتياجاتهم بضم جهودهم إلى جهود الحكومة، فهي تشكل حلقة وصل بين المواطنون والحكومة[1].ومن خلال هذا المبحث سنحاول التعريف بمؤسسات المجتمع المدني وإبراز أهم الأدوار التي تقدمها في مجال التنمية المحلية في المطلب الأول ،أما المطلب الثاني نخصصه إلى آليات وإجراءات المجتمع المدني في تفعيل التنمية المحلية ،بينما نتطرق في المطلب الثالث إلى أهم التحديات والعراقيل التي يواجهها المجتمع المدني.

المطلب الأول: دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية.

تعتبر مؤسسات المجتمع المدني شريكا في تحقيق التنمية لاسيما بعدما أصبحت الدولة غير قادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين كما ونوعا و الوصول إلى كافة الفئات المحتاجة .[2].

الفرع الأول: تعريف مؤسسات المجتمع المدني

هناك العديد من التعاريف التي تخص منظمات ومؤسسات المجتمع المدني، والتي نذكر من بينها:

1- تعرف منظمات المجتمع المدني "إنها مجموعة من الحركات الاجتماعية التي تقاوم هيمنة الدولة على المجتمع وممارستها للسلطة التعسفية، وتمثل هذه الحركات المؤسسات والمنظمات الطوعية غير الرسمية التي تعمل باستقلال عن سيطرة الدولة التي اعتادت أن تفرض هيمنتها على المجتمع بالسيطرة على هذه المؤسسات وغيرها حديثة أو تقليدية"[3].

2- وقد عرف البنك الدولي منظمات المجتمع المدني بكونها: "مجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية، والمنظمات غير الربحية التي لها وجود في الحياة العامة، وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين استنادا إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية

[1] – شاوش اخون، **مرجع سابق**، ص 74.

[2] – لعجال، ومسقم، **مرجع سابق**، ص61.

[3] – هند غدائفي، ورحيمة غضبان، "دور مؤسسات المجتمع المدني في ترسيخ المواطنة في المجتمع الجزائري: دراسة ميدانية لمدينة باتنة" **مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع**، (**العدد السابع، سبتمبر 2018**) ص297.

أو دينية أو خيرية، ويشير إلى مجموعة عريضة من المنظمات غير الحكومية، النقابات العمالية، جماعات السكان الأصليين، المنظمات الخيرية، المنظمات الدينية، النقابات المهنية ومؤسسات العمل الخيري"[1].

الفرع الثاني: دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية

احتلت مؤسسات المجتمع المدني موقعا مهما ليس على المشهد السياسي في الجزائر فحسب بل تجاوز دوره في المستويات الأخرى خصوصا الاجتماعية والثقافية والتنموية، فالطابع التطوعي غير الرسمي لمنظمات المجتمع المدني سهل عليها عملية تأطير النشاط الاجتماعي لأفراد المجتمع، فنجدها تنظم حملات التحسيس والتوعية ضد أخطار حوادث المرور وأخطار المخدرات إلى غير ذلك من المواضيع ذات الاهتمام المشترك بين الدولة والمجتمع،[2].

- ويبرز دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية من خلال المجالات التالية:

1- دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية: إن الدور الذي يقوم به المجتمع المدني في مجال التنمية الاجتماعية يكون من خلال القيام ببرامج التوعية للنهوض بتنظيم الأسرة ورعاية الطفولة والأمومة وتحسين مستوى الخدمات الصحية الأولية، فالمجتمع المدني يعمل على البحث وجمع إحصائيات المعوزين، وهذا عن طريق الجمعيات باعتبارها الأقرب للمواطن والعمل على تكريس قيم التضامن في الإعانات الاجتماعية والصحية وغيرها[3] كما يعمل على مكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي من خلال:

- رعاية الأيتام والفئات المحرومة، ومساعدة المرضى والتعليم والتدريب، والتأهيل ومحو الأمية..الخ.

---

[1]- **المكان نفسه.**

[2]- عبد اللاوي، مكبرت، **مرجع سابق**، ص80.

[3]- ديهوم، أبو رزيزة، **مرجع سابق**، ص09.

– مكافحة الفقر كظاهرة سواء من خلال تقديم المساعدة المالية المباشرة أو تقديم خدمات للفقراء بشكل مباشر أو غير مباشر[1].

– إرساء أسس الثقافة المدنية والحوار عن طريق التطوير والنشر والإعلام وإصدار نشرات التوعية.

– تعزيز دور الجامعات والمعاهد التعليمية والتثقيفية لمحاربة الفساد الإداري والقيام بدور التوعية القطاعية والجماهيرية[2].

–ترسيخ قيم المواطنة من خلال ما تقوم به من أعمال تطوعية ونشر قيم الولاء للوطن وعدم التخلي عنه[3].

2– دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية:

حددت المواد 11 و12 و13 من قانون البلدية رقم 10/11 المؤرخ في 22-06-2011 الأطر الاستشارية لمشاركة المواطن ومختلف الشركاء الاجتماعيين بما فيهم مؤسسات المجتمع المدني في تسيير الشؤون المحلية في إطار التسيير الجواري ودعم الديمقراطية التشاركية، حيث اقر القانون باحترام مساهمات الجمعيات المحلية في التنمية المحلية من خلال اقتراح مشاريع تقيد الحركة التنموية على المستوى المحلي كل حسب المجال الذي تنشط فيه[4] ويتمثل الدور الاقتصادي لمؤسسات المجتمع المدني في:

---

[1]– أمال عزري، جمال بن رزوق، "استخدام جمعيات المجتمع المدني في الجزائر للشبكات الاجتماعية الالكترونية" **مجلة أفاق العلوم (العدد السابع,مارس 2017) ص288**.

[2]– نور الهدى بوقرة، **دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد الإداري في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، (جامعة أم البواقي:كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014) ص ص ،44- 45.

[3]– غدائفي، غضبان، **مرجع سابق**، ص302.

[4]– جليلة العبداوي، "دور المجتمع المدني في التنمية المحلية " **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، (العدد السابع، 17جويلية 2014)**، ص227.

– المساهمة في عملية إعادة توزيع الدخل أو الثروة بين فئات المجتمع من خلال الإعانات والصداقات وأموال الزكاة.

– زيادة الوفاء الاجتماعي لتحقيق التوازن بين الأغنياء والفقراء.

– توجيه رجال الأعمال للاستثمار من خلال الأعمال الخيرية وهذا ما يعني تشغيل الأموال بدل من تعطيلها[1].

3– دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية البيئية: يعرف المجتمع المدني تأثيرا على مستوى قضايا البيئة حيث يتعزز دوره كفاعل أساسي في إنقاذ ومتابعة مختلف إستراتيجيات البيئية وهذا ما يؤكده الواقع العملي من خلال البروز المتزايد للتنظيمات المدنية[2].

لقد أصبحت الجهود الذاتية والتطوعية ضرورة مهمة وعليه تتضاعف أهمية ما يقوم به المجتمع المدني في التنمية البيئية من خلال زيادة الوعي البيئي ومعالجة مشاكل البيئية محليا، وذلك بالقيام بمشاريع وتنفيذ برامج تكون أهدافها واضحة من البداية إذ لا ينحصر دور تنظيمات وجمعيات المجتمع المدني في الاستشارة بحسب بل يتعداه في كثير من الحالات إلى المشاركة في وضع القرار البيئي من خلال التمثيل داخل الهيئات العامة[3].

وتتجسد أدوار المجتمع المدني في حماية البيئية وتحقيق التنمية المحلية من خلال:

– **الدور التوعوي والتحسيسي:** اهتم المجتمع المدني في مجال التوعية والتحسيس البيئي بتزويد أفراد المجتمع بالمبادئ المتعلقة بالثقافة البيئية حيث ذهبت منظمة الأمم المتحدة إلى ضرورة إدراج التوعية والتثقيف البيئي ضمن البرامج الدولية للتربية البيئية، والبرامج المدرسية النظامية وغير النظامية،

---

[1]– امهيس، وبانون، **مرجع سابق**، ص27.

[2]– عيسى شيكو ، **محدودية دور المجتمع المدني في مجال حماية البيئة،مذكرة لنيل** شهادة الماستر، (جامعة بجاية، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2014-2015)، ص27.

[3]– ديهوم، أبورزيرة، **مرجع سابق**، ص10.

والمنظمات البيئية لها أهمية في التوعية لمكافحة التلوث عن طريق نشر المجلات لإقناع الناس بضرورة منع التلوث، كما تلعب الجمعيات الإيكولوجية، في التحسيس البيئي دور في تبيان مدى أهمية الحفاظ على البيئة ومواجهة العوامل المضرة بها، ونجد في الجزائر جمعيات إيكولوجية تكونت من أجل التحسيس والتوعية البيئية ، حيث تم إنشاء القطاع الأخضر قام بالتنقل من شرق إلى غرب البلاد من 29 أكتوبر 2003 من أجل تحسيس وتوعية المواطنين للحفاظ على البيئة ونشر الثقافة البيئية لدى الأفراد[1].

1- **الدور الاستشاري:** يمكن أن تلعب الجمعيات البيئية دورًا استشاريا للسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية للدولة في المسائل المتعلقة بحماية البيئة، من خلال تقدمها لاقتراحات مباشرة ودراسات عن رؤيتها لما يمكن إصداره من قرارات وقوانين لحماية البيئية من خلال نقل الواقع العملي لمن بيده وضع القرار اللازم لحماية البيئية وقد تكون مشاركتها في بعض أعمال اللجان التي تتولى إعداد التشريعات المتعلقة بحماية البيئية، بل أن القانون في بعض الدول يلزم الهيئات المختصة سواء كانت مركزية أو محلية بعدم اتخاذ قرار في مجموعة من المسائل المتعلقة بالبيئة إلا بعد أخذ رأي الجمعيات "الأكثر تمثيلاً لجمعيات حماية البيئية ذلك بغرض تأكيد ديمقراطية هذه القرارات[2].

المطلب الثاني: آليات وإجراءات المجتمع المدني في تفعيل التنمية المحلية

على الرغم من الصعوبات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي عامة وفي الجزائر على وجه الخصوص إلا أنه يمكن تفعيل دور هذه المؤسسات من خلال مجموعة من الآليات والإجراءات التي تؤثر على السياسة العامة التي تقررها الحكومة، وتدفع بالمجتمع المحلي إلى مشاركته في العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

---

[1]- سامية إرتاتن، **دور المجتمع المدني في حماية البيئية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، (جامعة بجاية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015)، ص18.

[2]- هشام عبد السيد الصافي ،محمد بدر الدين، "دور منظمات المجتمع المدني في رعاية البيئة"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية (المجلد 09، العدد 02، 2020/01/07)** ص202.

الفرع الأول: آليات المجتمع المدني في تفعيل التنمية المحلية

هناك مجموعة من الآليات التي تساهم في ترسيخ دور المجتمع المدني لتجسيد التنمية المحلية في الجزائر وخراجها، وهي:

1- تأسيس منبر للحوار المجتمعي يجمع بين منظمات المجتمع المدني المحلية والوطنية والدولية من مهامها:

أ- متابعة الحوار الاجتماعي القائم على قضايا التنمية المحلية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

ب-توسيع نطاق مشاركة الفاعلين الاجتماعيين والإعلاميين والاهتمام بمشاركة المرأة والشباب.

2- إصدار تقرير سنوي حول حرية المجتمع المدني يتناول رصد أنشطة وتطوره وسبل تذليل العقوبات التي تواجهه ويكشف عن التدريب والدعم المالي الإعلامي والسبل المتاحة لتلبية هذه الاحتياجات.

3- إثارة اهتمام الرأي العام بشأن قضايا مؤسسات المجتمع المدني ودورها في النهوض بالقضايا التي تمس الاهتمام المباشر للمواطن[1]

4- إطلاق حملة لتأسيس صندوق تمويل جزائري في شكل وديعة وقفية لصالح عدد من قطاعات المجتمع المدني.

5- دعم الدعوات الرامية إلى تعزيز جهود الرصد في مجالات التنمية والمساواة والحريات العامة في مقدمتها:

أ- المبادرة إلى رصد المنظمات العامة في مجال التنمية المحلية وتبادل المعلومات بشأن التجارب الناجحة في أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية عبر آلية منتظمة.

ب-إنشاء مرصد للحريات الصحفية الإعلامية يتولى إصدار تقرير سنوي في ضوء مبادئ حقوق الإنسان.

[1]- صالح زياني، "واقع وآفاق المجتمع كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي"، **مجلة العلوم الإنسانية، العدد التاسع (09)**، ص72.

ج- ضرورة بلورة إطار يستوعب اهتمامات المجتمع المدني ويعزز حضوره في مختلف القضايا التي تهم البلاد كالملتقيات والندوات الوطنية.

6- تأسيس إطار للتعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني الجزائري ودعم جسور التواصل مع العالم الخارجي[1].

7- تقوية المجتمع المدني وإغناء مؤسساته وتعبئة طلاقاته، في نفس الوقت تقوية الدولة المنظمة لعلاقات المجتمع المدني والموازنة لقواه، وردم الفجوة بين المجتمع المدني والدولة، بحيث تكون الدولة في خدمة المجتمع والمجتمع مكمل للدولة.

8- التوجه نحو تدبير مصادر التمويل الذاتي لتوفير أكبر قدر من الاستقلالية، ووضع آلية تنظيمية على مختلف المستويات لمشاركة المجتمع المدني في بلورة الخطط وكيفية وضعها حيز التنفيذ للمساهمة في صنع وتنفيذ ومراقبة السياسة العامة.

9- تبني الآلية التي تنصف من مفهوم التمكين ووضع مواطن منتج مما يستدعي القيام بعقد مؤتمرات وتطور مفهوم الشراكة بين منظمات المجتمع المدني والدولة والقطاع الخاص في لجان مشتركة لبعث المشاريع والمهم في السياق التخطيط للآليات التي تربط بين صانعين السياسات العامة والمجتمع المدني.[2]

الفرع الثاني: إجراءات المجتمع المدني في تفعيل التنمية المحلية:

إن تفعيل مشاركة دور المجتمع المدني في تدبير الشأن العام ومساهمته في تحقيق التنمية المحلية على وجه الخصوص تتطلب سلسلة من الإجراءات:

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص76.

[2]- يامنة زين، **دور المجتمع المدني في صنع السياسة العامة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، (جامعة سعيد: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014) ص ص ،93- 94.

1- رفع القيود المتعلقة بتأسيس وتسيير الجمعيات وضمان استقلالها.

2- وضع آليات قانونية واضحة تتيح لهم التنظيمات المساهمة في اقتراح القوانين وتحديد الأولويات التمويلية على المستوى المحلي ومتابعة تنفيذها.

3- التزام المسؤولين بالتكفل باقتراحات منظمات المجتمع المدني وانشغالاتهم أو استحداث أطر واضحة لمناقشة هذه المطالب.

4- التزام منظمات المجتمع المدني على أن تكون مقترحاتهم تضمن انسجامًا مع الأهداف العامة والإمكانيات المادية والبشرية المتاحة وإستراتيجية التنمية المحلية، وتكون المطالب واقعية بعيدة عن الحسابات الضيقة والمصالح الشخصية.

5- ضرورة ممارسة هذه التنظيمات الديمقراطية والشفافية في تسييرها واتخاذ القرارات وآليات وشروط تحمل المسؤولية واحترام قوانينها الأساسية وأنظمتها[1].

6- تدعيم المسار الديمقراطية وتأكيده، فالديمقراطية هي الأساس الصحيح لبناء المجتمع المدني، حيث تمثل الإطار المناسب لحقوق الأفراد والمواطن لحق اختيار الحكام وحرية التعبير وحق الاجتماع.

7- زيادة فعالية المجتمع المدني من خلال تدعيم مؤسساته بقوى اجتماعية وفاعلين اجتماعيين ناشطين، يكون للمثقف بينهم دور كبير في تنشيط العمل الجمعوي، والتوعية بأهمية الديمقراطية بالنسبة للأفراد والجماعات[2].

ويتطلب إنجاح عملية اشتراك المجتمع المدني في تدبير الشأن المحلي ضمان اتصال دائم مع البرلمان والمسؤولين المحليين ويكون وفق مستويين:

---

[1]- منير زيان، **دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، (جامعة الجلفة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017 / 2018)، ص44.

[2]- محمد غربي ،مشري مرسي، ((**المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعيله**)) **في التحولات السياسية وإشكالية التنمية**، تحرير محمد غربي وآخرون (الجزائر: إبن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية، الطبعة الأولى، 2014)، ص358.

- **على مستوى العلاقة بين البرلمان والمجتمع المدني:** تضمن هذه العلاقة وجود سجل عام متاح للجمهور والمنظمات الغير حكومية، منظم حسب الموضوع ومرتب أبجديًا تسجل فيه اهتمامات هذه المنظمات.

- القيام بدعاية فعالة باستعمال وسائل الإعلام لتبليغ المواطن جلسات الاستماع للبرلمان.

- توجيه دعوات إلى المنظمات والخبراء المعنيين لطرح انشغالاتهم وتقديم ملاحظاتهم.

- **على المستوى المحلي:** ويكون بتدعيم الديمقراطية التشاركية وإدخال إصلاحات عميقة تمكن منظمات المجتمع المدني من أن تقوم بالدور الفعلي لها مثلا:

- تدعيم آلية التواصل بين منظمات المجتمع المدني والإدارة المحلية يضمن المشاركة الفعالة مع إعطاء دور أكبر للجمعيات في عملية تشكيل الأحزاب.

- تعزيز دور المجتمع المدني في محاربة الفساد والتقليل من وصاية الإدارة على الجمعيات.

- ضمان استقلالية الجمعيات باعتماد معايير الشفافية فيما يتعلق بالدعم المالي.[1]

المطلب الثالث: التحديات والعراقيل التي يواجهها المجتمع المدني

توجد في كل مجتمع من المجتمعات مجموعة من التحديات والمشاكل التي تقف أمام المشاركة الفاعلية للمجتمع المدني والذي من شأنه أن يؤدي إلى التنمية المحلية الفعلية والحقيقية، ومن هذه المعوقات ما يلي:

الفرع الأول: التحديات المالية والسياسية: وتشمل:

أولا: التحديات المالية: ومن بينهما:

[1]- زيان، **مرجع سابق**، ص45.

1- ضعف التمويل الخاص بمؤسسات المجتمع المدني: تعد الموارد التي تمتلكها مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني من أهم متطلبات قيامة بأدواره المختلفة وللإدارة علاقته بالهيئات الرسمية الدولية بما يضمن استقلالية في التعاطي معها، فيقدر ما تعتمد مؤسسات المجتمع المدني بإعانات الدولة بقدر ما يؤثر ذلك سلبًا على استقلال نشاطها[1].

2- خضوع أنشطة الجمعية وكشوفا تهم المالية لرقابة المراقب المالي ومجلس المحاسبة:

يعد هذا العمل تدخلاً صارخًا في حرية العمل الجمعوي، ويمس بفكرة استقلاليتها عن الدولة وهذا بخلاف القانون 31-90 الذي يعطي الحق للجمعيات في الحصول على مساعدات مالية، حتى من قبل الجمعيات الأجنبية بشرط موافقة السلطات المعنية عليها[2].

3- عدم الشفافية في الحسابات المالية وخاصة المساعدات الممنوحة من المنظمات الدولية[3].

ثانيًا: التحديات السياسية:

1- غياب الثقافة السياسية للمجتمع المدني على خلاف الثقافة السياسية التي أكتسبها الفرد في إطار التجربة الغربية الليبرالية، حيث أصبحت المفاهيم ((حقوق الإنسان، الحريات العامة، احترام الرأي والرأي الآخر، خضوع أقلية الحكم للأغلبية)) وغيرها من القيم بمثابة الأسس الجوهرية التي تشكل إطار الثقافة السياسية وللتأكيد فإن السياسة التي تفتقد للثقافة وليس لها قناعات فكرية وفلسفية تمكنها الذهاب بعيدًا أملها الفشل [4].

[1]- ديهوم، أبو رزيزة، **مرجع سابق**، ص 10.
[2] - شاوش إخوان، **مرجع سابق**، ص115.
[3]- غدائفي، غضبان، **مرجع سابق**، ص 299.
[4]- عدلاني، زياني، **مرجع سابق**، ص88.

2- هيمنة الأجهزة البيروقراطية على العمل المدني وخلطه مع العمل السياسي واستخدام مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق أهداف انتخابية،[1] باعتبارها ليست ضعيفة في ذاتها وتكوينها بالدرجة الأولى بل ضعيفة في علاقتها مع البيروقراطية الحكومية القائمة والتي تسعى لاختراقها وجعل المؤسسات امتدادًا لها، فالحكومة المتعاقبة واجهتها تحديات معتبرة لافتقادها الشرعية وتورطها في قضايا الفساد، وعليه فعادة ما يلجأ الجهاز البيروقراطي لقمع ومحاصرة هذه المؤسسات[2].

3- إن توسيع دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع أدى إلى تسليط الدولة على هذا الأخير وتوسع دورها في تطوير البنى التحتية "الخدمات، الصحة، النقل ... الخ"، لم تكن مصحوبة بتطوير صيغة الحكم نحو مزيد من التجديد السياسي بل كان بالإرهاب المنظم لبيروقراطية الدولة، ومنع فئات السكان والقوى الاجتماعية من المشاركة السياسية في الحكم[3].

4- فقدان الاستقلالية أي التخلي كليا عن استقلالية المجتمع المدني باسم بناء الدولة والأمة، فالنتيجة ليست تغيير المجتمع بل خلق الدولة الشمولية والسلطة المطلقة التي قادت الاقتصاد والثقافة والفكر إلى الانهيار الكامل على قول "برهان غليون"[4]، بالإضافة إلى غياب الديمقراطية الداخلية وما يتتبعها من احتكار للمسؤوليات من قبل شخصيات معينة من العمل وتعارضه أحيانًا[5].

5- **العائق الحزبي**: تعرض الأحزاب السياسية للعديد من الأزمات الداخلية بسبب السلطة السياسية التي لا تشجع على الديمقراطية التمثيلية لأنها سلطة مزدوجة قائمة على السلطة الفعلية العسكرية والسلطة الشكلية المدنية، وإن الأمر يستدعي تعديلاً دستورياً يعترف بمكانة الجيش في النظام السياسي وفي نفس الوقت يعطي الاعتبار للمؤسسات السياسية التمثيلية[6]، بالإضافة إلى

---

[1]- ديهوم، أبو رزيزة، **مرجع سابق**، ص11.

[2]- بومدين طاشمة، "تفعيل دور المجتمع المدني كآلية لتمكين التنمية السياسية في الجزائر"،**مجلة أكاديميا**،ا(**لعدد الرابع،2016**)،ص 63.

[3]- **المكان نفسه**، ص ص، 64،65.

[4]- أمال غنوا، "تعزيز دور المجتمع المدني المغاربي كآلية لتجسيد العلاقة بين الحاكم والمحكوم"، **مجلة أكاديميا**، (**العدد الخامس (05)، جوان 2016**)، ص198.

[5]- غدائفي، غضبان، **مرجع سابق**، ص298.

[6]- عبد القادر عبد العالي، ((**لأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر**)) **في التحولات السياسية وإشكالية التنمية**، تحرير محمد غربي وآخرون (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية،الطبعة الأولى، 2014)، ص408.

صدور القانون العضوي في 06 مارس 1997 المتعلق بالأحزاب السياسية والذي أضاف شروطًا قانونية أو قيودًا أخرى تخص تأسيس الأحزاب ونتيجة لهذه الشروط تقلص عدد الأحزاب إلى 25 حزبًا حرمت من الترشح للانتخابات لفقدانها التمثيل القانوني لتصبح 9 أحزاب فقط بعدما كان عددها 27 حزبًا مصرحًا به قانونيًا حسب قانون 89/11 [1].

الفرع الثاني: التحديات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية

أولاً: التحديات الثقافية:

1- ضعف ثقافة التطوع ووجود ظاهرة العزوف عن العمل الاجتماعي وعدم تعزيزها من خلال وسائل الإعلام والمناهج الدراسية والمؤسسات الدينية في الوقت الذي يجب فيه أن يتعاظم دور المنظمات التطوعية[2].

2- هيمنة الدولة على وسائل الاتصال والإعلام لاسيما التقليدية منها كالإذاعة والتلفزيون، وتعدل أيضا على الخدمة حرية الصحافة ولا تسمح للعديد من مؤسسات المجتمع المدني من امتلاكها واتخاذها كمنابر لترويج أفكارها وثقافتها.[3]

3- غياب الوعي بحقيقة العمل الجمعوي وانتهازية بعض الأشخاص وهذا راجع إلى سهولة الشروط القانونية المطبقة في تأسيس الجمعيات، حيث فتح المجال لبعض التجاوزات ممن لا يملكون صلة بالعمل الجمعوي ولا الوعي بالمشاركة الاجتماعية، وهذا يؤكد على هشاشة قاعدته الاجتماعية[4].

ثانيًا: التحديات الاجتماعية

---

[1]- نور الدين حاروش، **الأحزاب السياسية**، (الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2009)، ص ص،135- 136.

[2]- ديهوم، أبو رزيزة، **مرجع سابق**، ص11.

[3]- غنو، **مرجع سابق**، ص 201.

[4]- غربي، مرسي، **مرجع سابق**، ص 335.

1- تمركز منظمات المجتمع المدني في المدن الرئيسية وضمور دورها في المدن الصغيرة والأرياف.

2- نقص التعامل البيداغوجي مع المواطنين ذوي الأوضاع الاجتماعية المختلفة خاصة الأميين والفقراء[1].

3- ضعف تكوين وتأهيل منتسبي منظمات المجتمع المدني وذلك راجع بالأساس إلى عزوف الطبقة المثقفة على الانخراط في هذه التنظيمات لوجود عدة أسباب من بينها:

- قلة ثقة الطبقة المثقفة والنخبة في جدوى النشاط الجمعوي في إطار سلبيات الحياة السياسية في الجزائر.

- عدم وجود وقت كافي للنشاط الجمعوي لأغلبية الموظفين من النخب، حيث أن النشاط مقتصر على المتقاعدين أو البطالين، وهذا ما هو شائع خاصة في الجمعيات المحلية.

- مشاكل الجمعيات الداخلية لا تشجع على الانخراط وتساهم في نفور النخب منها[2].

ثالثًا: التحديات الاقتصادية

1- معاناة أغلب الجمعيات النشطة من نقص الإمكانيات المادية والمالية والمقرات الدائمة، مما تخضع الجمعيات لضغوطات من قبل المسؤولين المحليين وإدخالها في اللعبة السياسية حسب تصريحات لمسؤولي الجمعيات حيث تقدر المشاكل المتعلقة بالجوانب المادية 34% ومشكلة المقرات بـ 30% والمشاكل البيروقراطية تمثل نسبة 16%[3].

2- الظروف الاقتصادية وظهور ما يسمى بالأزمة التوزيعية التي ترتبط أساسا بنمط التنمية السائدة وبطبيعة السلطة القائمة، فبالرغم من تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي والاتجاه نحو القطاع الخاص الذي يسمح بقيام مجتمع مدني أكثر فعالية واستقلالية، إلا أنها لم تتغير هذه الأوضاع لصالح

---

[1]- غدائفي، غضبان، **مرجع سابق**، ص 299.

[2]- عبد اللاوي، **مرجع سابق**، ص99.

[3]- عمر دراس "الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر"، **مجلة دفاتر إنسانيات المجتمع المدني والمواطنة، الجزائر،(العدد الثالث، 2012)**، ص35.

الطبقة العاملة إلى الحد الذي يجعل قوة اجتماعية بقدر ما أدى إلى زيادة سيطرة السلطة على دواليب الاقتصاد من جهة وتغيير المجتمع المدني من جهة أخرى[1].

الفرع الثالث: التحديات القانونية والتنظيمية:

أولا: التحديات القانونية:

1- وجود فجوات قانونية نتيجة التحول من النظام الديكتاتوري الشمولي إلى النظام الديمقراطي وبطئ مجلس النواب في تشريع القوانين وتعديلها وكذا المصادقة على هذه القوانين والتشريعات[2].

2- النصوص القانونية التي تحكم العمل المدني تفرض الكثير من القيود على العمل وهو ما يمثل حاجزًا أمام استقلالية وتحرر مؤسسات المجتمع المدني، ويلاحظ أن موقف الدولة اتجاه هذه المؤسسات يتسم بعدم الثقة لذلك تضع الكثير من القيود القانونية، ما يجعل لها اليد الطويلة في مراقبة هذه الجمعيات أو حلها وتحديد مجال حريتها وعملها، وإثقال كاهلها بالمصاريف وبالتالي تؤثر على فاعلية تشكيل هذه الجمعيات[3].

3- الفراغ والغموض القانوني أفرز علاقات الحذر والاتهامات المتبادلة وإدخال بعض الجمعيات في صراعات سياسوية أفشلت كل محاولة لتنمية علاقة الشراكة والمساهمة الجادة والعمل على حل المشاكل المتزايدة للفئات الاجتماعية[4].

ثانيا: التحديات التنظيمية

---

[1]- غنوا، **مرجع سابق**، ص ص،201- 202.

[2]- عبد النور ناجي، "دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر"، **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سطيف**،(**العدد الخامس(05)** ، **2007**) ، ص108.

[3]- ديهوم، أبو رزيزة، **مرجع سابق**، ص11.

[4]- دراس، **مرجع سابق**، ص35.

1- تتميز مؤسسات المجتمع المدني بعدم التنظيم وغياب الاحترافية لدى الناشطين ضمنها وهو الأمر الذي يجعل هذه المؤسسات غير قادرة على الانخراط بشكل فعال في مواجهة الكثير من المشكلات التي يواجهها المواطن الجزائري[1].

2- التعقيد التنظيمي للجمعيات يظهر في توزيعها الجغرافي ومدى وصولها لأغلب المناطق في الوطن وفي هذا الشأن يلاحظ قسم كبير من الجمعيات الوطنية في القسم الشمالي وضعفها في القسم الجنوبي ويرجع ذلك إلى الظروف الصعبة وقلة الوسائل المادية باعتبار المدن الريفية مهمشة نوعًا ما من الدعم الذي تمنحه الدولة للمجتمع المدني، كما أن ضعف نسبة التعليم وسيطرة التنظيمات غير الرسمية القائمة على الروابط التقليدية والعشائرية تشكل في مجملها عوامل تحول دون وجود تنظيم مدني حديث[2].

3- عدم التوفر على برامج واضحة ودقيقة قابلة للتنفيذ، والسقوط في الشعارات الفضفاضة مع تضائل الروح التطوعية وطغيان الانتهازية والمحسوبية[3]، كما يتميز فن التسيير الديمقراطي للجمعيات بضعف المهارات المهنية وغياب الإعلام وقلة الاجتماعات وعدم رفع التقارير المكتوبة وانعدام إستراتيجية واضحة لدفع الجمعية نحو فرض وجودها والبحث عن مصادر التمويل كل ذلك أبطل تحقيق البرامج والأهداف التي تأسست الجمعيات من أجلها.[4]

خلاصة واستنتاجات :

[1]- طاشمة، **مرجع سابق** ،ص ص،64- 65.

[2]- غربي، مرسي، **مرجع سابق**، ص ص ، 356- 357.

[3]- غدائفي، غضبان، **مرجع سابق**، ص299.

[4]- دراس، **مرجع سابق**، ص35.

من خلال دراستنا لما جاء في هذا الفصل اتضح لنا أن المجتمع المدني ظاهرة اجتماعية عرفتها المجتمعات الأوربية نتيجة جملة من التغيرات السياسية والاقتصادية التي عرفها العالم ،إذ تطورت هذه الظاهرة سنوات الستينيات والسبعينيات بظهور المنظمات غير الحكومية ومحاولة لعبها دور الوسيط بين الآسرة والدولة إلى جانب الدور التنموي والتطوعي لها،كما عرفت نشأة المجتمع المدني جدلا واسعا بين المفكرين والباحثين فكل عرفه حسب نظريته وهناك من جعل دوره نتيجة الحاجة للتنظيم كنظريات العقد الاجتماعي،وفي ظل هذا الاختلاف وجب على المفكرين العرب إيجاد مفهوم يتوافق مع الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي مع مراعاة الهوية الإسلامية والقيم الاجتماعية لكل مجتمع،كما يتضح لنا من خلال جملة تعاريف المجتمع المدني انه يتكون من أربعة عناصر أساسية ومجموعة من الخصائص والوظائف التي تميزه عن باقي التنظيمات.أما فيما يخص المتغير الثاني فان التنمية المحلية عبارة عن منهج تنموي حديث ومتكامل الجوانب والأبعاد،ظهرت سنوات الخمسينيات والستينيات وارتبطت بالكثير من التقارير والمؤتمرات التي أصدرتها وعقدتها الأمم المتحدة ،حيث تسعى التنمية المحلية إلى تفعيل الطاقات الكامنة في المجتمعات المحلية من اجل تحقيق نهضة تنموية ،غير آن إيجادها يتطلب تفعيل المجتمع المدني كشريك ثالث قادر على تخطي الصعوبات والعراقيل التي تواجهه من خلال تجسيده لمجموعة من الآليات والاستراتجيات التنموية.

.

الفصل الثاني

دور المجتمع المدني في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر

تمهيد

إن مسألة الدور التنموي للمجتمع المدني لطالما كانت موضع نقاش وجدال وكحقيقة يمكن إيجادها على أرض الواقع من جهة، ونجاحه في إيجاد بدائل يمكن تحقيقها لتفعيل وتسريع وتيرة التنمية المحلية من جهة ثانية، لكن الإشكالية التي نود مناقشتها من خلال هذا الفصل تتعلق أساسا بمدى فاعلية الدور التنموي للمجتمع المدني في الجزائر؟

ولوضع هذه الظاهرة موضع الدراسة والتحليل ارتأينا فحصها من خلال مبحثين رئيسيين، حيث نتطرق في المبحث الأول إلى دور الفواعل المحلية في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر، أما المبحث الثاني نتطرق فيه إلى واقع وتطور المجتمع المدني والتنمية المحلية في الجزائر.

المبحث الأول: دور الفواعل المحلية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر

بهدف تعزيز قدرات الهيئات المحلية لاسيما البلديات والمجتمع المدني قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بالشراكة مع بقية الاتحاد الأوربي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالجزائر، بتاريخ 2017/01/15م بالإطلاق الرسمي لبرنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين في التنمية المحلية[1].

كما تتعدد الفواعل التي تتبنى استراتجيات تنموية تشاركية رسمية أو غير رسمية مع منظمات المجتمع المدني (المنظمات الدولية،الحكومية،القطاع الخاص) سواء في تخطيطها أو تنفيذها أو في تقييمها ويمكن القول أن أحد الأسباب الرئيسية التي تدفع مختلف هؤلاء الفواعل خاصة الحكومات إلى بناء شركات مع منظمات المجتمع المدني هو السعي نحو تحقيق التنمية الإنسانية[2]. ومن خلال

---

[1]- عبد الكريم بالة، الطاهر بوطي، **الديمقراطية التشاركية كآلية لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر**،مذكرة لنيل شهادة الماستر، (جامعة الوادي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017)، ص 90.

[2]- محمد حفاف، **دور المجتمع المدني الجزائري في توسيع خيارات التنمية الإنسانية**، مذكرة لنيل رسالة الماجستير، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، 2016-2017)، ص 121.

هذا المبحث نتطرق إلى معرفة أهم الفواعل الرسمية في المطلب الأول، أما المطلب الثاني يتناول الفواعل غير الرسمية لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر.

المطلب الأول: الفواعل الرسمية

الفواعل الرسميون هم الأفراد الذين يتمتعون بصلاحيات قانونية تسمح لهم بالمشاركة في صنع السياسة العامة يمارسون دورهم من خلال ما يتمتعون به من سلطات دستورية مباشرة للتصرف واتخاذ القرارات، وهم يتكونون من أعضاء السلطة التنفيذية وأعضاء السلطة التشريعية وأعضاء السلطة القضائية والأجهزة الإدارية. [1]

الفرع الأول: الدور التنموي للجماعات المحلية

أولا: تعريف الجماعات المحلية

تعرف بأنها: "أسلوب إداري يكفل توفير قدر من الاستقلالية للهيئات المحلية التي تباشر اختصاصات محددة في مجال الوظيفة الإدارية ، بهدف تنمية مجتمعاتها وإشباع حاجات أفرادها مع خضوع هذه الهيئات لقدر من الرقابة للسلطة المركزية[2].

كما عرفها "عبد الرزاق الشيخلي" في كتابه الإدارة المحلية بأنها: "المناطق المحددة التي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من سكان تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية فالجماعات المحلية وحدات جغرافية مقسمة من إقليم الدولة، وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات والمدن

---

[1] - زين، **مرجع سابق**، ص 36.

[2] - محمد باريك ، احمد زابور ، **دور المجالس المحلية المنتجة في تجسيد الديمقراطية التشاركية في الجزائر ،المجلس الشعبي الولائي تيسمسيلت،دراسة حالة، (2017– 2019)،مذكرة لنيل** شهادةالماستر، (المركز الجامعي تيسمسيلت :معهد العلوم القانونية والإدارية، 2019/2018)، ص 10.

والقرى، تتولى شؤون هذه الوحدات بالطرق المناسبة لها وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[1].

ثانيا: دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية

من أجل تحقيق الهدف الرئيسي للجماعات المحلية والمتمثل في تحقيق التنمية المحلية فقد تبنت الجزائر نظام اللامركزية الإدارية القائم على نقل الحكومة المركزية لصلاحياتها في شؤون التخطيط وإدارة المواد وتخصصها من المركز إلى الوحدات المحلية في الميدان مع احتفاظها بحق الرقابة والمراجعة والتوجيه وباعتبارها هيئات لامركزية أسندت لها مهمة إدارة المرافق المحلية كالنهوض بمشاريع التنمية على المستوى المحلي[2].

كما تعتبر الجماعات المحلية أسلوب من أساليب تنظيم الدولة من شأنه تحقيق اللامركزية الإدارية، وتتمثل أساسا في البلدية والولاية بحيث سنتعرف على هذين الفاعلين واهم صلاحياتهما في تحقيق التنمية المحلية[3].

الفرع الثاني: الدور التنموي للبلدية

أولا: تعريف البلدية: البلدية بصفتها جماعة محلية قاعدية تتكفل بخدمات عمومية محددة جدا وتلبي الحاجات الأساسية للمواطنين المقيمين في إقليمها.

---

[1]- ميمونة مبرك ،ابتسام شران ، **آليات تسيير المخصصات الضريبية للجماعات المحلية، دراسة بلدية عماري**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، (المركز الجامعي تيسمسيلت: معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019/2018)، ص 03.

[2]- عبد الله غانم، بيبي وليد، "فاعلية التخطيط التنموي والمجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية"، **مجلة الأبحاث والدراسا ت التنموية، (العدد الثالث، ديسمبر، 2015)**، ص ص، 54-55.

[3]- بوزيان كابة ،فاطمة بوجرادة ، **دور المجتمع المدني في الرقابة على عمل المجالس المحلية في ظل الإصلاحيات السياسية الجديدة، بلدية تيسمسيلت نموذج (2011– 2016)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر،(المركز الجامعي تيسمسيلت : معهد العلوم القانونية والإدارية، 2019/2018)، ص 45.

فإن البلدية كشخص معنوي مزودة بميزانية، وهي محل للنفقات تسمح لها بالتكفل بالمهام التي يخولها لها القانون، وتتطلب الميزانية إطار محدد، ويخضع إعدادها لقواعد عالمية خاصة بالبلدية[1].

وتعرف أيضا باعتبارها جماعة محلية ذات طابع إقليمي فإن للبلدية مهمة عامة، الأمر الذي يسمح لها بالعمل في كافة المجالات، إذ يتولى إدارة البلدية جهاز تداولي هو المجلس الشعبي البلدي، وجهاز تنفيذي يمثله رئيس البلدية ويساعده نائب أو عدة نواب حسب الجماعة المحلية، حيث نصت المادة الأولى من قانون البلدية على أن "البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتحدث بموجب قانون"[2].

ثانيا: دور البلدية في مجال التنمية المحلية: لقد جعل التشريع الجزائري من البلدية المحرك الأساسي للتنمية المحلية حيث توسعت مجالات تدخلها وصلاحيتها بشكل كبير كما هو مبين في المواد من 84 إلى 108 من القانون 08/90[3]، حيث تتمل أدوارها في:

1- **دور البلدية في المجال الاجتماعي والتربوي والثقافي والسياحي:** منح المشرع الجزائري للمجالس المنتخبة صلاحيات عدة في مجال التربية والحماية الاجتماعية والرياضية والثقافية والتسلية والسياحة والتي تتمثل أهمها فيما يلي:

أ- إنجاز مؤسسات التعليم الابتدائي طبقا للخرائط المدرسية الوطنية.

ب- إنجاز الهياكل القاعدية للبلدية الجوارية الموجهة للنشاطات الرياضية.

ج- اتخاذ كل التدابير التي ترمي إلى توسيع قدراتها السياسية.

د- حصر الفئات الاجتماعية المحرومة أو الهشة أو المعوزة والتكفل بهم.

---

[1]- الشريف رحماني، **أموال البلديات الجزائرية للاحتلال العجز والتحكم الجيد في التمييز**، (الجزائر: دار القصبة للنشر، 2003)، ص 19.

[2]- أمال رزم، **دور الجباية المحلية في تنمية الجماعات المحلية، تجارب دولية ناجحة في تفعيل التنمية المحلية،مذكرة لنيل** شهادة الماستر، (جامعة أم البواقي:كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017/2016)، ص 08.

[3]- حنان كافي، آمال قوشام، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية السياحية دراسة حالة ولاية تيسمسيلت، الحظيرة الوطنية لثنية الحد**،مذكرة لنيل شهادة الماستر، (المركز الجامعي تيسمسيلت: معهد العلوم القانونية والإدارة، 2019/2018)، ص 22.

هـ- تشجيع ترقية الحركة الجمعوية في ميادين الشباب والثقافة والرياضية والنظافة والصحة ومساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة[1].

2- **دور البلدية في التهيئة والتنمية:** في مجال التنمية الاقتصادية يقوم المجلس الشعبي البلدي في إعداد وتنفيذ المخطط الوطني للتنمية الساري والنافذ، وتضمن الدولة للبلدية المعونة الفنية والمالية اللازمة.

يقرر المجلس الشعبي البلدي السياسة المالية والمحاسبية اللازمة للبلدية،حيث تسهر هذه الأخيرة بالحفاظ على وعائها العقاري ومنح الأولوية في تخصيصها لبرامج التجهيزات العمومية والاستثمار الاقتصادي وفي مجال التنمية الفلاحية يقوم المجلس الشعبي البلدي والهيئة التنفيذية بالمطالبة بإحداث التعاونيات الإنتاجية، وأجهزة التنسيق والتسويق للإنتاج الفلاحي وتشجيع الاستثمارات الفلاحية[2].

3- **التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز:** يلعب المجلس الشعبي البلدي دوراً هاما في مراقبة احترام مخصصات الأرضي وقواعد استعمالها والسهر على المراقبة الدائمة المطابقة لعمليات البناء ذات العلاقة ببرنامج التجهيز والسكن ومكافحة البنايات الهشة غير القانونية.

إضافة إلى حماية التراث العمراني بالمحافظة على المواقع الطبيعية والآثار نظرا لقيمتها التاريخية والجمالية.

وكذا حماية الطابع الجمالي والمعماري وانتهاج أنماط سكنية متجانسة في التجمعات السكنية والشوارع والفضاءات المتواجدة داخل إقليم البلدية[3].

---

[1]-عمار برمول، محمد عاشق، **تطبيق مبدأ الحوكمة في ظل قانون الجماعات الإقليمية في الجزائر**،مذكرة لنيل شهادة الماستر، (المركز الجامعي تيسمسيلت: معهد العلوم القانونية والإدارة، 2019/2018)، ص 40.

[2]- فاطيمة خرخار ، فتيحة جطي ، **دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية البلدية – دراسة حالة بلدية تيسمسيلت–**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، (المركز الجامعي تيسمسيلت، معهد العلوم القانونية والإدارية، 2017 - 2018)، ص 20.

[3]- محمد عنتري، كريمة زغاري، **دور المجالس المحلية المنتخبة في تحقيق التنمية ،دراسة حالة المجالس المحلية المنتخبة بولاية تيسمسيلت (2012–2017)،مذكرة لنيل** شهادة الماستر، (المركز الجامعي تيسمسيلت:معهد العلوم القانونية والإدارية، 2018/2017)، ص 23.

الفرع الثالث: الدور التنموي للولاية

أولا: تعريف الولاية: لقد أولى الجانب التشريعي اهتمام كبيرا بالنصوص التي من شأنها إصلاح الإدارة المحلية باعتبارها مؤسسة تحتل مكانة هامة، لذلك كرس الدستور الأول للجزائر المستقلة سنة 1963 مكانة البلدية واعتبرها من القضايا الأساسية.

أما فيما يتعلق بالولاية فقد تأخر صدور القانون الذي ينظمها عن البلدية بمدة سنتين، ومن هنا يمكن تعريف الولاية كأتي[1]:

– "بأنها جماعة عمومية إقليمية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي، ولها اختصاصات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وهي تكون أيضا منطقة إدارية للدولة،فالولاية كوحدة إدارية لامركزية تتوفر فيها مقومات و أركان نظام اللامركزية الإدارية وأسسها الفنية والسياسة،"[2] وتنشأ الولاية طبقا للقانون بالنظر لأهميتها وتجدر الإشارة إلى أن للولاية أساسا دستوريا باعتبارها جماعة إقليمية تتمتع بالشخصية فلقد اهتم دستور 1976 بهذه الوحدة الإدارية حينها نص في المادة 36 منه على: اعتبار الولاية هيئة أو مجموعة إقليمية بجانب البلدية، كما نص دستور 1996 على أن الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية وخصها القانون 90-09المؤرخ في 07 افريل سنة 1990م المتعلق بالولاية بتعريف خاص: "الولاية هي جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تشكل مقاطعة إدارية للدولة"[3].

ثانيا: دور الولاية في مجال التنمية المحلية

---

[1]– بتومي ، نبار، **مرجع سابق** ، ص10.

[2]– ناريمان عبادة، **دور المجالس المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، دراسة حالة المجلس الشعبي البلدي لبلدية برج بوعريريج (2013–2014)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، (جامعة المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2014/2013)، ص 46.

[3]– أم العلو حميدي، **دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، دراسة حالة بلدية تيسمسيلت**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، (المركز الجامعي تيسمسيلت: معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، وعلوم التسيير، 2015/2014)، ص ص،24–25.

على غرار المجلس الشعبي البلدي الذي يتمتع بمجموعة من الصلاحيات نجد أيضا المجلس الشعبي الولائي يتمتع بمجموعة من الصلاحيات والتي نذكرها على التالي:

1- اختصاصات المجلس الشعبي الولائي في التنمية الاقتصادية

يقوم المجلس الشعبي الولائي بإعداد مخطط التنمية على المدى المتوسط ويبين الأهداف والبرامج والوسائل المعبأة في إطار مشاريع الدولة والبرامج البلدية للتنمية، وفي إطار هذا المخطط يقوم المجلس الشعبي الولائي بما يلي:

إعداد المناطق الصناعية التي سيتم إنشاؤها والمساهمة في إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط، كما يساعد على الاستفادة من تعامله مع العقار الاقتصادي وتمويل الاستثمارات في الولاية، إضافة إلى مساهمته في بناء منشآت المؤسسة العمومية المتواجدة بالولاية[1].

في مجال الفلاحة والري

للمجلس الشعبي الولائي عدة صلاحيات في هذا المجال، فهو يعمل على تنفيذ كل عمل في مجال حماية وتوسيع وترقية الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي، ويشجع على أعمال الوقاية من الكوارث والآفات الطبيعية، كما يبادر بمحاربة مخاطر الفيضانات والجفاف، بالإضافة إلى أنه يعمل على تنفيذ كل الأعمال الموجهة إلى تنمية وحماية الأملاك الغابية في مجال التشجير وحماية التربة وإصلاحها ويطور المجلس الشعبي الولائي كل أعمال الوقاية ومكافحة الأوبئة في مجال الصحة الحيوانية والنباتية[2].

---

[1]- خيرة قعنب، نعيمة بوشريط، **الرقابة الإدارة على المجالس المحلية في الجزائر، المجلس الشعبي الولائي لولاية تيسمسيلت**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، (المركز الجامعي تيسمسيلت:معهد العلوم القانونية والإدارية، 2018-2019)، ص 34.

[2]- محمد سيد أحمد، إبراهيم عرباوي، **انعكاسات تنمية موارد الجماعات المحلية على التنمية المحلية، بلدية تيسمسيلت نموذجا**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، (المركز الجامعي تيسمسيلت: معهد العلوم القانونية والإدارية، 2019/2018)، ص 37.

2- **في المجال الاجتماعي**: السهر على تنفيذ القوانين والتنظيمات وكذلك المحافظة على حماية حقوق المواطنين وحرياتهم و تأمين الأمن والسلامة وحفظ النظام والسكينة العامة على مستوى الولاية، كما تعمل على المساهمة في ترقية التشغيل بالتعاون مع البلديات والمتعاملين الاقتصاديين وإنجاز الهياكل الصحية التي تتجاوز قدرات البلديات في إطار الخريطة الصحية، والمساهمة بالتنسيق مع المجالس الشعبية في كل النشاطات الاجتماعية والتي من شئنها مساعدة الطفولة والمعوزين والمعوقين بالإضافة إلى المساهمة في أعمال الوقاية من الأوبئة والمحافظة على الصحة وإنشاء المنشأة الثقافية والرياضية والترفيهية، بالتعاون البلديات وكل المعنيين بترقية هذه النشاطات[1].

3- **في المجال السياحي**: اتخاذ الإجراءات المساعدة على استغلال وتنمية القدرات السياحية وتشجيع المتعاملين الاقتصاديين للاستثمار في هذا المجال وخاصة من خلال إنشاء مناطق التوسع السياحي، حيث تعد السياحة صناعة خدماتية ومصدر عام للتوظيف وتشكل وعاء هاما لامتصاص البطالة من مختلف المستويات العلمية[2].

المطلب الثاني: الفواعل غير الرسمية

إن بروز المؤسسات غير الرسمية في الدول ينطوي عليها ترسيخ الديمقراطية وتطويرها والمشاركة في خدمة العام والتعبير عن أهداف موحدة تشمل جميع التنظيمات داخل المجتمع والتي نميز منها القطاع الخاص والمجتمع المدني[3].

الفرع ا لأول: الدور التنموي للقطاع الخاص

---

[1]- إبراهيم مادي ،عبد القادر راوي ، **الحكم الراشد كآلية لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر2011 – 2016**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، (المركز الجامعي تيسسميلت: معهد العلوم القانونية والإدارية، 2018 /2019)، ص 116.

[2]- كابة ،بوجرادة **مرجع سابق**، ص 48.

[3]- مهدي زغرات، **دور الفواعل غير الرسمية في تقويم السياسة العامة المحلية في الجزائر**،مذكرة لنيل شهادة الماستر، (جامعة بسكرة:كلية الحقوق والعلوم السياسة،2014/2013)، ص 79.

1- **تعريف القطاع الخاص:** يشير مفهوم القطاع الخاص بأنه ذلك القطاع من الاقتصاد الوطني الذي يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، والذي تجري فيه عملية تخصص الموارد الإنتاجية طبقا لما تمليه قوى السوق التلقائية، وليس إرادة السلطات الحكومية العامة، حيث يشير هذا التعريف إلى أن القطاع الخاص مستقل عن الدولة.

وهذا يعني أن القطاع الخاص: شريك أساسي في عملية التنمية بما يقدمه من قيمة مضافة، وهو أحد ركائز الحكم الراشد والقطاع الخاص نوعان وطني وأجنبي ،وهذا الأخير يمكن أن يشكل قيمة مضافة و عنصر تهديد ومناقصة غير عادلة للقطاع الخاص الوطني غير ، كما أنه يستطيع تحويل الأرباح خارج الدولة بكل سهولة، مما يخلق صعوبات نقدية ومالية للدولة[1].

2- **دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية:** لقد أصبح الاهتمام بدور القطاع الخاص في الجزائر ضرورة اجتماعية في ظل التحولات الاقتصادية التي شهدتها البلاد، فالقطاع الخاص قد حان وقته لتحمل مسؤوليته نحو المساهمة في تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين وتوفير احتياجاتهم من الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، والسكن الملائم، وغيرها من الخدمات المحلية[2].

وقد أثبتت التجارب الدولية في تفعيل القطاع الخاص للدفع بعجلة التنمية المحلية وذلك بالاستناد للنقاط التالية.

1- المشاركة في عملية التخطيط الاستراتجي للتنمية بما يضمن زيادة كفاءة وفعالية هذه العملية[3].

2- تامين المزيد من الموارد المادية وغير المادية للمجتمع المدني.

---

[1]- علي شيتوي، عبد اللطيف باري،" الحكم الراشد:بين استيراد القالب الليبرالي وتصنيع النموذج المحلي"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية، (المجلد 10، أفريل 2019)**، ص ص 602 – 603.

[2]- زينب رحماني، دور القطاع الخاص في التنمية المحلية، دراسة حالة الجزائر،مذكرة لنيل شهادة الماستر، (جامعة أم البواقي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014)، ص ص 57 – 58.

[3]- هوشات ، **مرجع سابق**، ص ص 242 – 243.

3- رفع الكفاءة الإنتاجية ومستويات الأداء.

4- المساهمة في خلق فرص عمل وتحسين ظروف العمل،ويمكن للدولة أن تشجع هذا الدور من خلال التعليم والتدريب.

5- الاستثمار بكافة أشكاله، حيث يمكن للدولة أن تعزز الاستثمار الخاص من خلال وضوح وشفافية الأنظمة القانونية مع تحسين البيئة التحتية وإزالة عوائق الدخول أمام المؤسسات وتوفير المعلومات التي تساعد على اتخاذ قرار الاستثمار[1].

6- توفير فرص متساوية أمام الجميع خاصة الفقراء والفئات ذات الفرص والإمكانيات البسيطة في الحصول على التسهيلات المالية والفنية للمساهمة الإنتاجية في المجتمع وتحسين مستوى دخلهم ومعيشتهم[2].

إن تجسيد شراكة حقيقية بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص في الجزائر من شأنه أي يحقق مكاسب كبيرة في مجال التنمية المحلية بالجزائر، وذلك لما يوفره من مشاريع تعاونية تنموية التي تعمل على تشجيع المبادرة الحرة بالاعتماد على خبرة كلا الشريكين[3].

---

[1]- حمزة بوزراة ، **الشراكة بين القطاع العام والخاص وأثرها على التنمية المحلية في الجزائر**،مذكرة لنيل شهادةالماستر، (المركز الجامعيي تيسمسيلت : معهد العلوم القانونية والإدارية، 2019/2018)، ص 34.

[2]- صلاح الدين زيتوني ، **دور القطاع الخاص في التنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، (جامعة مستغانم :كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019/2018)ص ص 64 – 66.

[3]**– المكان نفسه.**

الشكل رقم (02-01): يوضح دور القطاع الخاص في بناء الوسط المحلي وتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

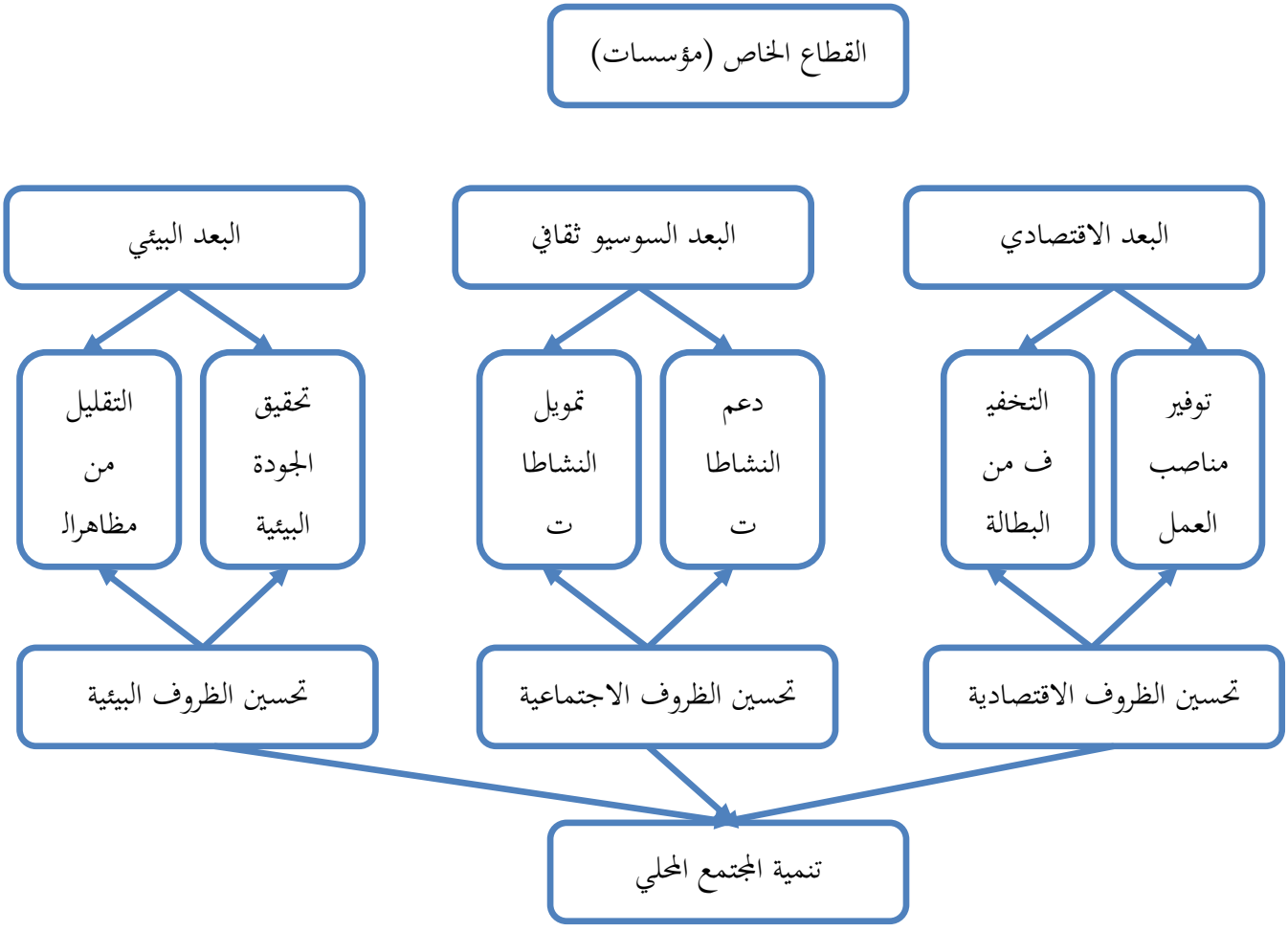

المصدر: **زينب** رحماني، مرجع سابق، ص ص 52-53

الفرع الثاني: الدور التنموي للمجتمع المدني الجزائري

1- تعريف المجتمع المدني الجزائري

لقد عرف الساحة السياسية الجزائرية مفهوم المجتمع المدني في النصف الثاني من القرن العشرين لتأخذ تطبيقاته خصائص اللحظة التاريخية التي ظهر فيها بتشعباتها السوسيولوجية والفكرية، لتتبنى بعض القوى الاجتماعية والسياسية هذا المفهوم ضمن أطره التنظيمية وخطابه الفكري الجديد بعد إقرار التعددية السياسية والحزبية في دستور 1989، غير أن نشاط الجمعيات في الجزائر تأثر بالوضع الأمني الذي عاشته البلاد خلال العشرية السوداء مما جعل أداءها لصيقا بالأداء الحزبي، فكانت بذلك تعكس الخطاب الحزبي للأحزاب السياسية، وهو ما جعلها ضمن علاقة تداخل وتجاذب للمصالح والأدوار[1].

2- دور المجتمع المدني الجزائري في تفعيل التنمية المحلية

مع الآونة الأخيرة أصبح المجتمع المدني فاعلا رئيسا في التنمية المحلية في الجزائر بحيث أصبحت منظمات المجتمع المدني تقوم بتقديم الخدمات الاجتماعية وتنفيذ برامج التنمية المحلية المسجلة والمكملة للعمل الحكومي وأصبحت بمثابة قنوات لتواصل جميع الخدمات الصحية منها بالخصوص في المناطق النائية والمعزولة[2].

---

[1]- بوحنية قوى، "المجتمع المدني الجزائري: بين أبدولوجيا السلطة والتغيير السياسي"، مركز الجزيرة للدراسات، 13 مارس 2014.
http:// studies.aljazeera.net/issues/2014/03/201431091032346288.html.

[2]- مثلا: قوافل الحماية المدنية من أجل زيارة البلديات والمناطق النائية قصد التغطية الضجة وفك العزلة وهذا بمرافقة تنظيمات المجتمع المدني.

كما أصبح المجتمع المدني عامل مؤثر في الفعل التنموي المحلي، والمخاطب المفضل بالنسبة للمؤسسات المنتجة والممولة للبرامج التنموية لأنها تستجيب لحاجيات المواطنين وتعمل على تأطيرهم داخل مجموعات في إطار مقاربة تشاركيه[1].

حيث تعتبر منظمات المجتمع المدني شريكا اقتصاديا واجتماعيا هاما للدولة على اختلاف أنظمتها فالانفتاح الديمقراطي فرض على الدولة استشارة مؤسسات المجتمع المدني وطلب مساعدتها في بعث التنمية خاصة على المستوى الاجتماعي الإنساني ويبرز ذلك جليا في فترة الأزمات واشتداد المشاكل[2].

المبحث الثاني: المجتمع المدني والتنمية المحلية في الجزائر واقع وتطور

المجتمع المدني أسلوب حديث في تنظيم المجتمعات، ارتبط بالأفراد في مختلف جوانب الحياة حيث أصبح ظاهرة اجتماعية هامة في المجتمع الجزائري إذا لا ترتبط ظاهرة المجتمع المدني بالانفتاح السياسي والتعددية فقط، بل عرف المجتمع الجزائري عبر مراحله التاريخية عدة أشكال تنظيمية برزت على الساحة السياسية بقوة بعد إقرار التعددية السياسية وأصبح للمجتمع المدني دور هام في الدفع بعجلة التنمية سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو المحلي[3]، ومن خلال هذا المبحث ارتأت الدراسة آن تخصص المطلب الأول للنظر في واقع وتطور المجتمع المدني في الجزائر أما فيما يخص المطلب الثاني التحدث فيه عن واقع وتطور التنمية المحلية في الجزائر أما بالنسبة للمطلب الثالث نتطرق فيه إلى تفاعل المجتمع المدني مع تحدي التنمية المحلية في الجزائر .

---

[1]- باريك، زابور، **مرجع سابق**، ص 55.

[2]- عبد اللاوي، مكبرت، **مرجع سابق**، ص 80.

[3]- سفيان ملاوي، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة لنيل رسالة الماجستير، (جامعة الجزائر 03:كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية، 2010)، ص 65.

المطلب الأول: واقع وتطور المجتمع المدني في الجزائر

يعتبر مفهوم المجتمع المدني أحد التعابير الأكثر انتشارا، منذ بداية الألفية الجديدة ارتبط في ممارسة الفعلية بمفاهيم عديدة منها "الدولة الحديثة "دولة الحق والقانون"، الديمقراطية، حقوق، الإنسان،... إلخ".

هذه المفاهيم في مجملها تشير إلى حركة اجتماعية قوية وصيرورة تحولات سياسة اقتصادية عميقة عرفها العالم منذ منتصف القرن 19 في البلاد العربية[1].

الفرع الأول: مراحل تطور المجتمع المدني في الجزائر

تعتبر المرجعية التاريخية عاملا مهما في فهم مشاكل الحاضر وإدراك تحديات المستقبل لذا تناولت الدراسة في الفرع الأول المجتمع المدني الجزائري في سياقة التاريخي ما جعلها تمر بمرحلتين أساسيتين هما:

أولا: المجتمع المدني بعد الاستقلال إلى غاية 1989 (مرحلة الأحادية الحزبية)

يشار إلى مرحة الأحادية الحزبية في الجزائر إلى الفترة الممتدة من الاستقلال إلى غاية 1989 حيث تتجسد الأحادية في حكم الدولة من طرف حزب واحد،"حزب جبهة التحرير الوطني" وسيطرتها على كل النشاطات وعدم السماح لغيرها بالقيام بأي نشاط مبرر في ذلك هو ضرورة توحيد الدولة والحفاظ على تماسكها[2].

النظام السياسي في فترة الأحادية الحزبية أعتبر قيام منظمات المجتمع المدني دون مراقبة وفي إطار خارج إطار الحزب سيهدد سلامة النظام وتوجيهاته الاشتراكية، وتعمل على مقاومة ومنع أي حركة

---

[1]- العياشي عنصر، **"ما هو المجتمع المدني: الجزائر أنموذجا"، مجلة دفاتر إنسانيات، العدد الثالث، 2012**، ص9.

[2]- غنية إبرير، **دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل رسالة الماجستير،(جامعة باتنة: كلية العلوم السياسية، 2010/2009)، ص 87.

من شأنها التضييق على السلطة، كل هذا لم يمنع بروز تنظيمات معارضة لتوجهات النظام وتنشط بشكل خفي وسري مثل الحركة الإسلامية والحركة البربرية[1].

فرض نظام الحكم الأحادية على هذه الحركات منع أي نشاط مجتمعي خارج سيطرة الحزب الواحد، وورد ذلك في القوانين حيث يجعل مرسوم مارس 1964 كل نشاط جمعوي تحت وصاية الإدارة من حيث التأسيس والنشاط، ثم جاء الأمر رقم 79-71في 12 مارس 1971 والمعدل بالأمر رقم 21-72 في جوان 1971، الذي يسمح بتأسيس الجمعيات بشرط الحصول على الاعتمادات من السلطات المحلية ومن وزارة الداخلية[2].

ثم جاء ميثاق 1976 ليؤكد على وحدوية الحزب الذي يتولى توجيه ومراقبة سياسة البلاد، كما أكد تبعية المنظمات الجماهيرية إلى حزب جبهة التحرير الوطني، وهذا لا يجسد الديمقراطية، ومع صدور قانون الجمعيات المؤرخ في 21 جويلية 1987 والذي جاء نتيجة لرغبة النظام السياسي لتخفيف من الأعباء والمسؤوليات الملقاة على الدولة وميزانيتها العامة، إذ منحت الجمعيات صلاحيات التدخل في بعض الميادين، حيث عرفت المؤسسات العمومية عبء كبير لذلك اعتبرت الجمعيات مكملة لدور الدولة[3].

لا زالت الدولة تسيطر على مؤسسات المجتمع المدني الجزائري لذلك لم نعرف في الجزائر على تعبير "Alfrad Stephane" "ألفر ستيفان"، في كتابة الدولة والمجتمع ما سمته الأدبيات الاجتماعية الحديثة "الإدماجية المجتمعاته" التي تعمل على قيام وتأسيس هيئات المجتمع المدني تلقائيا

---

[1]- بسمة بن مشري، **المجتمع المدني كأداة لمكافحة الفقر في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر،(جامعة أم البواقي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014،)، ص 32.

[2]- عبد النور ناجي، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية** ،(الجزائر :مديرية النشر لجامعة قالمة ،2006)، ص 195.

[3]- صافية عدلاني، ذهبية زياني،**دور المجتمع المدني في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر،1990-2012،مذكرة لنيل** شهادة الماستر،(جامعة تيزي وزو:كلية الحقوق والعلوم السياسية،2015/2014)،ص 37.

وبالاستقلالية عن الدولة والسلطة وعلى العكس عرفت الهيئات والمؤسسات في إنشائها ما تسمية الأدبيات "بإدماجية الدولة"[1].

ونتيجة تبني النظام السياسي الحزب الواحد انعكس ذلك سلبا على تنظيمات المجتمع المدني بعدم الاعتراف به كشريك أساسي في عملية البناء السياسي والتنموي ما بعد الاستقلال[2].

لقد شهدت فترة الثمانيات تحولا في النظام السياسي أثر على التحول الديمقراطية بإعادة الاعتبار لأهمية موقع المجتمع المدني ضن فواعل التغيير السياسي والاقتصادي، فبعد المصادقة على الدستور 1989 ظهر عدد كبير من الجمعيات والأحزاب والنقابات في وقت قصير وهذا ما نصت عليه المادتين 39-40 من الدستور السالف الذكر[3]، وفي تاريخ 30 سبتمبر 1989 تم الاعتراف بخمس تشكيلات سياسية هي: الحزب الاجتماعي الديمقراطي، حزب الطليعة الاشتراكية، الحزب الوطني للتضامن والتنمية، حزب الجبهة الوطنية للإنقاذ، حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية[4].

صاحب هذا الاعتراف الدستوري صدور قانون الجمعيات لسنة 1990 الذي أحدث تحولا كبيراً في حرية إنشاء الجمعيات وانفجار في الظاهرة الجمعوية من حيث عددها وتنوع مواضيعها[5].

ثانيا: المجتمع المدني في الجزائر من سنة 1990 إلى يومنا هذا.

---

[1]- بومدين طاشمة، **البيروقراطية والتنمية السياسية في الجزائر**، ا(الإسكندرية: مكتب الوفاء القانوني للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015)، ص ص 487 – 488.

[2]- عمراني كربوسة، "المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن:أي الدور؟ بالإشارة إلى حركة المجتمع المدني بالجزائر" **مجلة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، (العدد 16،سبتمبر 2014)**، ص 159

[3]- بوقرة، **مرجع سابق**، ص ص 19-20.

[4]- الحاج محمد المنتصر بالله تني الحاجة كحلة سفير،" تجربة التحول الديمقراطية آلية بناء القانون في الجزائر"، **مجلة أكادميا، ا(لعدد 05، جوان** 2016)، ص 35.

[5]- زيان، **مرجع سابق**، ص 42.

جاءت هذه المرحلة كنتيجة لضغوطات خارجية بفرض المؤسسات الدولية على الجزائر الدخول في النظام الديمقراطي ونظام اقتصاد السوق، بالإضافة إلى ضغوطات داخلية أهمها أحداث05 أكتوبر 1988، مما أدى إلى إقرار دستور جديد يتماشى والمرحلة الجديدة للبلاد وهو دستور 1989 والذي جاء بعدة إصلاحات منها: قانون رقم 90-31 الذي أعطى تعريف للجمعية وفق المادة 02[1]، كما اعتبر تجمع 15 عضوا كافي لإنشاء جمعية وفق المادة 06[2]،بالإضافة إلى بساطة شروط تأسيسها وهذا ما نصت عليه المادة 04 من نفس القانون.

وعلى الرغم من التطور الملحوظ الذي عرفته الحركة الجمعوية في بدايتها خاصة في سنتي 1991 إلى 1995، إلا أنها عرفت تراجعا في الفترات التي تليها هذا بسبب الوضعية السياسية والاجتماعية التي عرفتها البلاد، والتي تميزت بتفاقم الأزمة بعد توقيف المسار الانتخابي وحل حزب جبهة الإنقاذ[3].

وتضمن تعديل 1996 الحق في إنشاء الجمعيات إذا نصت المادة 43 من الدستور على ما يلي "إن الحق في إنشاء الجمعيات مضمون، تشجع الدولة بتطوير الحركة الجمعوية، ويحدد القانون شروط إجراء الجمعيات"، ونصت المادة 41 على أن "حرية التعبير والتجمع الاجتماعي مضمون للمواطن"، وتجدر الإشارة في هذه المرحلة أن المجتمع المدني قد عرف فترة من الضعف بحيث انحصر نشاط تنظيماته وغابت عن التواجد في الكثير من المناطق خاصة بعد إقتيال بعض الرموز القيادية فيه أمثال الشيخ بوسلماني رئيس جمعية الإرشاد والإصلاح، وعبد الحق بن حمودة الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين[4]، لتظهر الجمعيات بصورة واضحة عقب رئاسيات 1999 بفعل تحسين الوضع وتطبيق سياسة الوئام الوطني، وبعده المصالحة الوطنية، وعودته للاهتمام بتنظيمات المجتمع

---

[1]- عبد اللاوي، **مرجع سابق**، ص 40.

[2]- الأمر رقم 90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990، المتضمن قانون الجمعيات الصادر عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الرسمية.

[3]- زين ، **مرجع سابق**، ص 60.

[4]زيان، **مرجع سابق**، ص ص 42-43.

المدني على مستوى الخطاب السياسي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وتأكيد على أهمية الجمعيات في تكريس وترقية العمل الديمقراطي.

ولقد تم حسب تصريح وزارة الداخلية والجماعات المحلية اعتماد 3110 جمعية لسنة 2002، إضافة إلى 75000 ألف جمعية تنشط على مستوى الساحة الوطنية[1]، وبالرغم من التعداد الذي تجاوز 120 ألف جمعية وطنية سنة 2013 إلا أن نشاطها لا يزال هزيلا وضعيفا وكان من المفترض أن يكون أكثر انفتاحا خاصة أن صدوره صاحب هبوب رياح الربيع العربي وإنشاء موجات المد الديمقراطي القاضي بإرساء معالم الديمقراطية التشاركية، فقد سعى هذا القانون إلى تحديد الإجراءات في تأسيس الجمعيات وفرض رقابة على نشاطاتها ومواردها المالية وعلاقتها بالأحزاب السياسية ومختلف الجمعيات الدولية وهذا أسهم في تراجع دور حركة المجتمع المدني على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والوطنية والمحلية[2]، ومع التعديل الدستوري الجديد في 07 مارس 2016 والذي نص أيضا في مواده على حرية تشكيل المجتمع المدني حيث بلغ عدد الجمعيات حوالي 93654 جمعية منها 92692 محلية و 962 وطنية حسب إحصائيات وزارة الداخلية الجزائرية سنة 2016، كما نلاحظ تطور كبير للنقابات منها: كونفيدرالية إطارات المالية والمحاسبة، المجلس الوطني المستقل لأستاذ التعليم الثانوي والتقني، نقابة المحامين والأطباء، ... الخ، وتعتبر هذه النقابات أنشط التنظيمات في الجزائر في الوقت الراهن حيث بلغ ذروته في سنة 2017 بـ 65 نقابة حسب إحصائيات وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي في الجزائر[3].

الفرع الثاني: المؤسسات المشكلة للمجتمع المدني في الجزائر

---

[1]- عدلاني، زياني، **مرجع سابق**، ص 51.

[2]- شاوش إخوان، **مرجع سابق** ، ص 116.

[3]- عبد اللاوي، مكبرت، **مرجع سابق** ، ص 79.

ليس هناك اتفاق على نمط معين في مكونات المجتمع المدني الجزائري حيث اختلفت الدراسات الخاصة بهذا المجال في وضع تقسيم منطقي موحد ومتقارب لبنى المجتمع المدني الجزائري، وعلى العموم يمكن الإشارة إلى البني المؤسساتية الرئيسية المشكلة له وهي:

أولا: الأحزاب السياسية: كانت النشأة الحقيقية للأحزاب خلال تبني الجزائر الأحادية الحزبية مع منع الدستور الجزائري تشكيل الجمعيات ذات الطابع السياسي، هذا ما دفع التكتلات السياسية إلى ممارسة نشاطها السياسي ومواصلة نضالها المعارض سرا تحت ستار منظمات جمعوية ذات توجهات مختلفة إصلاحية، دينية، ثقافية، اجتماعية،...إلخ، ومن هذه الأحزاب "جبهة القوى الاشتراكية" (ffs)تأسست في سبتمبر 1963 على يد الحسين آيت أحمد، "الحركة من أجل الديمقراطية (MDA)" أسست في الثمانيات من طرف الرئيس الأسبق أحمد بن بلة، "الحزب الاجتماعي الديمقراطي (PCD)"، يعد استمرارا للحزب الشيوعي الجزائري وحزب الطليعة الاشتراكية[1]، وبعد إقرار التعددية الحزبية لسنة 1989 وما تضمنته المادة 40 من نفس الدستور ارتفع عدد الأحزاب إلى 67 حزبا معترف به حسب ما نصت به أحكام قانون 11/89 ويمكن تحديد 3 تيارات رئيسية تضمن الأحزاب:

1- **التيار الإسلامي:** يحظى هذا التيار بعمق شعبي كبير خاصة بعد إقرار التعددية الحزبية، ويضم هذا التيار الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حركة النهضة الإسلامية، حركة، المجتمع الإسلامي.

2- **التيار الوطني:** ويضم جبهة التحرير الوطني (FLN) بعد انفصال الخيارات التي كانت تنشيط بداخلها وتحولها إلى جمعيات سياسية مع احتفاظها بمكانتها كحزب حكم البلاد لأكثر من ثلاثة عقود، والتجمع الوطني الديمقراطي (RND).

---

[1]- عبد الرحمان بورقوق، جهيدة شاوش إخوان، "مورفولوجيا المجتمع المدني في الجزائر"، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 02، جوان 2012**،ص39، .

3- **التيار اليساري:** تميز بقوة نفوذه السياسية والاقتصادية والإعلامية مع ضعف مرجعية التاريخية ويضم: جبهة القوى الاشتراكية (FFS)، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، حزب الطليعة الاشتراكية وحزب العمال[1].

إن العديد من تصنيفات مؤسسات المجتمع المدني لا تنفي الأحزاب السياسية، كونها جزءا منها لأن العمل السياسي والمدني يمكن فصلهما ،بل الأحزاب السياسية تمارس ضابطا قويا على السلطة وتضم فئات من المواطنين وتضطلع بوظائف هامة أولها تحقيق مصالح ورغبات المجتمع والتوعية والتعبئة إن كانت في الحكومة، ومراقبة عمل الحكومة والضبط إن كانت خارجها.

لكن الأحزاب السياسية بشكل عام لا تصنف ضمن المجتمع المدني طالما تضمنت الهدف السياسي وهو الوصول إلى السلطة[2].

ثانيا: التنظيمات النقابية والطلابية

1- **التنظيمات النقابية:** كانت أولى التنظيمات النقابية في الجزائر في سنة 1878 وفي سنة 1956 أسس العمال الجزائريين منظمة نقابية مستقلة عن النقابات الفرنسية تسمى الاتحادية العامة للعمال الجزائريين (UGTA) على يد عيسات إيدير، وبعد استقلال الجزائر اعتبر أهم تنظيم عمالي في الجزائر منذ 1962 إلى غاية 1968، لكن ظل طوال الوقت تحت وصاية حزب جبهة التحرير الوطني حتى نهاية الثمانيات، غير أن الوضع تغير بعد صدور قانون 14/40 المؤرخ في 02 جويلية 1990 الخاص بممارسة الحق النقابي حيث أنتج تعددية نقابية تضم حوالي 70 نقابة على المستوى الوطني من أهمها[3]:

---

[1]- **نفس المرجع**، ص ص 40-41.

[2]- عدلاني، زياني، **مرجع سابق**، ص 62.

[3]- إبراهيم قاسي، عبد العزيز بن طرمول، "واقع المجتمع المدني ومدى فاعليته في الدولة الجزائرية"، **مجلة أفاق فكرية، المجلد الرابع، العدد الثامن (08)، مارس 2018**، ص 224.

✓ **النقابة الإسلامية للعمل:** تأسست في جويلية 1990 مثلث الجبهة الإسلامية للإنقاذ، تمكنت بسرعة من الاستحواذ على قاعدة عمالية واسعة نسبياً والقيام بعدة اضطرابات مطلبية انتشرت عبر عدة قطاعات، كالصحة، النقل، السياحة، لكن تم تعليقها بعد حل الجبهة الإسلامية سنة 1992[1].

✓ **اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر:** أسسها الإتحاد العام للعمال الجزائريين لعام 1992 بهدف مواجهة النفوذ المتنامي لجبهة الإنقاذ والرغبة في التمسك بالطابع الجمهوري العلماني للدولة، وقد أنظمت لها ست(06) منظمات أخرى تمثل أصحاب العمل،والمدراء في الشركات الحكومية والخاصة وبعض منظمات حقوق الإنسان.[2]

✓ **الاتحاد الوطني للمزارعين الجزائريين (UNPA):** تأسست في 1953 واستقلت عن جبهة التحرير الوطني سنة 1988 وفي عام 1989 تحت قيادة عبد الحق بن حمودة كان يعمل الاتحاد بشكل طبيعي بوصفة قوة اجتماعية سياسية ولكن مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد منذ التسعينات وخاصة متطلبات إعادة الهيكلة أضعفت الاتحاد[3].

✓ **النقابات المهنية:** بالرغم من أن القانون 90-14 والدستور الجزائري 1996 يسمح بتأسيسها وفق إجراءات بسيطة، إلا أن هذه الحركات النقابية ناضلت بقوة إلى غاية 31 مارس 2001 للحصول على الاعتراف بمشروعية عملها، حيث تم الإعلان رسميا عن ميلاد الاتحادية الجزائرية للنقابات المستقلة (CASA) التي تضم 05 نقابات مستقلة وهم: **نقابة موظفي الإدارة العامة، نقابة قضاة هيئة التحكيم، نقابة موظفي الخطوط الجوية، نقابة ممثلي موظفي التربية والتكوين**[4].

---

[1]- زيان، **مرجع سابق**، ص 37.

[2]- محمد حسن بن مالك، **استقلالية المجتمع المدني عن السلطة في الجزائر، (1989-2009)**، مذكرة لنيل رسالة الماجستير، (جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011 /2012)، ص ص: 107-108.

[3]- قاسي، بن طرمول،**مرجع سابق**، ص 224.

[4]- عبد اللاوي، **مرجع سابق**، ص 35.

2- **التنظيمات الطلابية:** لقد شكلت الحركة الطلابية حتى بداية السبعينات إحدى بؤر التنظيمات المدنية الفاعلة في المجتمع الجزائري، فطرحت الكثير من القضايا السياسية الوطنية والدولية التي كانت تملك لها قراءات ليست بالضرورة قراءات السلطة، قبل أن يتم القضاء على استقلاليتها التنظيمية والسياسية، وتعتبر الحركة الطلابية الجزائرية نموذج متميز للحركة الاجتماعية إذ بإقرار دستور فيفري 1989 لم، تتخلف على أدوارها فكان أول فئة بادرت بتنظيم نفسها وذلك بتأسيس منظمات ولجان مستقلة لبعث الحركة الطلابية من جديد[1].

ثالثا: الجمعيات المدنية والمنظمات الأهلية

لقد تلاشت الجمعيات والمنظمات الأهلية التي كانت فترة الاستعمار تدريجيا بعد الاستقلال ليختفي ما تبقى منها في بوتقة الحزب الواحد الذي كان يرفض أي عمل سياسي أو نقابي أو جمعوي خارج إطاره، ونشأة لذلك منظمات جماهيرية في مختلف المجالات مثلا: **الاتحاد الوطني للفلاحين، الاتحاد الوطني للشباب، المنظمة الوطنية لقدماء المجاهدين، ...الخ**[2].

وبعد تعديل الدستور سنة 1989 والتراجع عن مبدأ الحزب الواحد برز انفجار هائل في تأسيس الجمعيات ذات الطابع السياسي في المادة 40 منة، والتي من بينها:

1- **الجمعية النسائية الخيرية:** تلك الجمعيات التي تعتبر عن سيادة مشاركة المرأة في الحياة التنظيمية.

2- **الجمعيات والاتحادات النسوية:** والتي معظمها تابع لأحزاب المعارضة للنظام السياسي مثل: **الاتحاد النسائي** التابع **لحركة مجتمع السلم**[3]، تكتسي الطابع الايدولوجيا للحزب وهناك

---

[1]- ين مشري، **مرجع سابق**، ص 37.

[2]- شاوش إخوان، **مرجع سابق**، ص 117.

[3]- سليم قريد، "نشأة وتطور الحركة الجمعوية في الجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية ،العدد (18)،2010**، ص 149.

الجمعيات التابعة للأحزاب أو حزب السلطة الحاكم وأهمها: **الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، الهيئات النسائية** التابعة **للمنظمات المهنية أو الحرة**،... الخ[1].

3- **جمعيات حقوق الإنسان:** ظهرت هذه الجمعيات لتدافع عن حقوق الإنسان، ولقيت اهتمام ثلاثة فئات نخبوية وهي **فئة المحامين، فئة الجامعيين، فئة الأطباء،** إلى جانب تيار اليسار والحركة الثقافية البربرية، وتمثل هذه التنظيمات الحقوقية ما يلي:

- **الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان:** أسسها المحامي "يحي عبد النور" الذي ناضل في سبيل ترقية حقوق الإنسان[2].
- **الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان:** تأسست سنة 1987 تضم عناصر مثقفة عارضت التجاوزات التي ارتكبت في أكتوبر 1989 كما سعت للدفاع عن المعتقلين .
- **المرصد الجزائري الوطني لحقوق الإنسان:** والذي رفض جميع المحاكمات العسكرية في الجزائر بسب افتقادها المحاكمة العادلة[3].

4- **الجمعيات الثقافية:** وهي بمثابة إفرازات أحد أهم سمات الثقافة الجزائرية ومن أهمها الجمعية العربية للدفاع عن اللغة العربية، الحركة الثقافية البربرية (MCB)، الحركة العربية الجزائرية برئاسة بكوش عبد الحفيظ والتي تدافع عن اللغة العربية[4].

- **الجمعيات الدينية والطرق الصوفية:** مثلا الطريقة الشاذلية، الطريقة السنوسية، الطريقة العادية، الطريقة الدرقاوية، الطريقة العلوية، الطريقة التيجانية[5].

5- **الجمعيات التطوعية:** والتي ارتفع عددها من 12 ألف جمعية سنة 1989 إلى 40 ألف في السنة الموالية ومنها: **منظمة أبناء الشهداء ومنظمة أبناء المجاهدين**[1].

---

[1]- قاسي،بن طرمول، **مرجع سابق**، ص 223.

[2]- زين ، **مرجع سابق**، ص 67.

[3]- زيان، **مرجع سابق**، ص ص 39-40.

[4]- قريد، **مرجع سابق**، ص 150.

[5]- منى هرموس، **دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، (جامعة باتنة:كلية الحقوق، 2010/2009)، ص 102.

المطلب الثاني: واقع وتطور التنمية المحلية في الجزائر

لقد عرفت التنمية المحلية في الجزائر عدة تطورات مختلفة تبلورت وفق فترات زمنية معينة حيث كانت تعرف في البداية بمصطلح تنمية المجتمع، وكان الغرض منها هو تنمية المناطق الريفية والمحلية، ثم تطور وتوسع هذا المفهوم ليشمل التنمية الريفية المتكاملة ثم ليصل في الأخير إلى التنمية المحلية[2]، والتي يقصد بها تلك العملية التي يمكن من خلالها تنسيق وتوحيد جهود سكان المحليات مع السلطات الحكومية قصد تحسين مستوى الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية والإسهام في تنميتها[3].

إن إستراتجية التنمية في الجزائر أخذت اتجاهين أساسين :الأول في ظل النظام الاشتراكي الذي عرف عملية التخطيط منذ 1967-1989، أما الاتجاه الثاني كان في إطار الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق منذ عام 1990، وتشمل البرامج التي اعتمدتها الدولة الجزائرية في التنمية المحلية :البرامج القطاعية غير المركزية (PSD) وبرامج البلدية للتنمية (pcd)[4].

الفرع الأول: اتجاهات التنمية المحلية في الجزائر ما قبل التعددية

بدأ الشعور بأهمية التنمية المحلية والدور الذي تؤديه برامجها للتكفل بالحاجيات المحلية الخاصة بكل بلدية، مع بداية تطبيق المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) حيث تم إلى جانبه إقرار 08 برامج خاصة وجهت إلى 08 ولايات شمالية ثم تطورت إلى 18 برنامجا بعد التقسيم الإداري لسنة

---

[1]- زيان، **مرجع سابق**، ص 40.

[2]- نور الدين بالقليل، **أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، دراسة ميدانية بولايتي المسيلة وباتنة**، أطروحة دكتوراه، (جامعة المسيلة:كلية العلوم لاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2009/2018)، ص 25.

[3]- خديجة بودواية، **دور الموارد البشرية في تحقيق التنمية المحلية، دراسة حالة ولاية سعيدة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، (جامعة سعيدة:كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017)، ص 87.

[4]- محمد بلقا يد جودي، أحمد زافر، **أثر السياسة المالية على التنمية المحلية في حالة سياسية التقشف في تيسمسيلت، دراسة حالة مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تيسمسيلت،(2014-2017)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، (المركز الجامعي تيسمسيلت: معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2017/ 2018)، ص 106.

1974، وتزايد الشعور بضرورة التنمية المحلية عند وضع المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، حيث تنازلت الوزارات عن تسيير البرامج الخاصة لصالح الولايات[1]، وفي ظل المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) تم تطبيق اللامركزية لتحقيق التوازن الجهوي وتطوير القاعدة المادية للمجتمع وكذا تدعيم وتوسيع التغيرات الاجتماعية[2]، كما ساهم المخطط الخماسي الأول (1980-1984) في إعداد الهياكل الحزبية والمجالس المنتخبية وكان توجهه حول جعل التهيئة الإقليمية الركيزة الأساسية للتنمية من خلال إستراتيجية ترقية قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية لتصل تكاليف برامجه إلى 56.06 مليار دينار، وفي أواخر شهر ديسمبر من سنة 1984 تم المصادقة على المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) والذي جاء في مهامه تكملة للمخطط السابق، ووضع في أولويات التنمية مجال الفلاحة والري، وأعطى للصناعة والزراعة دورا حيويا لاستقطاب السكان إلى المناطق الداخلية من البلاد، واعتمدت في تحليله على الوضعية الاقتصادية العامة ومتطلبات التنمية[3].

ولقد انصب اهتمام المخططات على ثلاثة قطاعات اقتصادية رئيسية وهي:

1- **القطاع المنتج**: يشمل الزراعة، الصيد البحري، المحروقات والصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، والأشغال العمومية، البناء الذي احتل الصدارة في كل المخططات لأنه يمثل، القاعدة المادية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- **قطاع البنية الأساسية**: يندرج تحت هذا القطاع شبكة النقل (الطرق، السكك الحديدية، الموانئ، المطارات والمناطق الصناعية، والسكن، التهيئة العمرانية والتربة، الصحة، الثقافة، الرياضة، .. إلخ.

---

[1]- بن عثمان شويح: **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، دراسة حالة البلدية**، مذكرة لنيل رسالة الماجستير، (جامعة تلمسان:كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2010)، ص 79.

[2]- حورية صهران، رفيقة معنصر، **دور سياسة الدعم الفلاحي في تحقيق التنمية المحلية، دراسة حالة، ولاية تيسمسيلت،(2012-2015)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، (المركز الجامعي تيسمسيلت، معهد العلوم القانونية والإدارية، 2009/2018)، ص 40.

[3]- ليندة نصيب،"واقع ادارة التنمية المحلية في الجزائر "،**حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية** ،**العدد05**،**جامعة 08ماي قالمة** ،**الجزائر** ،ديسمبر 2010،ص ص76-77.

3- **قطاع الخدمات:** أعطيت المخططات أهمية لقطاع الخدمات وان كان أقل من القطاعين السابقين، لما يمثله من حلقة وصل بين الإنتاج والتداول وإسناد القطاع المنتج ومده بالخدمات المختلفة، كالنقل والاتصال والتخزين، وتوزيع المعلومات عن حالة السوق وحجم العرض والطلب[1].

إن القطاعات الثلاثة تضمنت برامج ذات بعد وطني تتولى تسييرها المصالح المركزية، وبرامج قطاعية غير الممركزة (PSD) أسند أمر تسييرها للإدارة المحلية لأنها ذات بعد إقليمي إلى جانب المخططات البلدية للتنمية.

– سياسة التنمية المحلية في الجزائر

حسب ما قضت به المادة 05 من المرسوم رقم 380/81 هناك نوعين من المخططات تقوم بهما الجماعات المحلية في مجال التنمية، أحدهما بلدي يتم على مستوى البلدية (PCD) والآخر قطاعي يتم على مستوى الولاية (PSD) سنوضع كلا المخططين [2]كما يلي:

مخططات البلدية للتنمية (PCD): هي برامج الدولة ذات التسيير اللامركزي، أكثر استعمالا منذ سنة 1974، يتعلق باستثمارات التنمية لصالح البلدية في إطار التوجيهات الوطنية للتنمية وقوانين المالية من قبل الدول ضمن ميزانية التجهيز المحددة لنفقات الدولة السنوية، حيث تتولى اللجنة التقنية للبلدية تحت إشراف رئيس المجلس الشعبي البلدي، إعداد بطاقة تقنية والتي من خلالها يتم تحديد طبيعة الأشغال أو التجهيزات المراد إنجازها، والكلفة المالية للمشروع[3].

---

[1]- كمال بودانة شعباني ،**اثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية** ،مذكرة لنيل رسالة الماجيستر، (جامعة بسكرة:كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،2014/2013)، ص97.

[2]-سلمان شبوط ،طه حسين نوي "إدارة التنمية المحلية في الجزائر :المفاهيم والآليات" ،**مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الأول**، ص261.

[3]- شويح، **مرجع سابق**، ص 125.

المخططات القطاعية للتنمية (PSD): تهدف هذه المخططات إلى تحقيق نوع من التوازن بين مختلف الجهات وهذا عن طريق تنفيذ برامج وخطط متعلقة بالتنمية الفلاحية والصناعية الصغيرة والمتوسطة وفك العزلة عن المناطق النائية والريفية، وهناك نوعين من البرامج:

أ- **البرامج القطاعية الممركزة:** هي مشاريع كبرى ذات بعد وطني أو جهوي تتطلب تقنيات وإمكانيات كبيرة تتعدى حدود الجماعات المحلية فهي تسجل باسم الوزارة المعنية لضمان السير الفعال والحسن، وتمول هذه المشاريع من قبل ميزانية الدولة للتجهيز، وهي تأخذ تجهيزات الإدارات المركزية والمؤسسات العمومية الإدارية والمؤسسات التي تتمتع باستقلال المالي والإدارات المتخصصة[1].

ب-**البرامج القطاعية غير الممركزة:** هي مخططات ذات طابع وطني تدخل ضمنها كل استثمارات الولاية فهي تخص برامج المشاريع الكبرى المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية للولاية خاصة التربية، الطرقات، الصحة، والحالة الاجتماعية، التكوين المهني والهياكل الإدارية، الفلاحة والغابات، الشباب والرياضة، التعمير والثقافة[2].

هذه البرامج على ضخامتها استطاعت أن تحقيق بعض النتائج الايجابية نسبيا، تضمن التكفل بالاحتياجات الأساسية للسكان وتحقيق نوع من التوازن الجهوي واستقرار السكان وإيجار قاعدة مادية واسعة من الهياكل الاقتصادية والاجتماعية خاصة خلال فترة (1967-1984)، غير أنه واجهتنا العديد من الصعوبات أثناء تنفيذها نذكر منها[3]:

- المركزية الشديدة في اتخاذ القرارات وتسيير البرامج.
- نقص وغياب المؤشرات الكافية لتحديد وترتيب الأولويات والحاجيات الاقتصادية للمواطن.

---

[1]- مداح، عاقب، **مرجع سابق**، ص 58.

[2]- يوسف سلاوي، **مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري**، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر 01: كلية الحقوق 2018/2017)، ص 106.

[3]- لعجال، مسقم، **مرجع سابق**، ص ص 47-48.

– غياب المشاركة الشعبية والقطاع الخاص مما أدى إلى نقص الكفاءة والفعالية وغياب الشفافية.

– انعدام التنسيق بين القائمين على إعداد وتنفيذ ومتابعة البرامج، بالإضافة إلى سيطرة النظرة القطاعية أدى ذلك إلى التناقض والتداخل بين الصلاحيات.

– ونتيجة تراجع مستوى الأداء والكفاءة الاقتصادية لمشاريع القطاع العام، أثر ذلك على النمو الاقتصادي وظهور اختلالات في الاقتصاد الوطني، بدأ الدعوة إلى التصحيح الهيكلي وإعادة التحول إلى اقتصاد السوق، فكان لابد من إعادة النظر في توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص، والتحول من نموذج تنموي شمولي مخطط إلى آخر يعتمد على آلية السوق تتطلب تصحيحات هيكلية في الاقتصاد الوطني[1].

الفرع الثاني: اتجاهات التنمية المحلية في الجزائر (ما بعد التعددية).

– يعد من أبرز الأسباب التي تعرقل عملية التنمية في الدول العربية ومن بينها الجزائر، طبيعة النظم المتبعة في هذه الدول، والقناعة السائدة أن النظم الديمقراطية تساعد على تحقيق التنمية بعكس النظم الديكتاتورية، وفي هذا السياق وتحت تأثير العديد من العوامل الداخلية (مظاهرات 1988) والخارجية (انهيار الاشتراكية)،إلى جانب جملة المشاكل السالفة الذكر تبنت الجزائر جملة من الإصلاحات منذ نهاية الثمانيات غايتها الأساسية فتح المجال أمام الفواعل الاجتماعية في تحقيق التنمية المحلية مع إنهاء عهد الدولة كعامل وحيد للتنمية[2].

– أكد هذا التغير الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية أمام مكاتب التنسيق الولائية عقب أحداث 05 أكتوبر 1988، أين وجه فيه انتقادات لاذعة للحزب الواحد والحكومة المركزية عن تقصيرهما في أداء مهامهما وكان الخيار الذي وضع أمام القيادة السياسية ينصب على تغيير التوجه

---

[1]– ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، **التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص**، (عمان: دار الحامد للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، 2012)، ص35.

[2]– حفاف، **مرجع سابق**، ص156.

القائم خاصة مع انهيار المعسكر الشرقي، واستبداله بخيار ذو محتوى سياسي واقتصادي في خطاب 10 أكتوبر 1988 والذي يحتوي على:

- **المحتوى السياسي:** يتضمن التعددية الحزبية والديمقراطية كوسيلة للوصول إلى السلطة والمشاركة الفعالة في عملية تسيير التنمية.

- **المحتوى الاقتصادي:** يقصد به طريق اقتصاد السوق والذي يعتبر قاعدة التطور الاقتصادي،وتطبيقا للخطاب أقدمت الجزائر على جملة من الإصلاحات الاقتصادية نذكر منها:

- استبدال الاقتصاد المركزي المخطط والبيروقراطي الموجه بالاقتصاد السوق الذي يتحكم فيه قانون العرض والطلب.

- البحث عن استقلالية أكثر في تسيير المؤسسات العمومية[1].

- إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية سنة1982.

- إعادة تنظيم التراب الوطني برفع عدد الوحدات الإدارية المحلية سنة 1984.

- إعادة تنظيم القطاع الفلاحي وفق نظام المستثمرات الفلاحية سنة 1986.

- صدور قانون استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية سنة 1989.

- ومع صدور دستور 1989 دخلت الجزائر مرحلة جديدة وبداية تحول في مسار الدولة والمجتمع على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير أن هذا التحول تميز بأزمة عميقة أدت إلى غياب شبه كلي للمرافق الخدماتية خاصة في الأرياف واكتضاض العديد من المدن الكبرى مع تدهور محيطها البيئي وايطارها العمراني، ومن أجل مواجهة هذه الصعوبات وبعد عودة الاستقرار السياسي والأمني سنة 1997 شرعت الدولة في تطبيق وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية[2] المساعدة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية تمثلت في:

---

[1]- عبد اللاوي، **مرجع سابق**، ص61.

[2]- عادل، **مرجع سابق**، ص ص 46،47.

1- **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:** هو برنامج بادر به رئيس الجمهورية يمتد على مدى (04)أربع سنوات (2001-2004)، كان هذا البرنامج يتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها، وأيضا تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة وتنمية الموارد البشرية، وقد خصص له غلاف مالي قدر بـ 525 مليار دج، خصصت منها 114 مليار دج للتنمية المحلية[1].

ويهدف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على المدى القصير والمتوسط إلى: مكافحة الفقر، خلق مناصب الشغل، ضمان التوازن الجهوي، إحياء الفضاء الإقليمي.

الجدول رقم (02-01): يبين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر من 2001-2004.

السنوات / القطاع	سنة 2001	سنة 2002	سنة 2003	سنة 2004	المجموع بالمبالغ	المجموع بالنسبة المئوية
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	%40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	%12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	%08.6
المجموع	205.4	185.4	113.9	20.5	525.0	%100

[1]- سلاوي، **مرجع سابق**، ص127.

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001م[1].

– إن استفادة قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بمبلغ يقدر بـ 210.5 مليار دج من إجمالي المبلغ على مدى أربعة سنوات، يدل ذلك على عزم الحكومة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع بسبب تأثيرها بالأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد سنة 1986 والإصلاحات الاقتصادية في فترة التسعينات.

– كما بلغت المبالغ المخصصة ب 38% من المبلغ الإجمالي ويعد ذلك مؤشرا لسعي الحكومة لتحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن، مع تحسين الإطار المعيشي للمواطن خاصة في المناطق الريفية المعزولة، كما يؤدي دعم الموارد البشرية إلى رفع معدلات التنمية البشرية وتخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع[2].

– دعم النشاطات الإنتاجية حيث خصص لها مبلغ 65.4 مليار دج من مجموع اعتمادات البرامج وينقسم هذا المجال إلى القطاع الفلاحي وقطاع الصيد[3].

2- **البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009)**: هو برنامج الاستثمارات العمومية تم طرحه يوم 07 أفريل 2005، يختص بمواصلة إستراتيجية البرامج الكبرى للإنفاق العمومي، خصص له مبلغ مالي كبير قدر بـ 4202.7 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار.

---

[1]– عبد القادر بوشامي، محمد بودلال، **أثر الاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي الجزائري، دراسة حالة ولاية تيسمسيلت**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، (المركز الجامعي تيسمسيلت: معهد العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير 2016-2017)، ص 59.

[2]– **المرجع نفسه**، ص 60.

[3]– فتيحة نقازي، محمد مهدي، **دور المالية المحلية في التنمية، دراسة حالة ولاية تيسمسيلت للفترة (2012–2016)**، **مذكرة لنيل** شهادة الماستر،(المركز الجامعي تيسمسيلت: معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2017/2016)، ص 65.

– إن هذا البرنامج الأول في تاريخ الجزائر الذي بلغ قيمته 4203 مليار دج أضيف له بعد إقراره خاصيتين أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج والآخر بالهضاب العليا بقيمته 662 مليار دج زيادة على ذلك الموارد المتبقية من المخطط دعم الإنعاش الاقتصادي المقدرة ب 1071 مليار دج والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج والتحولات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج وعليه يصبح مجموع القيمة النهائية ب 8705 مليار دج[1] خصص 190.5 مليار دج للبرامج المحلية.

3- **برنامج التنمية الخماسي (2010–2014)**: لقد واصلت الجزائر في مسارها نحو دعم الاقتصاد عبر البرامج التنموية التي بدأت مسيرتها في 2001، إذ يعتبر البرنامج الخماسي أكبر برنامج عرفته الجزائر من حيث المخصصات المالية التي قدرت ب 21.214 مليار دج ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين.

– استكمال المشاريع الكبرى الجارية انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دولار.

– إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج[2]، هذه المشاريع ركزت في مجملها على تحسين إطار معيشة السكان وبعث التشغيل وتوفير شروط استقرار النشاطات وإعادة التوازن الجهوي، إلا أنها تبقى مشاريع التنمية المحلية في الكثير من الخطط بعيدة عن الواقع الجزائري عمليا كونها لا ترقى إلى مستوى الطموحات الشعبية التي تطالب بتوازن تنموي محلي في كل القطاعات مع مراعاة خصوصيات المناطق الجزائرية والإمكانيات المتاحة، ووجود ضابط محدد ومنظم لهذه العملية التشاركية[3].

المطلب الثالث: تفاعل المجتمع المدني مع تحدي التنمية المحلية في الجزائر

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص 67.

[2]- أمال براهمية، محاضرات في مقياس الاقتصاد الجزائري، (جامعة 8 ماي 1945: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015/،2016)، ص 81.

[3]- عادل، **مرجع سابق**، ص ص 47،48.

رغم تعثر وضعف المجتمع المدني الجزائري بالحركة العالمية خلال الأحادية وفترة الأزمة الأمنية إلا أن تفاعل الايجابي يظهر في وجود منظمات حقوقية تطالب التزام النظام بالمواثيق والعهود الدولية، من خلال تنسيقها مع فروع المنظمات الدولية كفرع منظمة العفو الدولية وبعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى جانب ذلك كله وعي المجتمع المدني ومطالبة الجمعيات الوطنية والمحلية بتطبيق النظام الديمقراطي الفعلي وإنهاء الأزمة[1]، ومن بين هذه الجمعيات نذكر: الجمعية الوطنية لكافل اليتيم وجمعية الهلال الأحمر الجزائري.

الفرع الأول: مساهمة جمعية كافل اليتيم في تفعيل التنمية المحلية

أولا: التعريف بالمنظمة: تسمي الجمعية، بـ"الجمعية الخيرية كافل اليتيم" الوطنية وهي جمعية ذات طابع اجتماعي خيري إنساني، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تمارس نشاطها لمدة غير محددة عبر كامل التراب الوطني .

✓ للجمعية شعار موحد تحدد أوصافه في النظام الداخلي ويتم تسجيله وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما يستعمل الشعار إجباريا من طرف جميع هياكل الجمعية الوطنية منها والإقليمية ولا يجوز تعديله أو اتخاذ شعار آخر إلا بموافقة الجمعية العامة.

✓تهدف الجمعية إلى التكفل باليتيم في المجالات الآتية:

✓ الرعاية الاجتماعية، الوقاية الصحية والنفسية، التربية والتعليم والتكوين، النشاط الثقافي والرياضي، التسلية والترقية، حماية المصالح المدنية للأيتام.

✓كما تتعهد الجمعية بعدم السعي في تحقيق هدف آخر أو أهداف غير ما صرحت به وأنه ليس لها أي علاقة بالأحزاب السياسية وأنشطتها[2].

---

[1]- عبد اللطيف باري، **المجتمع المدني العالمي وتأثيره على المجتمع المدني الجزائري**، مذكرة لنيل رسالة الماجيستر، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، سبتمبر 2017)، ص 140.

[2]- القانون الأساسي المطابق لقانون 12-06، المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالجمعيات، نهج أحمد بورقعة البليدة، ص 04.

ثانيا: نشاطات جمعية كافل اليتيم في مجال التنمية المحلية

– تقدم جمعية كافل اليتيم الخيرية نشاطات تطوعية مادية لفئة الأيتام والأرامل والمعوزين وذلك قصد مساعدتهم على سد احتياجاتهم من الخدمات، والعمل على توفير حياة كريمة دون شعورهم بالنقص والحاجة.

– تساهم جمعية كافل اليتيم الخيرية بالتكفل الصحي للأيتام والمعوزين وذلك من خلال تمكينهم من الاستفادة من عديد الخدمات الصحية التطوعية التي تقدمها سواء التكفل بمن هم بحاجة للعلاج خارج الولاية وكذلك شراء الأدوية لغير القادرين على اقتناءها.

– تعمل جمعية كافل اليتيم الخيرية على دعم الثقافة الصحية لدى أفراد المجتمع عن طريق تسطيرها لعديد البرامج التوعوية والتحسيسية ذات الطابع الصحي مثلا حملات التبرع بالدم.[1] بالإضافة إلى نشر ثقافة العمل التطوعي والتحسيس بأهميته من خلال تسطيرها لبرامج ونشاطات تثقيفية للمتطوعين و تجسيدها في شكل أنشطة ومعارض وأيام إعلامية وملتقيات.

– تقدم جمعية كافل اليتيم برامج الدعم المدرسي لفائدة الأطفال الأيتام قصد التحسين من مستوى تحصيلهم الدراسي.

– تنظم جمعية كافل اليتيم الخيرية دورات تدريبية لفائدة المتطوعين بها من أجل تطوير أساليب العمل التطوعي لديهم واكتسابهم المزيد من المهارات التطوعية.

---

[1] – باعلي سعيدة، **دور الجمعيات الخيرية في تفعيل العمل التطوعي، دراسة ميدانية لجمعية كافل اليتيم الخيرية، فرع ادرار**، مذكرة لنيل رسالة الماجستير، (جامعة أدرار: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2017/2016) ص ص 211،210.

وعلى الرغم من جهود جمعية كافل اليتم الخيرية في مجال العمل التطوعي إلا أنها لازالت تواجهها عديد المعوقات التنظيمية منها والمالية والثقافية التي تسعى جامدة إلى تجاوزها.[1]

الفرع الثاني: دور جمعية الهلال الأحمر الجزائري في تفعيل التنمية الحلية

أولا: التعريف بالجمعية: تعتبر جمعية الهلال الأحمر الجزائري جمعية إنسانية تطوعية جزائرية تأسست عام 1956، لكن لم يتم الاعتراف بها من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى غاية عام 1963، أين أصبحت تربطها علاقات متينة مع الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدوليين بموجب المبادئ الأساسية للحركة الدولية الإنسانية[2].

كما تعتبر منظمة غير حكومية إغاثية خيرية أو بتعبير قانوني جمعية وطنية ذات طابع إغاثي خيري، تهتم بمساعدة المواطنين وإعانتهم بشتى الوسائل، وتعمل على التضامن مع بقية منظمات الهلال الأحمر والصليب الأحمر عبر العالم.

ثانيا: من مهام جمعية الهلال الأحمر الجزائري: نذكر ما يلي:

- ينشط الهلال الأحمر الجزائري على غرار الجمعيات المماثلة في الدول الأخرى في عديد النشاطات الخاصة بالأشخاص المحرومين والمنكوبين، فعلى المستوى الوطني حضي زلزال 21 ماي 2003 بالاهتمام الكبير من خلال المنظمة خاصة فئة الأطفال المنكوبين الذين استفادوا من المخيمات الصيفية، إضافة إلى وظائف أخرى تتعلق بالعمل التطوعي والإغاثي على المستوى الوطني والدولي[3].

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص 208.

[2]- عبد اللطيف دحية ، "آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني، الجزائر نموذجا، بعثة اللجنة الدولة للصليب الأحمر، الهلال الأحمر الجزائري، اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية، مجلة عملية محكمة سداسية، العدد التجريبي، مارس 2013**، ص 224.

[3]- باري، **مرجع سابق**، ص 125.

✓كما قامت جمعية الهلال الأحمر الجزائرية بتوفير المساعدة الضرورية العاجلة للمنكوبين وتامين المخازن لتدارك الكوارث الطبيعية .

✓ تأهيل وتطور الإسعافات الأولية تأهيلا كاملا وتشكيل فرق متطوعة للإنقاذ.

✓يقوم الهلال الأحمر الجزائري بمبادرات اجتماعية في سبيل إغاثة الفئات الضعيفة من الأهالي كالمسنين والمتشردين والمعوقين...الخ، وكذا تحسين المستوى المعيشي والصحي للمجتمع المدني، وعلى مستوى النشاطات الدولية يشارك الهلال الأحمر الجزائري إلى جانب أعضاء الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في عمليات التضامن العالمي.

كما قامت جمعية الهلال الأحمر بمجموعة من النشاطات أثناء حرب التحرير الوطني تمثلت في ما يلي:

– تنظيم وتلبية حاجيات اللاجئين الجزائريين المتواجدين في الأراضي المغربية والتونسية خلال حرب التحرير[1].

– هيكلة المصالح الصحية لجيش التحرير الوطني وتجنيد المساعدات الدولية لمساعدة القضية الجزائرية ومؤازرة الطلاب الجزائريين بالخارج.

– تنظيم شبكات المساعدة والتضامن لانتصار الثورة الجزائرية إبان الاستقلال.

خلاصة واستنتاجات:

كان الهدف من وراء دراسة هذا الفصل هو معرفة أهم الفواعل الرسمية وغير الرسمية التي تتبنى استراتيجيات تنموية تشاركيه ،بالإضافة إلى معرفة الدور الذي تلعبه الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، وذلك من خلال جملة الصلاحيات القانونية المخولة لها والتي تسمح لها بالمشاركة في صنع السياسة العامة، كما يعتبر القطاع الخاص شريك أساسي إلى جانب الهيئات المحلية والمجتمع المدني والذي من شانه أن يحقق مشاريع تنموية تعمل على تشجيع المبادرة الحرة داخل المجتمع المحلي.

---

[1]– دحية، **مرجع سابق**، ص 225.

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى واقع وتطور المجتمع المدني والتنمية المحلية في الجزائر أين اتضح لنا أن المجتمع المدني لم يعرف رواجا إلا بعد إقرار التعددية السياسية أواخر الثمانينات،كما عرفت التنمية المحلية في الجزائر هي الأخرى عدة تطورات عبر فترات زمنية متعاقبة كان الغرض منها هو تنمية المناطق الريفية والمحلية،ويتضح لنا من خلال السياسة التنموية في الجزائر أن هناك تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي وذلك من خلال جملة السياسات والبرامج العامة التي وضعتها الدولة خاصة بعد دخول الجزائر مرحلة جديدة وبداية تحول في مسار الدولة والمجتمع على كافة الأصعدة.

وفي ظل الاختلاف والجدل القائم بين المجتمع المدني والتنمية المحلية إلا أن هناك تفاعل بينهما،حيث لا يزال مفهوم المجتمع المدني يرتبط من حيث طبيعة عمله بالطوعية في الانضمام والجانب التطوعي الخيري في نشاطه خصوصا بظهور فكرة التنمية.

الفصل الثالث

دور الكشافة الإسلامية الجزائرية في تنمية المجتمع المحلي

–محافظة تيسمسيلت أنموذجا–

تمهيد:

من خلال هذا الفصل سنتطرق إلى الجانب الثاني من الدراسة بحيث يعتبر مكمل للإطار النظري من اجل الإلمام بالموضوع، وسوف نقدم فيه أهم النتائج المتحصل عليها من مكان الدراسة التي أجريناها في محافظة الكشافة الإسلامية لولاية تيسمسيلت، حيث نتطرق في المبحث الأول من هذا الفصل إلى مفهوم الكشافة الإسلامية الجزائرية، بينما نتناول في المبحث الثاني والثالث أهم إسهامات محافظة تيسمسيلت في تنمية المجال الاجتماعي والسياحي للولاية، أما بالنسبة للمبحث الرابع نتطرق فيه إلى تحديات وأفاق العمل الكشفي في تيسمسيلت.

المبحث الأول: مفهوم الكشافة الإسلامية الجزائرية.

تعرف الكشافة من المفاهيم الحديثة، لأن التربية الكشفية كنمط معين ظهرت حديثا مقارنة مع التاريخ العام للتربية ويمكن إرجاع هذا المصطلح إلى أوائل القرن العشرين[1] وفي خضم هذا التطور سنحاول التعرف على الكشافة الإسلامية الجزائرية ونشأتها في المطلب الأول، أما بالنسبة للمطلب الثاني سنتطرق فيه إلى معرفة المبادئ والقواعد الأساسية التي تقوم عليها الكشافة الإسلامية الجزائرية وكذا الهيئات المشكلة لها.

المطلب الأول: تعريف ونشأة الكشافة الإسلامية الجزائرية

قبل التطرق إلى تعريف الكشافة الإسلامية الجزائرية لابد من تحديد مفهوم الكشافة عموما بالاعتبار التربية الكشفية تختص بها مؤسسة الكشافة.

الفرع الأول: تعريف الكشافة

[1] – مليكه كريكرا، **التربة الكشفية والنشأة الاجتماعية للطفل، دراسة ميدانية بولاية قسنطينة** ،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، (جامعة قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2008/2007)، ص13.

أولا: تعريف الكشافة لغة: حسب معجم محيط المحيط، الكشف هو رفع الحجاب، والكشاف على وزن المبالغة فعال، وهو أحد الأعضاء في الجماعة الكشفية، والكشافة يقصد بها فرقة الكشف[1].

والكشف والكشافة والكشاف والتكاشف، هي لغة حركة الكشافة، فالكشف هو نظام يراد به تكوين الشخصية المتكاملة، والكشافة لفظ مأخوذ من الكشف، وهو الفتى الذي أدى وعد الكشافة ليصبح كشافا، أي الفتى المنظم إلى الكشافة[2].

ثانيا: تعريف الكشافة اصطلاحيا: يعرفها محمد صالح رمضان "إنها منظمة عالمية لتربية الشباب على الأخلاق الفاضلة والوطنية الصادقة والأخوة الإنسانية".

فالكشافة هي إحدى منظمات الشبابية التي تكون لخدمة فئة محددة من المجتمع ومساعدتهم على توفير الظروف المناسبة للقيام بأدوارهم الاجتماعية عن طريق النشاطات الهادفة بن أحضان الطبيعة[3].

ويقصد بالكشفية هي حركة تربوية تطوعية غير سياسية موجهة للفتية والشباب (ذكور وإناث) مفتوحة للجميع دون تمييز في الجنس أو العقيدة، وفقا للهدف والمبادئ التي عبر عنها بادن باول[4].

ثالثا: تعريف الكشافة الإسلامية الجزائرية:

1- تعرف حسب المادة الأولى من القانون الأساسي على أنها:

"جمعية وطنية تخضع لقانون الجمعيات رقم 06/12 المؤرخ في 2012/01/12 تربوية إنسانية، تطوعية مستقلة، ذات طابع المنفعة العمومية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 207-03 المؤرخ

---

[1]- فتيحة مسعودي، **دور الكشافة الإسلامية الجزائرية في النشأة الاجتماعية للمنخرطين فيها، دراسة ميدانية في ولاية أدرار**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، (جامعة أدرار: كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية والعلوم الإسلامية، 2017 / 2018)، ص 08.

[2]- كمال رجب سليمان، **الكشافة صدق في القول وإخلاص في العمل**، (الإسكندرية: دار الوفاء للنشر، 2008،) ص 23.

[3]- محمد صالح رمضان، "تاريخ الحركة الكشفية بالجزائر"، **مجلة الثقافة، العدد 69، ماي 1982**، ص 27.

[4]- فوزي محمد فرغلي، **الدور التربوي للحركة الكشفية العربية**، (القاهرة: المنظمة الكشفية العربية، بدون طبعة،2004)، ص03.

في 19 ماي سنة 2003 والمرسوم التنفيذي رقم247-05 المؤرخ في 07جويلية2005 المعتمد بتاريخ1989/11/07تحت رقم م ن ت م76/009 وقد تأسست بتاريخ 1936/06/05تحت رقم 2450 طبقا للاعتماد الممنوح لها في عهد إدارة الاستعمار الفرنسي".

كما تعتبر عضو بالمنظمة الكشفية العالمية والعربية والاتحاد الكشفي للمغرب العربي وهي ممثل الجزائر الوحيد.

بالإضافة إلى أنها عضو ملاحظ بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي لدى منظمة الأمم المتحدة"[1].

وتعرف أيضا الكشاف الإسلامية الجزائرية كما حدد ها القانون الأساسي "تنظيم وطني ذو بعد تربوي، إنساني مستقلة، غير تابعة لأي جهة أو تحت أي وصاية، مرتبطة وظيفيا بالمنظمات الكشفية العالمية والإقليمية، تستعمل المناهج البيداغوجية لهذه المنظمات وتطبق في الأفواج التقنيات الوسائل المتوفرة"، وفي لائحة المبادئ الأساسية للكشافة الإسلامية الجزائرية للندوة الوطنية للوحدة الكشفية المنعقدة يوم 25-1990/10/26، "الكشافة الإسلامية الجزائرية حركة تربوية، تطوعية، تعمل على إعداد الفنية والشباب روحيا وعقليا وبدنيا"[2].

2- التعريف الإجرائي للكشافة الإسلامية الجزائرية

هي جمعية تربوية، تطوعية تضم مجموعة من الفتية والشباب من سن السادسة، تتميز بطابعها التربوي والتوعوي، تقوم على مبدأ الدين الإسلامي، تضم عدة أفواج للإناث (المرشدات) والذكور وهي منتشرة عبر ولايات الوطن الجزائري.

3- خصائص الكشافة الإسلامية الجزائرية

[1]- القانون الأساسي، **الكشافة الإسلامية الجزائرية: القيادة العامة**، المؤتمر الوطني الحادي عشر،تحت شعار الكشفية تربية للوطن،الجزائر العاصمة، 29-30 جانفي 2015)، ص01.

[2]- الكشافة الإسلامية الجزائرية، "**جريدة المسيرة الثانية**"، **عدد خاص، نوفمبر 1993**، ص 03.

ومن خلال مجموع التعاريف السابق يمكن استخلاص خصائص الحركة الكشفية وهي كالتالي:

- **حركية:** تعني بها مجموعة الأنشطة المنظمة التي تؤدي إلى تحقيق هدف معين يتطلب نوعا من التنظيم.
- **تربوية غير سياسة:** فهي تهدف بالدرجة الأولى إلى تنمية روح المسؤولية الوطنية، وتعميق مفهوم المواطنة لدى النشء من خلال مبادئها وبرامجها.
- **تطوعية:** ويقصد بها انضمام الأعضاء فيها يكون بشكل تطوعي حر، ودون قيود أو فرض إجباري، أي يكون الانخراط فيها بإرادتهم الشخصية وتقبلهم للمبادئ الأساسية التي تقوم عليها الحركة.
- **المتدرجة:** أي ترعي في برامجها ووسائلها التربوية المراحل العمرية للمنخرطين بحيث تكون مناسبة لخصائص كل مرحلة ومتطلباتها، أي تندرج مع العمر الزمني والعقلي[1].

وتركز مجلة أراد وأفكار على هذه الخصائص في تعريفها: "إنها حركة تربوية في جوهرها، تساعد وتساند كل المؤسسات الاجتماعية لأداء وواجباتها على أكمل وجه، ابتداء من الأسرة وانتهاء بالدولة"[2].

الفرع الثاني: نشأة الكشافة الإسلامية الجزائرية

إن التطور السريع الذي يعرف العالم في مختلف جوانب الحياة أفرز مجموعة من التحديات تعيشها الإنسانية جمعاء، والحركة الكشفية بطابعها التربوي وامتدادها الوطني والإقليمي والعالمي مرشحة أكثر من غيرها لتلعب دور رائد لمواجهتها لهذه التحديات من خلال مساهمتها في تنمية

[1] - Hachette, Eachette Encyiclopedique- Spaden-ADAGP- Paris – 1997- p 1713.

[2] - "الهيئة الكشفية العربية،" **مجلة أراء وأفكار، العدد 138، نوفمبر 1998**، ص07.

قدرات الفتية والشباب عقليا وروحيا وبدينا كي يصبحوا مواطنين صالحي لمجتمعاتهم المحلية والوطنية والعالمية[1].

أولا: عالميا

لقد ظهرت الحركة الكشفية بداية القرن العشرين وتحديدا في سنة 1908 بمبادرة من الجنيرال الإنجليزي لاورد بادن باول روبرت، وقد تصور هذا النظام للتربية انطلاقا من تجربة أثناء الحروب في الهند وإفريقيا، وبعد الدراسة للديات الكبرى "المسيحية، اليهودية، الإسلام"، وتقليده للنظام العسكري في اتخاذ بدلة خاصة واعتماده سلوك متميز وتقسيم الهيئة إلى وحدات صغيرة، كانت غايته تشغيل الأطفال والشباب العاطل عن العمل، وقد عرفة الكشافة الإسلامية انتشارا واسعا في سنوات قليلة حيث تأسست في أغلب البلدان جمعيات أو اتحاديات وطنية غير حكومية، وفتح مكتب دولي للكشافة في لندن للتنسيق نشاط المنظمات المختلفة، ومن بين القرارات التي اتخذت في تلك الفترة كانت:

1- تنظيم في كل أربع سنوات تجمع دولي يسمح لها باجتماع في كل مرة في بلد ما للتعرف وتبادل الخبرات ولدراسة التدابير التي يستدعيها تقدم الحركة الكشفية في العالم.

2- تنظيم مخيمات متوالية من فترة إلى فترة تجمع بلدين أو عدة بلدان ويوجد في العالم العربي مكتب للكشافة العربية لتنسيق النشاطات الكشفية في الأقطار المغربية والمشرقية، تضم تجمعات دولية ومشاورات منتظمة بين الأعضاء[2]

فالهدف الأول الذي تسعى إليه الكشافة هو تربوي ديني من خلال المبدأ الأول وهو الواجب نحو الله وهذا ما يبينه المؤسس الأول "بادن باول" في العناصر التالية:

---

[1]- فتيحة مسعودي، **مرجع سابق**، ص 17.

[2]- أبو عمران الشيخ، محمد جيجلي، ،**الكشافة الإسلامية الجزائرية(1935-1955)**، ترجمة مولود طياب،مسنى الله وفوزي سعد، ،(الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، ص14.

- **التمتع بالحياة:** ويكون ذلك من خلال تهيئة الفرصة لعقول الفتية حتى تتسع مدركاتهم ويحس بجمال الطبيعة التي تعدهم للحياة الأفضل، حيث أن في دراسة الطبيعة تتجلى قدرة الخالق ووجوده في خلقه وهذا يجعل المرء أكثر تماسكا بدينه.

- **الأفق البعيد:** إن من علامات اتساع الأفق أن الفتى عليه أن يبدأ بمعرفة الله حق المعرفة وتقديسه، وأن احترام الله واحترام الجار واحترام الشخص لنفسه كعبد لله هي أسس الأديان، وطريقة التعبير عن الخالق تختلف باختلاف الأديان واختلاف المذاهب والقاعدة العامة التي تعتبر أن الفتى يعتنق دين والديه ومذهبهما، والواجب علينا أن نحترم إرادة الوالدين.

ويرى بادن باول أيضا، أن من الصعاب التي تلقاها قادة الكشافة في تعليم الدين للفتية وهم يدينون بديانات مختلفة ويعتنقون مذاهب متباينة.

وتعتبر المنظمة الكشفية العالمية منظمة غير حكومية تتشكل من عدة منظمات كشفية وطنية ممثلة في151 دولة وتضم 28 مليون عضو من الشباب باختلاف أجناسه وتنتشر في 65 دولة ومن بينها الكشافة الإسلامية الجزائرية وهي تحمل نفس المبادئ والأهداف والطريقة،والاختلاف يكمن في تكيف هذه الأسس حسب ثقافة ودين كل مجتمع[1].

ثانيا:وطنيا

تأسست جمعية الكشافة الفرنسية سنة 1911 في فرنسا وابتداء من 1914 تم فتح فروع لها في الجزائر ليستفيد منها المستوطنون الفرنسيون القاطنين في الجزائر من اجل تلبية أولادهم ،هذه الفروع كانت السبب المباشر الذي ادخل فكرة الكشافة في الجزائر ومن أشهرها:جمعية رواد فرنسا اللائكيون 1914، وجمعية الرواد الممتدين لفرنسا 1920، كانت أول فرصة أتيحت لنضوج فكرة الكشافة لدى الجزائريين هي مناسبة احتفال الفرنسيين بالذكرى المئوية(مرور مئة سنة 100)على احتلالهم

[1]-علي مزيود، **التواصل داخل الأفواج الكشفية وأثره في التربية والتنشئة الاجتماعية للنشا ،دراسة ميدانية للأفواج الكشفية لمحافظة مستغانم**،مذكرة لنيل شهادة الماستر،(جامعة مستغانم:كلية العلوم الاجتماعية ،2013-2014)،ص ص،65،66.

الجزائر سنة 1930م حيث شهد الاحتفال خروج 3000 كشافا فرنسيا للتظاهر في أحياء العاصمة[1] أين قاموا بأداء مسيرة تاريخية كانت مصحوبة بأداء أناشيد واستعراضات كشفية بمشاركة كشافة بعض الدول الأوربية المدعوة إلى الحفل ورفعوا شعارات كثيرة منها "الجزائر فرنسية"مستفزين بذلك الشعور الوطني الجزائري وهذا ما أيقظ الغافلين الذين تدربوا وتكونوا في المنظمات الكشفية الفرنسية لينسلخون منها ويشكلوا أفواجا كشفية وجمعيات ونوادي محلية لها هنا وهناك،وهي البذور الأولى لنشوء الحركة الكشفية الجزائرية بعد الكشافة الفرنسية بالجزائر التي عاشت قبل ذلك نحو عشرين عاما فرنسية المظهر والمخبر والتسيير والقيادة. وكانت النشأة الرسمية لأول جمعية جزائرية على يد محمد بوراس الذي أنشأ فوج الفلاح في الجزائر العاصمة سنة 1935 وبهذا كان فوج الفلاح نقطة الانطلاق للكشافة الإسلامية الجزائرية حيث بعد فترة قليلة من تأسيسه بدأ ظهور فوج الكواكب بتيزي وزو، ثم مستغانم ثم انتشار الأفواج الكشفية الجزائرية عبر أنحاء الوطن نذكر منها: فوج الرجاء ثم فوج الإقبال والصباح بقسنطينة، وفوج الإقبال بالبليدة، وفوج المنى بعنابة، ...إلخ[2].

– وفي سنة 1935م فكر رائد هذه الحركة بالجزائر محمد بوراس في إنشاء جامعة الكشافة الإسلامية الجزائرية نظير جامعة الكشافة الكاثوليكية والإسرائيلية واللائيكية والبروتستانتية في الجزائر، تجمع شتات الجمعيات والأفواج الكشفية المحلية وتوحدها وتوجهها في اتجاه وطني واحد، فأعد قانونا أساسيا عرضه على السلطات الفرنسية الحاكمة للمصادقة عليه، لكنها عرقلة وعطلته لما فيه من طابع معبر للشخصية الجزائرية، غير أن السيد بوراس لم ييأس وبقي يتابع الموضوع ويتحين له الفرص المواتية كلما تغير الحاكمون أو تغير نظام الحكم وفي سنة 1936 تقدم بمشروعه على الحكومة الجديدة بعد أن أدخل عليها تعديلات طفيفة فحظي بالموافقة (وفقا لقانون 1901م الذي يسمح بتكوين الجمعيات اللاسياسية) يسعى لضم نخبة من الكشافين الجزائريين داخل جامعة واحدة أطلق عليها اسم "جامعة الكشافة الإسلامية الجزائرية"[3] وكان أول مؤتمر تأسيسي أقيم لها ايام27-28-29

---

[1]–محمد درويش ،**الكشافة مدرسة للتربية الوطنية**(بالفرنسية)،(الجزائر:المؤسسة الوطنية للكتاب،دون طبعة،1985،)،ص ص ،21-23.

[2]–محمد صالح رمضان،"تاريخ الكشافة الإسلامية الجزائرية،"**مجلة الثقافة،العدد 70،اوت1982**،ص60.

[3]–درويش،**مرجع سابق**،ص ص،23،24.

جويلية 1939بالحراش في الجزائر العاصمة أين ختمت أعماله بحفل بهيج رائع تحت الرئاسة الشرفية ابن باديس رئيس جمعية العلماء المسلمين وممثلي الأفواج الكشفية عبر كافة التراب الوطني ،وكانت من نتائج هذا المؤتمر:التعريف بفدرالية الكشافة الإسلامية الجزائرية،وضع قوانين واختيار تسمية للفدرالية ،انتخاب مكتب يمثل المجلس الإداري،وضع مشاريع للنشاطات المشتركة في المستقبل،وتم اختيار محمد بوراس رئيسا للفدرالية وعمر الأغا نائبا له.

ترعرعت الكشافة الإسلامية الجزائرية في أحضان الحركة الإصلاحية العامة التي تشرف عليها وتوجهها جمعة العلماء المسلمين، كما بنت معظم أفواجها وأكثر جمعياتها في أوساط وبيئات إصلاحية إلى جانب النوادي والمدارس العربية الحرة، بل كان اغلب فتيان الحركة الكشفية وقادتها ومسيري جمعياتها من تلاميذ هذه المدارس الفرنسية من أهم عناصرها وأبنائها وبعض السياسيين كذلك كانوا لا يبخلون عليها بالدعم والتأييد والمشاركة العلمية[1].

ثالثا:محليا

حسب الشهادة التي أدلى بها عميد الكشافة الإسلامية الجزائرية بولاية تيسمسيلت السيد "ناظور محمد" فإن ولاية تيسمسيلت شهدت تأسيس الحركة الكشفية بتاريخ 05 ديسمبر 1945م، بعد الأحداث التي مست مناطق الشرق الجزائري سطيف، قالمة، وخراطة في 08 ماي 1945م، وجاء هذا التأسيس بأمر من الشهيد الرائد الأول محمد بوراس وتحت إشراف الشهيد "جوادي رابح" الذي كان يمثل رجل الميدان والرأس المدبر داخل الحركة الكشفية في منطقة فيلار آنذاك، وخلال هذه الفترة تم تأسيس أول مكتب كشفي يضم مجموعة من القادة النظاليين من داخل المنطقة وخارجها تقلدوا مناصب مختلفة من بينهم "عبد السلام المر وكي، محمد ولد الحاج (المحافظ المحلي)، آيت حموا المختار المدعو لعلي (نائب المحافظ المحلي)،ايت عبد القادر إبراهيم(قائد المجموعة) ،عزيزي محمد صحراوي (نائب قائد الفوج)، بن شيكو عبد القادر (قائد الدورية)، براسي أكلي (مصور)، قليز

[1]-**درويش ،مرجع سابق** ،ص ص،34-35.

محمد (مساعد)، ..... الخ"، وفي سنة 1946 تم التجمع بمسمكت الجزائر أين أقيم أول مخيم جيمبروتي (Jamboreton Alegieion 01) في سيدي فرج بالعاصمة حيث كانت مشاركة تيسمسيلت حاضرة تحت قيادة صادق الفول، ثم توسع العمل الكشفي ليشمل تنظيم أفواج كشفية جديدة خلال الفترة، 1945 إلى 1947 من بينها: (فوج الفدى)، (فوج النباهة)...الخ.

وهذا الأخير(فوج النباهة) كان يضم ثلاث نساء كشفيات وهم "ظريف الزهرة، بن شيكو، بوطيبة"، هذا ما يدل على وعي الشعب الجزائري وثقافة المرأة بالعمل الكشفي.

وخلال اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954 التحق جل الشباب الذين كانوا منخرطين في صفوف الكشافة تجاوبا لنداء الثورة، وتطبيقا للمبادئ والقيم الدينية والوطنية التي يقوم عليها العمل الكشفي وكذا الالتزام بالتعليمات والتوجيهات التي كان الشهيد محمد بوراس يراسلها إلى القادة المحليين وكان المرشد (حمدان) يترقب الأخبار عن العمل الثوري داخل الأفواج الكشفية بهدف نقل الأخبار بين الشعب والمجاهدين عن حالة المنطقة، كما كان هناك نوع من التواصل والتعاون بين الشهيد "جوادي رابح" وبعض المناضلين في الثورة التحريرية أمثال "مصالي الحاج، فرحات عباس، لخضر طوبال، ساعد دحلب، محساس أحمد، ...الخ"، بالإضافة إلى بعض الشخصيات الأخرى التي لعبت دورا كبيرا في الكشافة من خلال مساهمتهم في توعية الأطفال في المدارس ومساعدتهم على الانخراط في صفوف الكشافة أمثال: "فرحات البشير"وآخرون.

وهذا ما يدل أن الكشافة الإسلامية الجزائرية في تيسمسيلت لعب دوراً تنظيمي وتحسيسي أكثر ما هو سياسي منذ الفترة 1946 وإلى غاية 1954 ويظهر ذلك من خلال تأسيسها للحركة الكشفية بهدف المحافظة على الدين الإسلامي في المنطقة وتعزيز المقومات والهوية الوطنية، وكذا توعية الشعب وتفطينه إلى العمل الثوري بهدف الدفاع عن الوطن.

وبعد الاستقلال تواصل العمل الكشفي في تيسمسليت ليعرف انتشاراً في الولاية حيث سجلت تأسيس أفواج كشفية جديدة من بينها "فوج الفلاح" على يد عبد القادر بن شيكو، وهذا

بتشجيع من المحافظة الولائية التي كان لها الدور الكبير في إعداد مواطني صالحين وإطارات يعملون حاليا في إدارات ومديريات الولاية يتشرفون بتخرجهم من الحركة الكشفية أمثال السيدة "حمدي فاطمة"[1].

من خلال شهادة عميد الحركة الكشفية السيد"ناظور محمد" أرى أن الكشافة في ولاية تيسمسيلت لعبت أدوارا عديدة على مدى سنوات طويلة نضالية، توعية، تربوية، ولازالت ليومنا هذا مشاركتها قائمة في مختلف الأنشطة والمناسبات الدينية والوطنية وتنظيمها لعدة مخيمات ولقاءات ودورات تدريبية محلية ووطنية، ومساهمتها في تنمية مواهب الفتية وتطوير قدراتهم وفقا لميولاتهم واحتياجاتهم، وهذا بفضل مجموعة من القادرة الذين كان لهم الفضل في تكوين هذه الأفواج الكشفية.

المطلب الثاني: مبادئ وهيكلة الكشافة الإسلامية الجزائرية

تعتمد الكشافة الإسلامية الجزائرية والمنظمة الكشفية العالمية، طبقا للمادة الخامسة من القانون الأساسي، على ثلاثة مبادئ أساسية والتي تمثل قواعد السلوك التي يجب على كل عضو في الحركة الكشفية الالتزام بها وهي الواجب نحو الله ثم الوطن، الواجب نحو الآخرين، الواجب نحو الذات[2].

أما فيما يتعلق بالهيكل التنظيمي للجمعية، تحدد وتوضح كل من المواد من 60 إلى 102 من النظام الداخلي للحركة الكشفية، مهام وصلاحيات كل عضو من أعضاء الهيئة الكشفية[3].

الفرع الأول: مبادئ الكشافة الإسلامية الجزائرية

[1]- المقابلة رقم 01 التي أجريت مع عميد الحركة الكشفية السيد ناظور محمد، بمكتب مفتشيه التغذية المدرسة، ابتدائية 20 أوت تيسمسيلت ،بتاريخ 2020/06/16م، على الساعة 11:00. للتوسيع أكثر يرجى الإطلاع على نص المقابلة رقم 01 في فهرس الملاحق.

[2]- فرغلي، **مرجع سابق**، ص 06.

[3]- النظام الداخلي للكشافة الإسلامية الجزائرية.

أولا: الواجب نحو الله ثم الوطن: من بين أهم المبادئ الأساسية للحركة الكشفية الواجب نحو الله ،لأن العمل بتعاليم الدين والحرص على تأديتها وترسيخ الإيمان بالله ورسله وملائكته وكتبه في نفوس الأطفال والفتية من أهم الثوابت التي قامت عليها الحركة ولازالت إلى يومنا هذا.

إضافة إلى ذلك يمثل الواجب نحو الوطن في الاعتزاز والانتماء له والدفاع عليه والتضحية من أجله لآن "حب الوطن من الإيمان"، هذا ما أكد عليه بيان أول نوفمبر 1954[1].

ثانيا: الواجب نحو الآخرين: ويقصد به ولاء الفرد لبلاده في التناغم مع العمل على تنمية روح السلام والتفاهم والتعاون على المستوى المحلي والقومي والدولي، والمشاركة لتنمية المجتمع مع تقدير واحترام الفرد لزملائه، واحترام تكامل البيئة الطبيعية في العالم والمحافظة عليها.

ثالثا: الواجب نحو الذات: ونقصد بها مسؤولية الفرد عن تنمية ذاته، بدنيا وعقليا وعاطفيا واجتماعيا وروحيا، وهذا ما يؤكد الهدف التربوي للحركة وهو مساعدة الشباب على تكامل قدراتهم.

الفرع الثاني:هيكلة الكشافة الإسلامية الجزائرية

يعتمد هيكل الكشافة الإسلامية الجزائرية على الهيئات الثلاثة التالية (الهيئات المركزية، الهيئات الولائية، الهيئات البلدية)[2].

أولا: الهيئات المركزية: تضم ثلاث هيئات رئيسية وهي المؤتمر الوطني، المجلس الوطني، والقيادة العامة[3].

---

[1]- أحمد كمال قنون، **التنشئة السياسية والمواطنة في الحركة الكشفية– دراسة ميدانية تحليلية للكشافة الإسلامية الجزائرية– مدينة وهران انموذجا**، مذكرة لنيل رسالة الماجيستير (جامعة وهران: كلية العلوم الاجتماعية، 2014/2013)، ص 109.

[2]- المفوضية الإقليمية للمنظمة الكشفية العالمية، ،**دليل تطوير البرنامج الكشفي**، ترجمة لكتاب: الكشفية نظام تربوي، (الصادرعن المكتب الكشفي العالمي، 1999)، ص 09.

[3]- أحمد بن محمد السبعي، **الكشافة دراسة تحليلية بالتعريف بالحركة الكشفية**، (غرداية،:المطبعة العربية، الطبعة الأولى، 2002)، ص 20.

1- **المؤتمر الوطني**: هو عبارة عن اجتماع وطني يضم أعضاء المجلس الوطني وأعضاء مندوبين عن المحافظات والمقاطعات والأفواج والوحدات وقسم المرشدات ،ويتم خلاله التباحث في عدة مواضيع، كواقع الحركة الكشفية وتقييم عملها الميداني، ويتم من خلاله انتخاب أعضاء المجلس الوطني لمدة أربع سنوات[1].

يضطلع المؤتمر بالصلاحيات التالية[2]:

- ✓ينتخب مكتب تسير المؤتمر.
- ✓يصادق على النظام الداخلي للمؤتمر وجدول أعماله.
- ✓يناقش القانون الأساسي ويصادق عليه.
- ✓يناقش التقرير الأدبي للعهدة ويصادق عليه.
- ✓يناقش التقرير المالي للعهدة ويصادق عليه.
- ✓يرسم إستراتيجية الجمعية.
- ✓يصدر اللوائح وتوصيات وتوجيهات عامة.
- ✓ينتخب المجلس الوطني.
- ✓ينتخب القائد العام لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد.

2- **المجلس الوطني**: هو الهيئة العليا للحركة الكشفية بين كل مؤتمرين، ويتكون من 132 عضو موزعين في شكل لجان فنية تابعة للمجلس[3]، من بين صلاحيات ومهام المجلس:

- ✓ يضبط النظام الداخلي للجمعية.
- ✓ يسهر على حسن تطبيق قرارات المؤتمر وتوصياته.
- ✓ يصادق على خطة العمل السنوية.

---

[1]- قنون، **مرجع سابق**، ص 121.

[2]- مزيود، **مرجع سابق**، ص 18.

[3]- قنون، **مرجع سابق**، ص 121.

- ✓ يقيم سنويا عمل القيادة العامة.
- ✓ ينتخب لجان العمل التي يراها ضرورية وخاصة الانضباط والمالية لمدة سنة قابلة للتجديد.
- ✓ يصادق على لجان وأوراق تحضير المؤتمر.
- ✓ يصادق على القرارات التي تعرض عليه بعد مناقشتها.
- ✓ ينتخب القائد لعهدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة[1].

3- **القيادة العامة:** هي الهيئة القيادية والتنفيذية للمجلس الوطني وتضم كل من القائد العام، نائب القائد العام، مفوض العلاقات الدولية، مسؤول الإدارة والتنظيم، مسؤول المالية والوسائل العامة، مسؤول التدريب، مسؤول البرامج والأنشطة، مسؤول خدمة وتنمية المجتمع، ومن بين المهام التي تشرف عليها القيادة العامة ما يلي:

- ✓ تتولى دعوة المجلس الوطني للانعقاد.
- ✓ تسهر على تنفيذ توصيات المجلس الوطني.
- ✓ تمثل الحركة الكشفية لدى السلطات.
- ✓ تسعى لتحقيق الوسائل المادية والمالية.
- ✓ تعمل على التعريف بالحركة الكشفية ومدى إسهامها في تنمية المجتمع[2].

ثانيا: الهيئات الولائية: وتمثل هيئات هما: المجلس الولائي والمحافظة الولائية.

1- **المجلس الولائي:** وهو هيئة المداولة على مستوى الولاية، يتكون من:

- ✓ أعضاء المحافظة الولائية.
- ✓ رؤساء مكاتب المقاطعات ونوابهم.
- ✓ قادة الأفواج ونوابهم.
- ✓ ممثلين عن أقسام المرشدات.

---

[1]- المادة الثالثة والعشرون من القانون الأساسي للكشافة الإسلامية الجزائرية، **المصدر السابق**، ص 06.

[2]- قنون، **مرجع سابق**، ص 121.

- ✓ المحافظة الولائي السابق[1].

يضطلع المجلس الولائي بالمهام التالية:

- ✓ انتخاب المحافظ الولائي لعهدة أربعة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.
- ✓ انتخاب أو تزكية أعضاء المحافظة الولائية وهي مسؤولة أمامه.
- ✓ المصادقة على برنامج العمل السنوي.
- ✓ دراسة التقرير المالي سنويا.
- ✓ تقييم النشاطات الولائية والحالة النظامية.
- ✓ الحفاظ على مبادئ الكشافة الإسلامية الجزائرية[2].

2- **المحافظة الولائية:** هي الهيئة التنفيذية الولائية تنتخب في المجلس الولائي لمدة خمسة سنوات وتتشكل من 09 إلى 15 عضو يحدد النظام الداخلي في تركيبتها وصلاحيتها[3].

ثالثا: هيئات البلدية: تضم هيئتان هما، مجلس المقاطعة ومكتب المقاطعة.

1- **مجلس المقاطعة:** هو هيئة استشارية تتكون من مكاتب الأفواج[4].

2- **مكتب المقاطعة:**هو الهيئة التنسيقية بين الأفواج والمحافظة الولائية على مستوى البلدية ويتكون من خمسة إلى سبعة أعضاء ينتخبهم مجلس المقاطعة لمدة أربع سنوات[5].

رابعا:الهيئات القاعدية: تضم مجلس الفوج ومكتب الفوج.

ويقصد بالفوج الكشفي: هو الهيئة القاعدية الأساسية والإطار النظامي الذي يضم مجموعة الوحدات على مستوى الحي أو القرية أو الدشرة أو المؤسسة[6].

---

[1]- مزيود، **مرجع سابق**، ص 14.

[2]- المادة السابعة والثلاثون ،من القانون الأساسي للكشافة الإسلامية الجزائرية، **المصدر السابق**، ص 10.

[3]- مزيود، **مرجع سابق**، ص 13.

[4]- المادة الأربعون من القانون الأساسي للكشافة الإسلامية الجزائرية، **المصدر السابق**،ص10.

[5]- المادة الواحد والأربعون، من القانون الأساسي للكشافة الإسلامية الجزائرية، **المصدر السابق**، ص11.

[6]- المادة الثاني والأربعون، من القانون الأساسي للكشافة الإسلامية الجزائرية، **المكان نفسه**.

ويتم إنشاء الفوج الكشفي وفق الإجراءات والأحكام التي يحددها النظام الداخلي[1].

1- **مجلس الفوج**: يتكون من جميع القادة والقائدات ومساعديهم[2].

وينتخب قائد الفوج من بين أعضائه لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة[3].

2- **مكتب الفوج**: يتكون من خمسة إلى إحدى عشر عضوا يتم انتخابهم وفق أحكام النظام الداخلي[4].

كما يحدد النظام الداخلي شروط وتركيبة وصلاحيات وكيفية تعيين الهيئات المذكورة في المواد أعلاه[5].

أما فيما يتعلق بالهيكل التنظيمي للكشافة الإسلامية الجزائرية فتوضح وتحدد كل من المواد من 60 إلى 102 من النظام الداخلي للحركة مهام وصلاحيات كل عنصر في المخطط التالي:

[1]- المادة الثالث والأربعون، من القانون الأساسي للكشافة الإسلامية الجزائرية، **المكان نفسه**.

[2]- المادة الرابع والأربعون، من القانون الأساسي للكشافة الإسلامية الجزائرية، **المكان نفسه**.

[3]- المادة الخامس والأربعون، من القانون الأساسي للكشافة الإسلامية الجزائرية، **المكان نفسه**.

[4]- المادة السادس والأربعون، من القانون الأساسي للكشافة الإسلامية الجزائرية، **المكان نفسه**.

[5]- المادة السابع والأربعون، **نفس المصدر**.

الشكل رقم: (03-01): يوضح الهيكل التنظيمي للكشافة الإسلامية الجزائرية

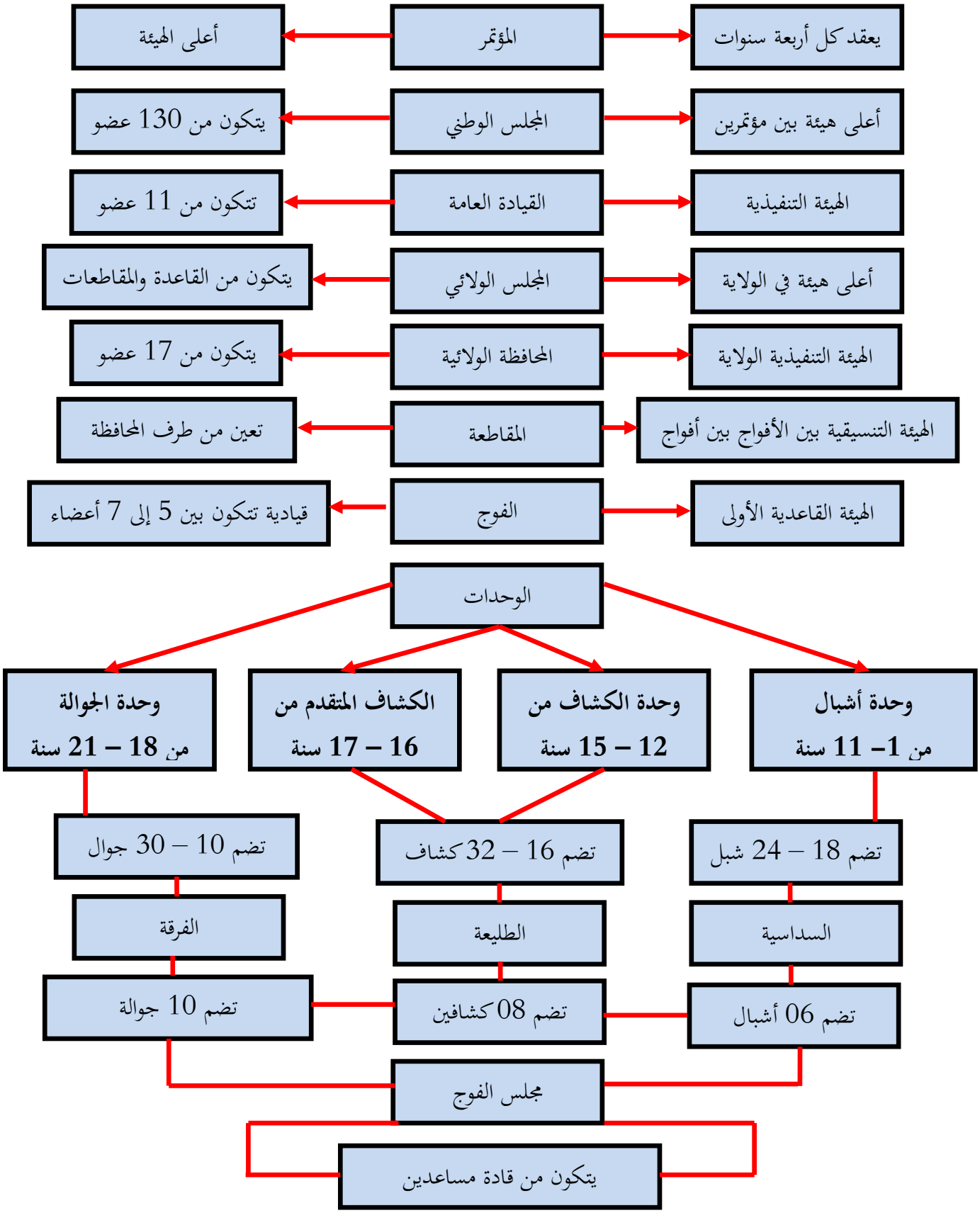

المصدر: حسب النظام الداخلي للكشافة الإسلامية الجزائرية، ص 120.

المبحث الثاني: إسهامات محافظة الكشافة الإسلامية الجزائرية لولاية تيسمسيلت في التنمية الاجتماعية

تتميز المبادرات التضامنية المجسدة بولاية تيسمسيلت بتنافس عديد الجمعيات الخيرية على عمل الخير من أجل تقديم يد العون إلى الأسر المعوزة وإسعاد الأطفال اليتامى، حيث سجلت مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن إقبالا كبيراً للعديد من الجمعيات الناشطة بالولاية منها: المحافظة الولائية للكشافة الإسلامية الجزائرية، المكتب الولائي لجمعية كافل اليتيم، وجمعيتي "مفتاح الخير" و "شباب الخير" و"جمعية الفجر" لمساعدة الأشخاص المصابين بالسرطان.

ساهمت الجمعيات المذكورة في تجسيد أكثر من 40 عملية تضامنية خلال سنتي 2017م – 2018م، والتي ترتكز بالأساس خلال شهر رمضان وفترة الدخول الاجتماعي وموسم الشتاء والأعياد الدينية، وقد استفادت من هذه المبادرات التضامنية الإنسانية أزيد من 1200 شخص معوز ومريض وطفل يتيم لاسيما القاطنين بالبلديات النائية للولاية على غرار برج الأمير عبد القادر واليوسفية والأربعاء.

المطلب الأول: على مستوى التصور

يشكل النشاط الخيري والعمل التطوعي الإنساني بالنسبة للمحافظة الولائية للكشافة الإسلامية الجزائرية "حصة الأسد"، ضمن المبادرات المدرجة في برامجها السنوية فيما يعكس الدور الكبير الذي تلعبه هذه الجمعية الإنسانية التطوعية في مجال التكفل اجتماعيا وتضامنيا وصحيا ونفسيا للفئات المعوزة بالولاية[1].

[1] – المبادرات التضامنية بتسمسيلت "جمعيات تتنافس على عمل الخير"، جريدة السلام، نشر في 05 نوفمبر 2018، على الموقع Essalamohlihe.com، آخر إطلاع يوم 23 مارس 2020،على الساعة 14:09

وهذا ما يؤكده نائب المحافظ الولائي للكشافة الإسلامية الجزائرية بتيسمسيلت السيد ناتش خليفة في تعريفه للمجال الاجتماعي، بأنه ذلك الحقل الاجتماعي حيث الشرائح الاجتماعية بالاختلاف أجنسها وأعمارها وحالاتها الاجتماعية وميولاتها ورغباتها.

إن المجتمع يفرز تركيبة بشرية غير متجانسة دينيا واقتصاديا وثقافيا، وهذا التنوع الاجتماعي يفرض على المهتمين بالشأن الاجتماعي إلى تصنيفه وغربلته والعمل على تلبية مطالبه الاجتماعية، وهذا بهدف تحقيق التكفل الاجتماعي بين فئات المجتمع وتعزيز قيم التعاون والتضامن في إطار مبادئ دينيا الإسلامي الحنيف وأخلاقيات مجتمعنا المبنية على روح مساعدة الآخرين والشعور بمعاناتهم وحاجاتهم الاجتماعية، وكذا ترسيخ عقيدة الدولة الجزائرية المبنية على دعم الفئات الهشة ومساعدتها في تربية الأجيال الصاعدة على تبني القيم الاجتماعية النبيلة بوضع وتسطير برامج تؤكد وترسخ قيم التعاون والتضامن[1].

المطلب الثاني: على مستوى الأداء

تتجسد مساهمة الكشافة الإسلامية الجزائرية في تنمية الجانب الاجتماعي من خلال مشاريع تكوين في شكل عمل تراكمي وممنهج وواضح المعالم حيث، تعتبر تنمية العضوية من بين الأولويات التي تتبنها المحافظة الولائية خلال عهدة (2015-2019) والتي تستند إلى تعزيز العمل لإنشاء أقطاب كشفية فاعلة في مختلف جهات الولاية بالخصوص البلديات النائية، ففي مطلع سنة 2015م كانت العضوية تقدر بحوالي 560 عضو لتعرف زيادة نسبة متفاوتة مع نهاية سنة 2018 لتصل 780 عضو[2]، كما سجلت محافظة تيسمسيلت أزيد من 200 منخرط جديد في صفوفها خلال السنة الماضية، حسبما كشف عنه المحافظ الولائي لهذا التنظيم الكشفي، وأوضح "عبد القادر قروج"

[1]- المقابلة رقم 02 التي أجريت مع نائب المحافظ الولائي، السيد ناتش خليفة، بمكتب مفتشيه التغذية المدرسية،ابتدائية 20 أوت تيسمسيلت في 2020/06/26م، على الساعة 13:26 – للتوسع أكثر يرجى الاطلاع على نص المقابلة رقم 02 الموجود في فهرس الملاحق.

[2]- الكشافة الإسلامية الجزائرية ،المحافظة الولائية تيسمسيلت،حصيلة العهدة لسنة (2019 -205) نشر على الموقع: http:// www.facebook.com/messeger media? Thread id= 100002235472782&.attachement id= 762334117922451& message.id= mid % 24 AAAAAA آخر إطلاع على الموقع كان في 2020/06/08م، وللتوسع أكثر يرجى الإطلاع على حصيلة العهدة في فهرس الملاحق.

بمناسبة الاحتفال بالذكرى المزدوجة لتأسيس الكشافة الإسلامية الجزائرية واستشهاد ومؤسس الحركة الكشفية الجزائرية الشهيد محمد بوراس، أن أعداد المنخرطين الجدد تتراوح أعمارهم ما بين 08 سنوات إلى 16 سنة، كما صرح أن المحافظة الولائية للكشافة قد سطرت برنامجا خاصا يهدف إلى استقطاب أزيد من ألف كشاف جديد إلى أفاق نهاية العهدة 2019 والذي يشمل أساس تجسيد عمليات تحسيسية بالمؤسسات التربوية والشبابية حول موضوع الدور الذي تلعبه الكشافة في المجتمع إلى جانب تنظيم مسابقات فكرية وثقافية للشباب الموهوبين كما كشف قروج، أن العمليات التضامنية المختلفة التي نظمتها المحافظة قد استهدفت الأسر المعوزة ومنها حملة شتاء بدون برد وتوزيع الطرود الغذائية، فضلا عن توزيع الهدايا والألعاب لفائدة الأطفال اليتامى ومن ذوي الاحتياجات الخاصة.

كما بادرت ذات المحافظة التي تنظيم العديد من الأنشطة الثقافية والفكرية والفنية على مستوى المدارس الابتدائية المتواجدة بالمناطق النائية للولاية، وذلك في إطار الاتفاقية المبرمة ما بين القيادة العامة للكشافة الإسلامية الجزائرية وزارة التربية الوطنية[1].

وتركيز الكشافة على الجانب الاجتماعي أكثر من أي جانب آخر هذا نظراً للظروف الاجتماعية التي تمر بها الولاية، حيث قامت المحافظة بتسطير مجموعة من النشاطات المتخصصة التي تدخل ضمن النشاط التربوي والتي تهدف إلى تكوين الفتية حتى يصبحوا أفرادا صالحين في مجتمعاتهم

ونشاطات عامة تستهدف بها العمل الاجتماعي[2]، والتي تشمل المجالات التالية.

أولا: خدمة وتنمية المجتمع

قامت المحافظة الولائية بتنفيذ مختلف برامج التعاون واتفاقيات الشراكة مع مختلف الشركاء وتعزيز قيم التضامن والتكافل في المجتمع فإطار خدمة وتنمية المجتمع[1] مثل الحملة التضامنية الكبرى رقم 11

[1]- وسام م، خلال سنة 2015 بتيسمسيلت"تسجيل ازيد من200منخرط جديد في الكشافة،جريدة المشوار السياسي،نشرفي 28- 05-2016،على الموقع: www.djazares.com، آخر إطلاع 28 فيفري 2020م، على الساعة 10:22.

[2]- المقابلة رقم 05 التي أجريت مع المحافظ الولائي السيد قابي محمد، مكتب مفتشية التغذية المدرسية، ابتدائية 20 أوت تيسمسيلت، بتاريخ 2020/06/24 على الساعة 11:00.وللتوسع أكثر يرجى الاطلاع على نص المقابلة رقم03 في فهرس الملاحق.

لشهر رمضان الفضيل والتي أصبحت مثالا يقتدى به من قبل الهيآت الجمعوية الأخرى، والتي انطلقت كفكرة بسيطة شملت مطعم تضامني لتتوسع في كل مرة تشمل عديد المحاور التضامنية الطلب الغذائي، كسوة اليتيم،عمليات الختان، تقديم الأظرفة المالية"[2].

حملة شتاء دافئ في طبيعتها الثامنة: بكل عزيمة وثبات وسعت المحافظة الولائية نشاط الحملة الخيرية الشبابية "حملة شتاء دافئ" الني "شملت" كل البلديات تيسمسيلت خلال العهدة 2015-2019، حيث لقيت العملية استحسان وتشجيع أهالي الولاية ونيل ثقتهم.

حملة توزيع أضاحي العيد: التي نظمها قسم خدمة وتنمية المجتمع بمساهمة المحسنين من داخل وخارج الولاية والتي كان الهدف منها إدخال البسمة في قلوب الأيتام.

مشروع الشبكة الخضراء: والذي أطلقته المحافظة الولائية خلال العهدة (2015- 2019) والذي يضم فاعلين من المجتمع المدني وقطاعات مختلفة على رأسهم مديرية البيئة والغابات، ويندرج هذا المشروع في تعزيز التعاون بالمجال البيئية من خلال الحملات التحسيسية وترسيخ الثقافة البيئية في أوساط المجتمع وحماية البيئية وعمليات التشجير الواسعة إلى جانب حملات النظافة[3].

كما يضيف المحافظ الولائي السيد غابي محمد بعض المشاريع التي نظمتها محافظة تيسمسيلت في المجال الاجتماعي لسنة 2019 والتي تدخل ضمن العمل التضامني الخيري ومن بينها: تنظيم المتجر الكشفي لكسوة العيد حيث كانت هذه المبادرة متميزة على غيرها من المبادرات التضامنية أين كانت تيسمسيلت من بين الولايات السابقة يمثل هذه العمليات.

بناء منبع مائي بمنطقة سيدي عبد الرحمان التابعة إقليميا لبلدية سيدي عابد حيث استهدفت هذه المبادرة جميع الأحياء المجاورة.

---

[1]- الكشافة الإسلامية الجزائرية، المحافظة الولائية لتيسمسيلت، حصيلة العهدة لسنة 2015-2019،مرجع سابق

[2]- المقابلة رقم 05، **المرجع السابق**.

[3]- الكشافة الإسلامية الجزائرية، المحافظة الولائية تيسمسليت،**حصيلة العهدة لسنة 2015-2019**، **مرجع سابق**.

بناء منبعين طبيعيين بمنطقة عين الكرمة بولاية تيسمسيلت حيث وصلت نسبة الإنجاز بهما من 40% إلى 65% دخلت حيز الخدمة مع مناسبة عيد الاستقلال لسنة 2019.

القيام بعمليات ترميم لعدة مساكن خاصة في سيدي لحسن لسنة 2019 وهذا في إطار العمل التضامني[1].

بالإضافة إلى عدة عمليات في إطار الشراكة والتعاون مثل:

اتفاقية الشراكة بين الأمن الوطني والكشافة الإسلامية الجزائرية من خلال المشاركة في العمليات التحسيسية تحت شعار "إفطر معنا وسر بأمان".

اتفاقية الشراكة مع مديرية الشباب والرياضية وديوان مؤسسة الشباب والتي أبرمت خلال عهدة (2015- 2019) في إطار تنشيط الشباب وتأطير الفتية وتنشيط المقرات الجوارية بما يخدم الطفولة والشباب ترقيتها.

النشاطات المشتركة بين المحافظة الولائية ومديرية النشاط الاجتماعي والتضامن:

حيث شهدت عهدة (2015- 2019)عد حملات تضامنية وخيرية تندرج ضمن العمل الخيري التطوعي بتنسيق مع مختلف الخلايا التابعة لمديرية النشاط الاجتماعي والأيتام لولاية تيسمسيلت من أجل التدخل لمساعدة المتضررين والمحتاجين والأيتام عبر ربوع الولاية وإقامة مسابقات لمختلف فئات ذوي الاحتياجات الخاصة ومشاركتهم احتفالاتهم[2].

ثانيا: التسويق للصورة الكشفية

خلال عهدة (2015-2019) كانت المحافظة الولائية لتيسمسيلت حاضرة ضمن وسائل الإعلام السمعية البصرية أو المقروءة من خلال تقديمها للتقارير التلفزيونية وتنشيط حصص بالإذاعة

[1]- المقابلة رقم 05.**المرجع السابق**.

[2]- الكشافة الإسلامية الجزائرية، المحافظة الولائية تيسمسيلت حصيلة العهدة لسنة 2015-2019 ، **المرجع السابق**.

الجهوية، تغطية الصحافة المكتوبة التسويق بموقع التواصل الاجتماعي، وهذا بهدف التسويق الجيد الأنشطة والبرامج ولتعزيز مكانة الكشافة الإسلامية الجزائرية في المجتمع، ومن هذه الوسائل: الصفحة الرسمية للمحافظة الولائية للكشافة الإسلامية الجزائرية على موقع الفيسبوك، الصحافة المكتوبة الناطقة باللغتين العربية والفرنسية.

ثانيا: برامج الذاكرة الوطنية

أحيت المحافظة الولائية للكشافة الإسلامية الجزائرية خلال العهدة (2015- 2019)كل المناسبات الوطنية التاريخية ببرنامج ثري ومتنوع يتضمن عدة أنشطة وتظاهرات كشفية فنية وثقافية إضافة إلى مسيرات الكشفية استعراضية شملت مختلف شوارع الولاية حفاظا على الذاكرة الوطنية وتعزيز القيم لدى الفتية والشباب، إلى جانب ذلك نظمت المحافظة الولائية تظاهرات دينية "صدى المنابر وصدى الأذان" ومسابقات في هذا الصدد والقيام بعمليات تكريم للفائزين في هذه المسابقات.

رابعا: المتابعة والتقيم

في إطار تقييم الخطة الإستراتيجية للمحافظة الولائية للكشافة الإسلامية الجزائرية، وقصد متابعتها وتقييم العمليات والنشاطات التي تنفذها الولاية، تم خلال عهدة(2015- 2019) مناقشة عدة نقاط واتخاذ قرارات تعمل على الرفع من مستوى أداء الفريق الكشفي في مختلف المجالات كما عقدت عدة لقاءات ومجالس ولائية في هذا العدد[1].

المطلب الثالث: على مستوى تقييم الأداء

إن مختلف العمليات التضامنية تخضع لعمليات تقييم دورية يقوم فيها تقويم أداء عمل الفريق الكشفي، كما يتم من خلالها استخلاص نقاط القوة ونقاط الضعف وهذا من خلال المؤشرات الموضوعة.

[1]– المرجع نفسه.

أما بالنسبة لعملية الرضا عن الإنجازات المحققة في المجال الاجتماعي فهو نسبي كونه يتعلق بعدة معدات منها:

نسبة الوصول إلى المؤشرات الموضوعة، وكذا صعوبة العملية التضامنية وتجاوب الفريق العامل وتفاعل المحسنين والراعيين للعمليات التضامنية، فقد تكون نسبة الإنجاز ضئلية بالمقارنة مع الأهداف المسطرة والأرقام الموضوعة، غير أن الصعوبات والتعقيدات التي تواجه الفريق في إنجاز المشروع تجعل من الحصول على بعض النتائج الجزئية إنجازاً في حد ذاته بالنظر إلى هذه المعوقات، وقد تحقق الأهداف المسطرة بصفة كلية غير أنه بالإمكان الوصول إلى نتائج مضاعفة وهذا ما يجعلنا ننظر في الأهداف المسطرة ذاتها، أي أنه كان بالإمكان مضاعفة الأهداف بالنظر إلى إمكانية تحقيقها.

وعليه فإن إعادة صياغة الأهداف يصبح ضروريا برفع نسبة المؤشرات في ظل وجود بيئية محيطة قابلة لتحقيق هذه الأهداف.

المبحث الثالث: إسهامات محافظة تيسمسيلت في التنمية السياحية

يلعب الموقع الاستراتيجي لولاية تيسمسيلت أهمية كبيرة في تحقيق التنمية السياحية وهذا نظرا لما تزخر به المنطقة من مؤهلات معتبرة تجعلها موقع جذب واستقطاب المستثمرين وإعطائهم أفكارا في مجال أعمالهم لإقامة مشاريع تعود بالفائدة على القطاع والولاية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية [1] وحتى تتحقق هذه الإستراتيجية لابد من تضافر الجهود والمشاركة مابين السلطات المحلية وفئات المجتمع المدني الماطرة في الجمعيات الوطنية والمحلية في تسيير الشأن المحلي ،ونخص هنا بالذكر "الكشافة الإسلامية الجزائرية".

[1] – رابح رابحي ،إبراهيم بن عافية ،**دراسة السياحة في التنمية المحلية،دراسة حالة ولاية تيسمسيلت**،مذكرة لنيل شهادة الماستر ،(المركز الجامعي تيسمسيلت:معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،2016/2015)،ص52.

المطلب الأول : على مستوى التصور

يشهد قطاع السياحة حركية في مجال الاستثمار السياحي الخاص، وهذا من خلال عدد المشاريع المسجلة من أجل إقامة مؤسسات فندقية ذات جودة عالية، إذ تعتبر من عوامل الجذب السياحي الداخلي والخارجي ، حيث توجد بالولاية بعض المؤسسات الفندقية السياحية التي تعمل على توفير الراحة للسائح والتي تقدر ب سعة 165 سرير وعلى المدى القريب يتوقع دخول بعض الفنادق حيز الخدمة ب سعة 200 سرير[1].

وكون الساحة تمثل مجموع العلاقات والخدمات المرتبطة بعملية تغير المكان وقتيا وتلقائيا وليس لأسباب تجارية أو حرفية[2]، فإن ولاية تيسمسليت رغم صغر مساحتها إلا أنها تملك بعض المقومات السياحية التي تؤهلها للترويج السياحي، فحسب المخطط التوجيهي للتهيئة، السياحية، تم اقتراح وتصنيف ثلاثة أقطاب سياحية رئيسة في الولاية وهي: تيسمسيلت، ثنية الأحد، سيدي سليمان، وثلاثة أقطاب سياحية داعمة وهي بوقارة، برج الأمير عبد القادر، لرجام، حيث يمكن استغلال هذه الأمكنة في مجال الاستثمار السياحي وفق إستراتيجية التنمية السياحية المقترحة في تيسمسليت[3].

كما يعد الجانب السياحي عاملا رئيسا ومهما في حياة الكشاف، ففكرة تأسيس الكشافة كانت قائمة على الاستكشاف والسياحة ومن قوانين الكشافة "الكشاف يرى في الطبيعة قدرة الله" ومن الطبيعة تأطير هذا الجانب وهيكلة ضمن البرامج الكشفية السنوية كتنظيم المخيمات والرحلات الاستكشافية اليومية،ولان تلبية الجانب الاستكشافي في حياة الكشاف وإشباع رغباته وميولاته في التجوال والترحال والاستكشاف يعد من صميم العمل الكشفي، فإن وجود برنامج سياحي كما أشرنا سابقا ضروري في حياة الفتية والشباب ولا تخلوا مبادرتنا السياحية في محاولة التقرب من أهداف

---

[1] – رابح رابحي ،إبراهيم بن عافية،**مرجع سابق**،ص70.

[2] – عامر عيساني ،**الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة،حالة الجزائر**،أطروحة دكتوراه،(جامعة باتنة:كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية،2010/2009)،ص13.

[3] – رابحي،بن عافية،**مرجع سابق**،ص73.

الدولة في هذا المجال، فالدولة التي تعتني بالجانب السياحي كرافد اقتصادي هي تلك الدولة التي تتواجد على إمكانيات سياحية تكفل هذا الجانب مثلا: "دولة تونس" التي قطعة أشواطا كبيرة في هذا المجال إذ يقصدها مئات الأفواج الكشفية نظرا لما تجده من ظروف مناسبة تساعد على إنعاش الحركة الاقتصادية التونسية على عكس الجزائر التي تفتقد لمثل هذا الظروف رغم توفرها على كل المقومات السياحية المطلوبة من تنوع بيئي، جغرافي، ثقافي... الخ، يمكن أن يحقق الوثبة السياحية وهذا يرجع إلى غياب الإرادة السياسية التي تنهض بهذا الجانب، وعليه فان تعاون واشتراك كل الفاعلين في الحقل السياحي بات أمرا ضروريا للانطلاق في رؤية سياحية اقتصادية ناجحة[1].

وكون الكشافة كمكون من مكونات المجتمع المدني فهي تسعى إلى الترويج بالجانب السياحي من خلال استضافتها للأفواج الكشفية من شتى مناطق الوطن خاصة تلك التي تهتم بالسياحة الحموية والجبلية وهذا بهدف التعريف بالمقدرات السياحية للمنطقة، وهذه المبادرات السياحية قد تكون بالتنسيق مع الجهات الرسمية المكلفة بالشأن السياحي في الولاية على غرار مديرية السياحة أو يمكن أن تكون مبادرة منفردة تختص بها منظمة الكشافة الإسلامية الجزائرية لوحدها[2].

المطلب الثاني: على مستوى الأداء

– إن المحافظة الولائية للكشافة الإسلامية الجزائرية تخطو بثبات لأداء مهامها بجدارة مستوعبة لمتطلبات العصر ومحافظة على أصالتها وهويتها وفق مجموعة من الأولويات، حيث وضعت المحافظة خلال عهده (2015م-2019م) هدفا عاما يتمثل في العمل على تحقيق الجودة التربوية في البرامج والأنشطة وتعزيز الدور الريادي للشباب في المجتمع ، وعملت على تجسيده بتنظيم عدة أنشطة متنوعة استفادت منها الفتية والشباب في عدة مجالات من بينها المجال السياحي والذي تسعى الكشافة إلى

[1]-المقابلة رقم 03التي أجريت مع نائب المحافظ الولائي السيد ناتش خليفة،بمكتب مفتشيه التغذية المدرسية ،ابتدائية 20اوت تيسمسيلت، بتاريخ 22-06-2020،على الساعة،09:00.

[2]-المقابلة رقم 02،**المرجع السابق**.

تنميته من خلال تنظيمها لمجموعة من العمليات والنشاطات التي تندرج ضمن برنامجها السنوي والتي من بينها:

أولا: تأطير الفتية والشباب

قامت المحافظة الولائية بتنظيم أنشطة ذات برامج مشوقة ومتميزة جذابة للفتية والشباب وفق التقاليد الكشفية مثل: توأمة الشموخ لعر فاء الطلائع، المعسكرات الكشفية، المخيمات الصيفية، التجمعات الربيعية[1] مثل: التجمع الربيعي الخامس للأفواج الكشفية والذي احتضنته الحظيرة الجهوية "لعين عنتر" ببلدية بوقا يد بتيسمسيلت تحت شعار "الكشاف يحب الطبيعة ويرى فيها قدرة الخالق " وشهدت هذه التظاهرة المنظمة من طرف المحافظة الولائية للكشافة الإسلامية الجزائرية بالتنسيق مع مصالح الولاية أزيد من 150 منخرط ب 16 فوجا كشفيا بالولاية والذين تتراوح أعمارهم مابين 6 سنوات إلى 16 سنة ،وتضمن برنامج هذا التجمع جولة سياحية للمواقع الطبيعية الخلابة لغابة "عين عنتر" على غرار "الشجرتان الألفيتان سلطان وسلطانة" وإقامة أنشطة ترفيهية ومسابقات حول البيئة إلى جانب تقديم درس تحسسي حول أهمية الحظيرة المذكورة في التوازن البيئي ومساهمتها في تشجيع السياحة البيئية ويهدف هذا التجمع إلى ترسيخ ثقافة بيئية لدى الكشفين وغرس روح المنفعة العامة اتجاه المجتمع إضافة إلى مساهمتها في تأهيل وتدريب الأفواج الكشفية من خلال تنمية روح التطوع لديهم[2].

ثانيا: تنمية الكشفية المحلية وتنمية القيادات:

خلال هذه العهدة قامت أعضاء المحافظة الولائية بزيارات ميدانية ومرافقة الأفواج الكشفية لدعم العمل الكشفي المحلي ومراقبة القيادات لمختلف المهام الكشفية ومن بين الأنشطة المميزة لهذه

[1] – الكشافة الإسلامية الجزائرية، محافظة الولائية تيسمسيلت، حصيلة العهدة لسنة 2015-2019، المرجع السابق.

[2] – تيسمسيلت: تنظم التجمع الريفي الخامس للأفواج الكشفية، جريدة الجزائر نيوز، نشر يوم 2014/04/05م على الموقع www.djazaires.com، آخر إطلاع كان 28 فيفري 2020م

العهدة تنظيم مخيمات تكوينية للقادة، الدورات الإعدادية والتمهيدية للشارة الخشبية، المشاركات في مختلف الدورات الوطنية في مجال التأهيل القيادي[1].

وفي إطار المقابلة التي أجريناها مع نائب المحافظ الولائي السيد "ناتش خليفة" لمعرفة أهم النشاطات التي نظمتها الكشافة الإسلامية الجزائرية في المجال السياحي خلال الفترة (2015-2019) فقد صرح لنا أن محافظة تيسمسيلت قامت بعدة نشاطات خلال العهدة من بينها:

- إقامة وتنظيم دورات تدريبية ومخيمات صيفية تهدف إلى الرفع من القدرات التأهيلية والتدريبية للقادة والفتيان على حد سواء مثل الدراسة العملية الرابعة للشارة الخشبية،الدورة الإعدادية الأولى التي نظمت في مارس 2018، الدورة الإعدادية الثانية التي نظمت في أفريل 2018...إلخ، حيث ميز لنا نوعين من التدريب:

أ) **التدريب الرسمي**: يمر عبر قنوات تدريبية وضعتها المنظمات الكشفية حيث يمر المتدرب عبر سلسلة من الدورات تبدأ بالتدريب الإعدادي ثم التمهيدي ثم الخشبي وهو تدريب يسمح بالإشراف على الفتية، أما الإشراف على تأهيل الراشدين (القادة) فيمر هو الآخر عبر قنوات تدريبية مختصة[2].

ب) **التدريب غير الرسمي**: هو ذلك النشاط الكشفي سواء كان مخطط له لوضع مستهدفات معينة أو كان ضمنيا مدمجا في إطار عمليات ومبادرات أشمل وأوسع من المبادرات الكشفية مثل: المخيم الصيفي.

- ويوضح السيد ناتش خليفة من خلال هذه المقارنة البسيطة بين شكلين من أشكال التدريب الرسمي وغير الرسمي أنه يلتمس فرق في طريقة التناول ومسارات الإنجاز، فالأول هو تدريب

[1]-الكشافة الإسلامية الجزائرية،محافظة ولاية تيسمسيلت،حصيلة العهدة 2015-2019،**مرجع سابق**.

[2]-المقابلة رقم 03،**المرجع السابق**..

شهائدي إيجازي، أما الثاني فهو أشمل وأوسع لا يترتب عليه نيل إجازة بقدر ما ينتج مجموعة من السلوكيات والمهارات التي تؤهل المنتسب إلى مجابهة المواقف وحل المشكلات[1].

ثالثا: الشراكات والتعاون:

أطلقت المحافظة الولائية خلال العهدة (2015- 2019) مشروع الشبكة الخضراء في المجال البيئي ويضم هذا المشروع فاعلين في المجتمع المدني وقطاعات مختلفة على رأسهم مديرية البيئة والغابات ويندرج هذا المشروع في تعزيز التعاون في المجال البيئي من خلال حملات تحسيسية وترسيخ الثقافة البيئية في أوساط المجتمع وحماية البيئة وعمليات التشجير الواسعة إلى جانب حملات النظافة[2].

المشاركة في مختلف المحطات واللقاءات الوطنية والدولية التي من شئنها زيادة مهارات الفتية والشباب الكشفي مثل لقاء عرفاء الطلائع، والذي نظم تحت شعار "توأمة الشموخ" خلال الفترة 28 إلى 31 مارس 2018 بيت الشباب بلدية العيون بمشاركة 60 مشارك من مختلف الأفواج الكشفية للولاية و40 مشارك من ولاية البلدية حيث تضمن اللقاء برنامج ثري ومتنوع يمزج بين الألعاب الترفيهية الهادفة والمسابقات التعليمية المبدعة، كما برمجت خلال المخيم زيادة إلى المعلم السياحي الذي تزخر به الحظيرة الوطنية للمداد بثنية الحد وتنافس الفتية فيما بينهم للظفر بشارات الهواية للحصول على وسام اللقاء[3].

ومن خلال تحليلنا لنتائج المقابلة التي أجريت مع المحافظ الولائي، السيد "قابي محمد" حول النشاطات التي نظمتها المحافظة في المجال السياحي خلال العهدة(2015-2019)، أكد لنا على اختيار الأماكن ومناطق الاستقطاب للمساعدة في التكوين الكشفي ويستوجب مراعاة خصوصيات

[1]-المقابلة رقم 04التي أجريت مع السيد ناتش خليفة،مكتب مفتشيه التغذية المدرسية،ابتدائية 20اوت بتيسمسيلت،بتاريخ23-06-2020،على الساعة09:05.وللتوسع أكثر يرجى الاطلاع على نص المقابلة رقم 02في فهرس الملاحق.

[2]- الكشافة الإسلامية الجزائرية،**مرجع سابق.**

[3]- **المرجع نفسه.**

المنطقة حتى يعيش الفتى حياة الخلاء ويرى المناظر، ومن بين النشاطات التي ميزت عهدة(2015-2019).

- تنظيم لقاءات وطنية وملتقيات مثل التجمع الربيعي والذي كان الهدف منه هو تبادل المعارف والمهارات بين الأفواج الكشفية بالإضافة إلى التكوين في مجال القيم.

- المخيم العربي لسنة 2018م الذي نظم بسيدي فرج أين كانت 16 دولة مشاركة حاضرة، كما قامت محافظة تيسمسيلت بعدة زيارات للمعالم الأثرية والتاريخية المتواجدة على مستوى ولايات الوطني الجزائري كالقصبة في العاصمة، منطقة تيقشدة بولاية البويرة[1]، كما نظم فوج جيلا لي بونعامة لمحافظة تيسمسيلت رحلة إلى ولاية تيبازة تخللها زيارة إلى المعلم الأثري "قبر الرومية" خلال الفترة الصباحية ومن ثم التوجيه إلى شاطئ مطاريس للسباحة في الفترة المسائية[2]، والقيام بعمليات تحسيسية وتوعية حول الأفاق الاجتماعية (المحذرات - التدخين)[3].

المطلب الثالث: على مستوى تقييم الأداء

يوضح السيد ناتش خليفة في إجابته عن السؤال المتعلق بعملية الرضا عن النتائج المحققة خلال العهدة (2015-2019) في المجال السياحي أن تحقيق البرنامج المسطر في الإستراتيجية المرسوم يتطلب وضع خطة من المستهدفات تشمل الجانب الزمني والجانب البشري والجانب المادي والمستهدفين من عملية التدخل، وعليه فإن تقييم النتائج المتحصل عليها لا يكون موضوعيا وصحيحا وجادا إلا بوضع مؤشرات للتقييم، فهذه المؤشرات هي وحدها التي يمكن من خلالها الرضا التام أو النسبي أو عدم الرضا عن النتائج المسطرة، فالنسبة للمجال السياسي فإنه يشهد تذبذبا في الأداء وهذا نظرا لعدم وجود إستراتيجية فعالة لترويج السياحي من لدن الدولة الجزائرية، مما انعكس على

[1]- المقابلة رقم 05 ا،**المرجع السابق**.

[2]-الكشافة الإسلامية الجزائرية، فوج الجيلالي بونعامة، برج بونعامة، تيسمسيلت،نشر في 31-08-2019 على صفحة فايسبوك الفوج ،على الساعة 14.42 تم الإطلاع عليه في 15 مارس 2020م على الساعة13:53 .

[3]- المقابلة رقم 05،**المرجع سابق**.

أداء فواعلها من أجهزة مكلفة في الترويج السياحي سواء كانت مرتبطة وظيفيا بالدولة ذاتها أو المكونات المساعدة لجمعيات المجتمع المدني[1].

المبحث الرابع : تحديات وأفاق العمل الكشفي في تيسمسيلت

رغم جملة العمليات التضامنية والنشاطات التكوينية التي ميزت عهدة(2015-2019) والتي قدمتها محافظة الكشافة الإسلامية لولاية تيسمسيلت بهدف خدمة وتنمية المجتمع داخل الأفواج الكشفية وخارجها ، إلا أنها واجهتها مجموعة من الصعوبات والتحديات التي دفعت بها إلى بناء أفاق مستقبلية.

المطلب الأول: الصعوبات التي تواجه العمل الكشفي في تيسمسيلت

- تواجه محافظة تيسمسيلت مجموعة من المشاكل والعراقيل والتي تتعلق بالجانب الذاتي والمادي والإداري.

أولا: الصعوبات الذاتية

وهي تلك التي تتعلق بالفريق الكشفي إذا أن انجاز الأهداف والبرامج المسطرة تتطلب فريقا منسجما ومتكاملا وذا رؤية موحدة، حيث أنه كلما زادت فعالية الفريق والتزم كل عضو في الفريق بالمهام الموكلة إليه بالشكل الأنسب والمثالي فان استمرارية المشروع وفاعلية تكون مضمونة، أما إذا ظهرت بعض الاختلالات في تفاعل وأداء الفريق وتهاون أفراده عن الالتزام بالمهام والأدوار المسندة إليه، فمن شأن ذلك آن يؤثر على عمل الفريق مثلا ضعف مستوى التعليم والتكوين لدى الأفواج الكشفية، وبالتالي فان النتائج المرجوة تكون دون المأمول.

ثانيا: الصعوبات اللوجيستية والمادية

وهي تتعلق بالإمكانيات المادية المسهلة لعمل الفريق والتي نذكره منها:

[1] - المقابلة رقم 02 ،**المرجع السابق**.

- المقر الاجتماعي اللائق والمهيأ لعمل وراحة الفريق.
- وسائل التنقل التي تساهم في نقل أفراد الفريق لمواقع المشروعات في الوقت المناسب.
- الإمكانيات المادية والمالية التي تضمن التكفل بحاجات الفريق الأساسية من إطعام وإيواء وتعويضات.
- ضعف مستوى التواصل بين الأولياء والقادة الكشفيين.

ثالثا: الصعوبات الإدارية والفنية

قد يواجه المشروع بعض الصعوبات الإدارية المتمثلة في الرخص والقرارات الإدارية والتي قد تتسبب في إبطاء وعرقلة المشروع أو عدم قابلية تنفيذه بالأساس[1].

المطلب الثاني: أفاق العمل الكشفي في تيسمسيلت

أولا:أفاق

يمكن القول إجمالا أن العمل الكشفي في ولاية تيسمسيلت مشهود له بالمردودية والكفاءة بالرغم من النقائص المسجلة ومرد ذلك إلى انسجام الفريق العامل ووحدة تصوره وتجانس الأهداف المسطرة مما يدفع العمل الكشفي قدما واكسب هذا الطاقم سمعة ومكانة متميزة في المجتمع.

ولان وضع إستراتجية مستقبلية لتوسيع وتجويد العمل الكشفي في تيسمسيلت يتطلب رسم خارطة طريق واضحة المعالم و محددة الأهداف قابلة للتعديل و التقويم و تقوم على الأسس التالية:

[1] – المقابلة رقم 04، **المرجع السابق**.

- الفريق المنفذ وتقاسم الأدوار.
- محاور العمل وجزئياته.
- التقييم المرحلي والنهائي للأهداف المسطرة[1].

- ومن بين المشاريع التي تطمح المحافظة الولائية إلى تحقيقها مستقبلا في المجالين السياحي والاجتماعي هي:

- مشروع تنظيم مخيم للعيش في حياة الخلاء وهذا لعدم تقديم مثل هذه الخدمات من قبل المؤسسات الفندقية.
- القيام بعمل تكويني وسياحي واستقطاب أفواج كشفية لتعرف على المناطق السياحية خاصة تلك التي تتميز بظروف ملائمة مثل حظيرة المداد بثنية الحد بهدف الترويج السياحي.
- تنظيم نشاط دولي في ولاية تيسمسيلت" مخيم جمبوري " أو لقاءات.

- أما فيما يخص العمل التضامني الاجتماعي، فإن محافظة تيسمسيلت تسعى إلى تنظيم مشروع استثماري لخدمة العائلات المعوزة و الفقيرة مثل فتح ورشات وهذا بهدف القضاء على المشاكل الاجتماعية كالفقر والبطالة وتكون عائدان هذا المشروع تدخل ضمن عمل تضامني أخر[2].

ثانيا:أهمية العمل التطوعي في تيسمسيلت

العمل التطوعي أو التضامني هو ذلك العمل الإنساني بمفهومه الواسع، فالإنسان كائن اجتماعي يحتاج إلى التفاعل مع الآخرين والاندماج معهم، كما أن الفروق الإنسانية والاجتماعية تفرز تباينا وتفاوتا في الإمكانيات المادية والنفيسة، وهذا ما يجعل حالات إنسانية تكون بحاجة لحالات إنسانية أخرى، والكشافة كمنظمة وطنية ذات المنفعة العمومية تسعى أن تكون وسيطا بين

[1]- **المرجع نفسه.**

[2]- المقابلة رقم 05 ،**المرجع السابق.**

المحسنين والميسورين والحالات الاجتماعية المعوزة فهي تشاركة إلى جانب الدولة للتكفل بهذه الحالات إلا أن هذا التدخل يكون وفق إمكانياتها المتاحة والحيز المتوقع لديها للتصرف والتدخل[1].

خلاصه واستنتاجات

لقد انطلقنا في دراستنا لهذا الفصل من معرفة الإطار النظري والمفاهيمي للكشافة الإسلامية الجزائرية باعتبارها موضع الدراسة، وكمفهوم يحتل موقعا من التربية الكشفية وهذا من خلال تربية وتنشئة النشء والعمل على إعداده ليصبح مواطن صالح يتحمل المسؤولية في المستقبل ويساهم في تطوير المجتمع دون التقصير من عمل المؤسسات الاجتماعية الأخرى كالأسرة والمدرسة،كما نستخلص جملة من الخصائص التي تتميز بها الكشافة الإسلامية الجزائرية، وهذه الأخيرة كانت فرنسية المظهر والقيادة والبرامج قبل الثلاثينيات وبعد الاحتفال بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر سنة1930

[1] – المقابلة رقم 04 **المرجع السابق**.

ومشاركة الكشافة الفرنسية في العروض المنظمة انسحبت العناصر الجزائرية من المنظمات الكشفية الفرنسية، وأسست أفواجا كشفية وجمعيات ونوادي محلية في مختلف المدن والقرى وهذا ما أدى إلى تأسيس الكشافة الإسلامية الجزائرية.

ظهور الكشافة الإسلامية الجزائرية وتطورها مرتبط بظهور الحركة الإصلاحية في الجزائر والتي قادتها جمعية علماء المسلمين ما جعلها تتأثر ببعدها الإسلامي والوطني وقيامها على مبادئ أساسية تمثل قواعد السلوك داخل الحركة الكشفية.

أما فيما يخص الجانب التطبيقي من الدراسة والتي أجريناها في محافظة الكشافة الإسلامية الجزائرية بولاية تيسمسيلت والتي تخص مساهماتها في خدمة وتنمية المجتمع وهذا خلال العهدة (2015-2019).

نستنتج أن حصيلة العهدة (2015- 2019) كانت مميزة وحافلة بالنشاطات والعمليات الاجتماعية التضامنية،وهذا ما يدل على الرضا التام للمحافظة الولائية على النتائج المحققة خلال العهدة،مما جعلها تحظى بصورة طيبة وثقة من قبل فئات المجتمع،وهكذا تبقى الكشافة الإسلامية الجزائرية المنظمة الشبانية الأولى الرائدة على المستوى الولائي ببرامجها وأنشطتها المتميزة وأهدافها النبيلة.

خاتمة

لقد تناولت هذه الدراسة موضوع دور المجتمع المدني في تنمية المجتمع على مستوى الجزائر بصفة عامة وولاية تيسمسيلت على وجه الخصوص،إذ تنطلق من طرح الإشكال التالي "ما مدى إسهام المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر؟ وهل كان للمحافظة الولائية للكشافة الإسلامية الجزائرية بتيسمسيلت دور ايجابي في تنمية المجتمع المحلي بين عامين 2015- 2019؟ حيث افترضت الباحثة الفرضية الرئيسية التالية: "بذل المجتمع المدني جهودا معتبرة في دعم التنمية المحلية في الجزائر بالرغم من العوائق الذاتية والموضوعية التي تواجهه".

وبعد البحث والتحري تمكنت الباحثة من الإجابة عن التساؤلات الفرعية والتي تشكل في مجملها الإجابة عن الإشكالية الرئيسية ،فبالنسبة إلى التساؤل الفرعي الأول والذي يتمثل في: هل يمكن للمجتمع المدني الإسهام في تنمية المجتمع المدني في الجزائر؟فقد توصلت الباحثة من خلال دراستها لتنظيمات المجتمع المدني الجزائري المعنية بتغيير الواقع التنموي الجزائري وترسيخ مفاهيم الحرية والديمقراطية واحترام ودعم الإنسان ،إلى الإجابة التالية:يمكن للمجتمع المدني من الإسهام في تفعيل التنمية المحلية،ولكن بشكل جزئي وهذا بالنظر إلى اعتمادات ذاتية وأخرى موضوعية،لذا يحتاج المجتمع المدني إلى دفعة قوية لتشجيع مساعيه في تحقيق الأهداف ودعم قدراته وتطوير علاقاته وتكييف طبيعة روابطه بالدولة ومؤسساته والضبط لإيقاع علاقاته بالمؤسسات الدولية.

أما بالنسبة للتساؤل الفرعي الثاني والذي يتمثل في:هل كان للكشافة الإسلامية الجزائرية لمحافظة ولاية تيسمسيلت إسهام في تحقيق التنمية الاجتماعية في المجتمع التيسمسيلتي؟ فقد توصلت الباحثة إلى الإجابة التالية: تساهم الكشافة الإسلامية الجزائرية لمحافظة تيسمسيلت في خدمة وتنمية المجتمع المحلي من خلال تقديمها لمختلف العمليات التضامنية ودعمها للبرامج المخصصة للعمل التطوعي ماديا وبشريا، وكون الكشافة الإسلامية الجزائرية حركة تربوية وطنية فهي تسعى من خلال البرامج المعدة لكل فئة في مختلف المجالات إلى تحقيق أهدافها التربوية واكتساب الفرد المنتمي إليها القدرات البدنية والعقلية والروحية والاجتماعية، كما تعمل الكشافة على غرس القيم التربوية في نفوس

المنخرطين فيها وإحساسهم بالآخرين ومحاولة مساندتهم بتقديم المساعدات التضامنية وإقامة زيارات إلى المستشفيات وغيرها من العمليات الاجتماعية التي تكون في مختلف المناسبات.

وفيما يخص التساؤل الفرعي الثالث والمتعلق ب:هل استطاعت الكشافة الإسلامية الجزائرية لمحافظة تيسمسيلت من الإسهام في تفعيل التنمية السياحية في المجتمع التيسمسيلتي؟ فقد توصلت الباحثة إلى إن محافظة الكشافة الإسلامية الجزائرية استطاعة أن تساهم في تفعيل التنمية السياحية في المجتمع التيسمسيلتي وذلك من خلال تنظيمها للخرجات الترفيهية السياحية والدورات التكوينية بالإضافة إلى تنظيمها للندوات والملتقيات المحلية والوطنية وحتى الدولية لتبادل المعارف ومن اجل تزويد أفراد المجتمع بالمعلومات البيئية و،وإحياء المناسبات ذات الصلة بالبيئة كاليوم العالمي للشجرة واليوم العالمي للبيئة ومن بين النشاطات التي تقدمها الكشافة في الجانب السياحي حسب ما جاء في حصيلة العهدة لسنة 2015-2019 إقامة المعسكرات والمخيمات الكشفية،تنظيم دورات للتدريب والتأهيل القيادي.

بينما كان التساؤل الفرعي الرابع حول:ما هي أهم التحديات التي تواجه العمل الكشفي في تيسمسيلت؟ وفيما تتمثل آفاقه؟ فقد توصلت الباحثة من خلال هذا التساؤل إلى أن العمل الكشفي في تيسمسيلت تواجهه العديد من الصعوبات والعراقيل المادية والمعنوية، فمنها ما تتعلق بمدى التزام الفريق الكشفي بالمهام الموكلة له،وأخرى تتعلق بالإمكانيات المادية والمالية كالمقرات ووسائل التنقل،بالإضافة إلى مشاكل فنية وإدارية تمثلت في صعوبة تقديم التراخيص والقرارات الإدارية،ورغم هذه الصعوبات إلا أن محافظة الكشافة الإسلامية الجزائرية بتيسمسيلت تسعى إلى تقديم المزيد من النشاطات الاجتماعية والسياحية ضمن أفاقها المستقبلية.

ومن خلال الإجابات عن التساؤلات الفرعية توصلت الباحثة إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية التالية"ما مدى إسهام المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر ؟وهل كان للمحافظة الولائية للكشافة الإسلامية الجزائرية دور ايجابي في تنمية المجتمع المحلي بين عامين2015-

2019؟"، إن إسهامات بني المجتمع المدني في دعم التنمية المحلية في الجزائر تبقى بعيدة نوعا ما عن العمل التنموي في الجزائر إذ ما قورن بدول عربية أخرى،كما أن محافظة الكشافة الإسلامية الجزائرية رغم مساهمتها في التنمية على المستوى المحلي إلا أنها تواجهها العديد من المشاكل والصعوبات التي تقف حاجزا في القيام بعملها وهذا يرجع إلى وجود سببين رئيسيين هما:

ضعف الإطار الهيكلي والتنظيمي للمجتمع المدني في الجزائر حيث أصبح البعض منه يعمل في نطاق ضيق يميل إلى المصلحة الشخصية أكثر من العامة، وأخرى ابتعدت عن الدور الحقيقي لها وأصبحت تمارس السياسة إلى جانب غيرها من المشاكل المتنوعة التي تطرح نفسها في الجزائر.

ضعف معظم الفعاليات الناشطة في الجزائر في كافة الميادين واختصار العمل الخيري والتطوعي على بعض الجمعيات فقط المرتبطة ببعض المشاريع الرمزية للسلطات المحلية إضافة إلى تبنيها المبادرة الفردية في مساعدة الأيتام والفقراء والمحتاجين.

ومن خلال الإجابات عن التساؤلات الفرعية توصلت الباحثة إلى الإجابة عن الإشكالية لرئيسية التالية" ما مدى إسهام المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر؟وهل كان للكشافة الإسلامية الجزائرية بتيسمسيلت دور ايجابي في تنمية المجتمع المحلي بين عامين 2015- 2019"؟ وبالتالي وفي ضوء الإجابة على الفرضية الرئيسية فان الباحثة أثبتت خطا الفرضية الرئيسية من خلال الفرضيات الفرعية.

الملاحـق

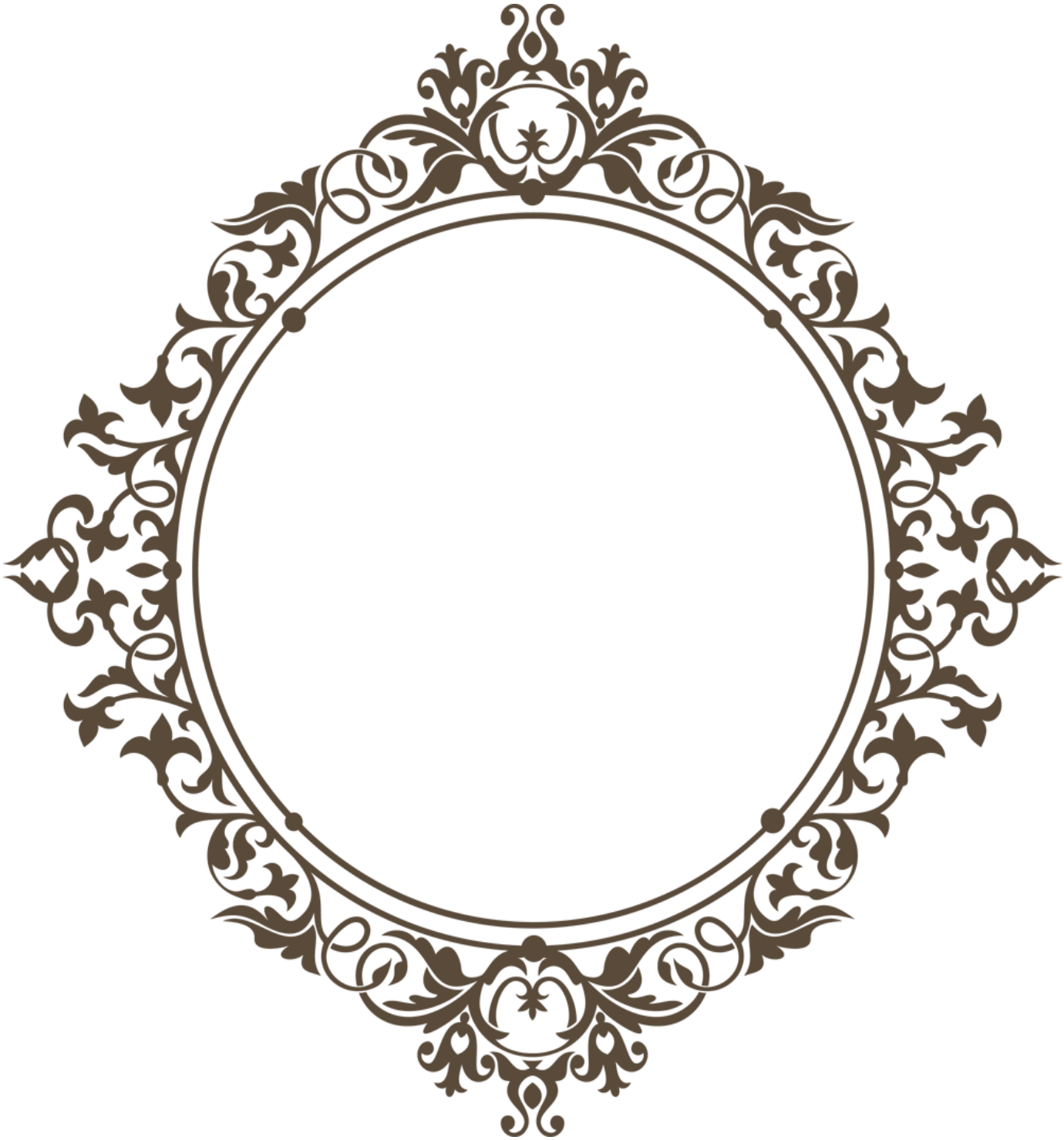

دليل المقابلات

أنا الطالبة بدراني فاطيمة، ماستر علوم سياسة تخصص إدارة محلية، أشكركم على منحي حيزاً من وقتكم لإجراء هذه المقابلة في إطار البحث الذي يتناول دور المجتمع المدني في تنمية المجتمع – المحافظة الولائية للكشافة الإسلامية الجزائرية بتيسمسيلت أنموذجاً –إذ تستهدف الدراسة التعرف على الحركة الكشفية في تيسمسيلت وإسهاماتها في خدمة وتنمية المجتمع في الفترة ما بين (2015م-2019م).

لذا أرجو من سيادتكم منحي المساعدة لإنجاز هذا البحث المتواضع، وذلك بإجابتنا على الأسئلة التالية:

المحور الأول: إسهامات محافظة الكشافة الإسلامية الجزائرية لولاية تيسمسيلت في التنمية الاجتماعية.

1- ما هو البرنامج المسطر للكشافة الإسلامية الجزائرية خلال العهدة(2015م-2019م)؟

2- كيف ترى الكشافة الجانب الاجتماعي؟

3- ما هي الأهداف المرجوة في نظركم من العمل الاجتماعي بجميع مجالاته؟

4- ما هي أهم الإنجازات والمشاريع التي قدمتها محافظة تيسمسيلت في الجانب الاجتماعي خلال العهد (2015م-2019م).

5- هل أنتم راضون على ما حققتموه من إنجازات تبعاً للبرامج المسطرة من قبل؟

المحور الثاني: إسهامات الكشافة الإسلامية الجزائرية لولاية تيسمسيلت في التنمية السياحية.

1- كيف ترى محافظة تيسمسيلت الجانب السياحي؟

2- في رأيك ما هي الأهداف الحقيقية التي تطمحون الى تحقيقها في المجال السياحي؟

3- ما هي النشاطات التي نظمتها الكشافة في المجال السياحي خلال عهدة (2015م-2019م)؟

4- هل أنتم راضون بما تحقق من أنشطة في المجال السياحي مقارنة بالبرنامج المسطر لعهد(2015م-2019م)؟

المحور الثالث: تحديات العمل الكشفي في تيسمسيلت.

1- ما هو واقع العمل الكشفي في تيسمسيلت؟ وفيما تتمثل المشاريع المستقبلية؟

2- ما هي الصعوبات التي تواجه العمل الكشفي في تيسمسيلت؟

3- في نظركم ما هي أهمية العمل التطوعي؟

جدول البيانات السوسيو مهنية للمبحوثين

المقابلة	اسم ولقب المبحوثين	السن	المستوى التعليمي	الوظيفة	الخبرة المهنية
المقابلة رقم 1	ناظور محمد	63سنة	تقني برمجة والتخطيط	- مربي في التعليم - متقاعد من شركة سوناطراك - كاتب لتاريخ منطقة تيسمسيلت - عميد في الحركة الكشفية في تيسمسيلت	1974-1981م 1981-2008م إنتاج كتابين تحت عنوان: 1- انبهار الأنيس بعلماء فيلار والونشريس – الإمام العلامة الحاج بن جلول. 2- Le Mouvement Sportif de Tissemsilt.

المقابلات رقم 2-3-4	ناتش خليفة	45سنة	ماستر شعبة القانون تخصص دولة ومؤسسات	- مفتش التغذية المدرسية -نائب المحافظة الولائي مكلف بالإدارة والتنظيم	خبرة 26 سنة منخرط في الكشافة منذ عام 1986 في وحدة الأشبال المؤهل الكشفي مساعد قائد التدريب
المقابلة رقم 5	قابي محمد	30 سنة	ماستر في المناجيمنت	-أستاذ التعليم الثانوي - المحافظ الولائي للكشافة الإسلامية الجزائرية للعهدة الجديدة ما بعد2019	حوالي 06 سنوات سنة واحدة في منصب المحافظ الولائي للكشافة الإسلامية بتيسمسيلت

نص المقابلـة رقم 01

قامت الطالبة الباحثة بإجراء مقابلة مع السيد ناظور محمد بصفته عميد في الحركة الكشفية بولاية تيسمسيلت، وقد تمكنا في هذه المقابلة من التعرف على سياقات تأسيس الحركة الكشفية في تيسمسيلت، وهذا نص المقابلة كاملا.

بعد الترحيب بالسيد ناظور محمد شرعنا في طرح الأسئلة التالية:

السؤال 01: هل يمكن أن تعرفنا بنفسك؟

1- **الجواب 01**: اسمي السيد ناظور محمد وأنا من مواليد 1957م، متحصل على شهادة تقني برمجة وتخطيط، كنت أمارس التعليم كمربي خلال الفترة 1970 – 1981م، وبعد

ذلك مباشرة اشتغلت في شركة سوناطراك إلى غاية سنة 2008م، وحاليا أنا متقاعد مهتم بكتابة تاريخ منطقة تيسمسلت ولدي كتابين لم يتم نشرهما بعد ، كان الكتاب الأول بعنوان"انبهار الأنيس بعلماء فيلار والونشريس- الإمام العلامة الحاج بن جلول "أما الكتاب الثاني فهو بعنوان"

"Le Mouvement Sportif de Tissemsilt."

السؤال 02: ما هي طبيعة العلاقة التي تربطك بالحركة الكشفية؟ وما هي الوظائف والمناصب التي تقلدتها داخل الكشافة في تلك الفترة؟

الجواب 02: الكشافة كانت أول مدرسة للتربية والتنشئة،وكان انخراطي فيها أواخر الستينيات كانت الكشافة تحرص على تعليمنا أمور تتعلق بمبادئ الدين الإسلامي والأخلاق والدفاع عن الوطن سعيا منها بتحقيق أهدافها الوطنية والتحريرية وحتى التوعوية من اجل نصرة الراية الجزائرية.

-هل أنت على تواصل مع الكشافة الإسلامية الجزائرية حاليا؟ نعم أنا على تواصل دائم مع الكشافة الإسلامية الجزائرية ومع القادة العاملين خاصة في المناسبات الوطنية والدينية التي تنظمها سنويا، وأنا أحاول جاهدا على كتابة وتدوين تاريخ الحركة الكشفية في تيسمسيلت بهدف حفظه للأجيال القادمة وعدم زواله.

السؤال 03: ما هي ظروف تأسيس الحركة الكشفية في تيسمسيلت؟ ومن هم أبرز مؤسسيها وأعلامها؟

الجواب 03: لقد شهدت منطقة فيلار والمسمات تيسمسيلت حالياً، تأسس الكشافة الإسلامية الجزائرية بتاريخ 05 ديسمبر 1945م، حوالي عشرة أشهر بعد الأحداث الكبرى التي مست مناطق الشرق الجزائري سطيف، قالمة وخراطة في 08 ماي 1945م، وقد جاء هذا التأسيس بأمر من الرائد الّأول محمد بوراس تحت إشراف الشهيد جوادي رابح الذي كان يمثل رجل الميدان والرأس المدبر داخل الحركة الكشفية في تيسمسيلت آنذاك بالإضافة إلى أنه كان عضو في فريق كرة القدم لمولودية الجزائر، حيث كانت تربطه علاقات الصداقة والتعاون مع بعض الشخصيات المناضلة في الثورة التحريرية أمثال: مصالي الحاج، فرحات عباس، لخضر بن طوبال، سعد دحلب، مهساس أحمد،... إلخ، وفي ظل هذه الأحداث تأسس أول مكتب كشفي في المنطقة سنة 1945م والذي

كان يضم مجموعة من القادة المناضلين من بينهم "عبد السلام المركي، محمد ولد الحاج (المحافظ المحلي)، آيت حمو المختار المدعو لعلي (نائب المحافظ المحلي)، آيت عبد القادر إبرهيم (قائد المجموعة)، حميد (المعين)، الشهيد دريزي عبد القادر (قائد الفوج)، عزيزي محمد صحراوي (نائب قائد الفوج)، بن شيكو عبد القادر (قائد الدورية)، بوراسي آكلي (مصور)، قليزي محمد (مساعد)..."، وفي سنة 1946 تم التجمع في مسمكة الجزائر أين أقيم أول مخيم جمبوري (01 Jamboreton Algeirion) في سيدي فرج بالعاصمة حيث كانت مشاركة تيسمسيلت حاضرة تحت قيادة صادق الفول.

وتزامنا مع تلك الفترة ظهرت العديد من الأفواج الكشفية تحت تسميات مختلفة منها "فوج الفدا " الذي كان يرمز إلى الفداء، وفوج النباهة الذي جاء لينبه الشعب أنه في حالة حركة من أجل تحرير الجزائر وكرد فعل للأعمال البشعة التي كان يقوم بها الاستعمار الفرنسي بهدف منع الشعب من التواصل والانضمام إلى الحركة الكشفية، إلا أن الحضور النسوي كان حاضراً داخل فوج النباهة ومن بينهم "المجاهدة ظريف الزهرة" "بن شيكو" "بوطيبة"، وهذا يدل على وعي وثقافة المرأة الجزائرية بالعمل الكشفي.

وخلال اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954 التحق جل شباب المنطقة الذين كانوا منخرطين في صفوف الكشافة الإسلامية الجزائرية من رجال ونساء فداء لنداء الثورة المجيدة وتطبيقا للمبادئ والقيم التي تعلموها من رؤسائهم داخل الحركة الكشفية، حيث كان الشهيد محمد بوراس يراسل القادة في المنطقة قصد إعطائهم التعليمات والتوجيهات الخاصة بالعمل الكشفي الثوري حيث استعان بالمرشد "حمدان" الذي كانت مهمته أخذ الأخبار والنتائج المحققة إلى القادة الكشفيين في الجزائر العاصمة بالإضافة إلى بعض الأشخاص في المنطقة والذي كان لهم دور رائد، في الكشافة خلال الثورة، وهذا من خلال مساهمتهم في توعية الأطفال الذين كانوا بالمدرسة ومساعدتهم على الانخراط في صفوف الكشافة أمثال "فرحات البشير" ومن بين البنات اللواتي كان لهن حضور في الكشافة في تلك الفترة "حطاب فاطمة" والتي تدعى حاليا "السيدة حمدي فاطمة" والتي كانت أول معلمة ثم مديرة في تيسمسيلت، وأول امرأة بعد الاستقلال حصلت على مكانة سياسية بترشحها لانتخابات البلدية وأصبحت عضو بالمجلس الشعبي البلدي إلى جانب "إيطاج السنية".

لعبت الكشافة الإسلامية الجزائرية في تيسمسيلت منذ الفترة 1946 إلى غاية 1954 دور تنظيمي وتحسسي أكثر ما هو سياسي ويظهر ذلك من خلال:

1- تأسيسها للحركة من أجل المحافظة على الدين الإسلامي في المنطقة وتعزيز المقومات والهوية الوطنية.

2- إعداد وتدريب القادة ليشاركوا في الثورة التحريرية المباركة.

3- توعية الشعب المحلي وتفطينه إلى العمل الثوري.

4- التخطيط والاستشراف وتحضير الشباب للثورة.

5- تغذية الشباب بالروح الوطنية بهدف الدفاع عن الوطن.

6- تعليم الشباب الأناشيد الدينية والوطنية.

7- ومن هنا نرى أن التركيبية النضالية للكشافة كان لها دور في توعية الشعب وترشيدهم إلى ضرورة الخروج للتعبير عن أصواتهم والانتخاب بعم للاستقلال حيث كان هدفهم الوحيد هو تحرير أنفسهم من لقب الإنسان الحقير "Les Indiergénérale"

بعد الاستقلال تواصل العمل الكشفي ليشل جميع أنحاء وبلديات الولاية حيث تأسس فوج كشفي جديد على يد عبد القادر بن شيكو، سمي هذا الفوج "فوج الفلاح"، نسبة إلى النصر

والاستقلال، وأصبحت الكشافة الإسلامية الجزائرية أكبر مدرسة لتربية وتكوين النشأ في تيسمسيلت كما أصبحت مساهمتها حاضرة في الكثير من المجاملات (الاجتماعية، التربوية، التوعية، ... إلخ).

نص المقابلات رقم 02 – 03 – 04

الشكـر والتقديـر للسيـد

ناظـور محمـــد

قامت الطالبة الباحثة بإجراء مقابلة مع السيد ناتش خليفة بصفته نائب المحافظ الولائي للكشافة الإسلامية الجزائرية بولاية تيسمسيلت، وقد أمكننا في هذه المقابلة من التعرف على مساهمة محافظة تيسمسيلت في خدمة وتنمية المجتمع المحلي وهذا خلال العهدة (2015م-2019م) وهذا نص المقابلة كاملا.

بعد الترحيب بالسيد ناتش خليفة شرعنا في طرح الأسئلة التي تتضمن المحاور التالية:

المحور الأول: مساهمة محافظة تيسمسيلت في التنمية الاجتماعية.

المحور الثاني: مساهمة محافظة تيسمسيلت في التنمية السياحية.

المحور الثالث: تحديات العمل الكشفي في تيسمسيلت.

السؤال 01: هل يمكنك أن تعرفنا بنفسك؟

الجواب 01: اسمي السيد ناتش خليفة وأنا من مواليد 1975، متحصل على شهادة الماستر في القانون تخصص دولة ومؤسسات، موظف برتبة مفتش التغذية المدرسية في ابتدائية 20 أوت لمدة 26 سنة، وكان انخراطي في الكشافة في وحدة الأشبال سنة 1986م والمؤهل الكشفي لدي مساعد قائد التدريب.

السؤال 02: ما هو البرنامج المسطر للكشافة خلال العهدة (2015م-2019م)؟

الجواب 02: تقوم الكشافة الإسلامية بإحصاء كل سنة لمختلف العمليات والنشاطات التضامنية ضمن ما تسمية "بالحصيلة الأدبية" وهذا تماشينا والأولويات المسطرة في الخطة السنوية وكمثال على ذلك الخطة السنوية لسنة 2018م التي تتضمن الأولويات التالية:

الأولية الأولى: التدريب والتأهل القيادي.

الأولية الثانية: توسيع القادة من حيث المنتسبين والأفواج الكشفية (تنمية العضوية).

الأولية الثالثة: تنشيط الأقسام الفنية (النشاطات الفنية).

الأولية الرابعة: أنشطة خدمة وتنمية المجتمع.

وفي نهاية خمسة سنوات تقدم الكشافة حصيلة الأعمال ضمن ما تسميه "بالحصيلة العهدة" أو التي تحتوي على مجموعة من المحاور التي شملت مختلف النشاطات والعمليات التضامنية خلال العهدة وهذه المحاور هي:

المحور الأول: تنمية العضوية وتأطير الفتية والشباب.

المحور الثاني: خدمة وتنمية المجتمع.

المحور الثالث: تسويق الصورة الكشفية.

المحور الرابع: التنمية الكشفية المحلية وتنمية القيادات.

المحور الخامس: الشراكات والتعاون.

المحور السادس: المتابعة والتقييم.

السؤال 03: كيف ترى الكشافة الجانب الاجتماعي؟

الجواب 03: المجال الاجتماعي هو ذلك الحقل الاجتماعي حيث الشرائح الاجتماعية المختلفة باختلاف جنسها وأعمارها وحالاتها الاجتماعية وميولاتها ورغباتها، إذ أن المجتمع يفرز تركيبة بشرية غير متجانسة دينياً واقتصادياً وثقافياً، وهذا النوع الاجتماعي يفرض على المهتمين بالشأن الاجتماعي على تصنيفه وغربلته والعمل على تلبية مطالبه الاجتماعي، فالفئة التي يمكن وصفها بالمنحرفة أي تلك التي تجنح إلى تناول المخذرات في حاجة إلى رعاية وتوعية وعلاج، وتلك الفئة المعوزة اجتماعيا أو الموصوفة بالفقيرة بحاجة إلى تدخل عاجل لتلبية مطالبها المتمثلة أساساً في توفير ما تحتاجه من مستلزمات.

وعليه فإن كل شريحة في المجتمع وجب لها التدخل الخاص ولا كن كل هذا في حدود ما تسمح به الإمكانيات البشرية والمادية واللوجيستيه إذا أن احتواء هذه الظواهر اجتماعياً غير المتجانس يتطلب تدخل كل الفاعلين وبالإمكانات والدعم المادي والبشري المطلوب.

السؤال 04: ما هي الأهداف المرجوة في نظركم من العمل الاجتماعي بجمع مجالاته؟

الجواب 04: تسعى الكشافة إلى تحقيق هدف رئيسي وهو المساهمة في تنمية قدرات الأطفال والفتية والشباب روحيا وفكريا وبدنيا واجتماعيا ليكونوا مواطنين مسؤولين في وطنهم وصالحين لمجتمعاتهم، أما فيما يخص المجال الاجتماعي فنحن ندعو من خلال نشاطاتنا المتمثلة في تكوين الفتية وتربيتهم إلى تحقيق التكامل الاجتماعي بما يضمن تضامن وتعاون الفئات الاجتماعية على اختلاف أنواعها وكذا تعزيز قيم ديننا الإسلامي الحنيف وأخلاقيات مجتمعنا المبنية على روح مساعدة الآخرين والشعور بمعاناتهم وحاجاتهم الاجتماعية بالإضافة التي ترسيخ عقيدة الدولة الجزائرية المبنية على دعم الفئات الهشة ومساعدتهم.

السؤال 05: ما هي أهم الانجازات التي قدمتها الكشافة الإسلامية الجزائرية في الجانب الاجتماعي خلال عهدة (2015م-2019م)؟

الجواب 05: نحن نعمل لإنجاز مختلف النشاطات استنادا إلى مشاريع حيث يكون فيها العمل تراكميا وممنهجا وواضح المعالم، أما المشاريع فيما يخص ميدان الشراكة مع الهيئات والسلطات ذات الصلة مثلا إذ نظمنا في غضون هذه السنة حملة توعية ولقيت نجاحا واستحسانا فإنها تصبح تقليدا حيث تحسن وتطور في طبعتها الثانية ونستفيد من أخطاء وأثار الطبعة الأولى ثم ننتقل من الطبعة الثانية إلى الثالثة وهكذا، وفي كل مرة نقدم الإضافة المرجوة ، مثال على ذلك: الطبعة التضامنية الكبرى رقم 11 لشهر رمضان الفضيل والتي أصبحت مثالاً يقتدى به من طرف الهيئات الجمعوية الأخرى وهذه الطبعة انطلقت كفكرة بسيطة شملت مطعم تضامنيي لتتوسع في كل مرة وتشمل عديد المحاور التضامنية مثل (الطلب الغذائي، كسوة اليتيم، عمليات الختان، الأظرف المالية، ...الخ).

هذه العمليات التضامنية تخضع لعمليات تقييم دورية يقوم فيها أداء عمل الفريق، ونستخلص من خلال المؤشرات الموضوع سلفا أهم نقاط القوة ونقاط الضعف.

السؤال 06: هل أنتم راضون على ما حققتموه من إنجازات تبعا للبرامج المسطرة من قبل؟

الجواب 06: الرضا هو نسبي، حيث أن المسألة ليست رضا أو عدم رضا، لأننا نعمل كمتطوعين، كما أن عملية الرضا عن الإنجازات المحققة تتعلق بعدة محددات منها:

نسبة الوصول إلى المؤشرات الموضوعة وكذا صعوبة العملية التضامنية وتجاوب الفريق العامل وتفاعل المحسنين والراعين للعمليات التضامنية، فقد تكون نسبة الإنجاز ضئيلة بالمقارنة مع الأهداف المسطرة والأرقام الموضوعة غير أن الصعوبات والتعقيدات التي تواجه الفريق في إنجاز المشروع تجعل من الحصول على بعض النتائج الجزئية إنجازاً في حد ذاته بالنظر إلى هذه المعوقات، وقد تتحقق الأهداف المسطرة بصفة كلية غير أنه بإمكان الوصول إلى نتائج مضاعفة وهذا ما يجعنا ننظر في الأهداف المسطرة ذاتها، أي أنه كان بإمكان مضاعفة الأهداف بالنظر إلى إمكانية تحقيقها.

وعليه فإن إعادة صياغة الأهداف يصبح ضروريا يرفع بنسبة المؤشرات في ظل وجود بيئة محيطة قابلة لتحقيق هذه الأهداف.

المحول الثاني: مساهمة محافظة تيسمسيلت في التنمية السياحية

السؤال 01: كيف ترى الكشافة الإسلامية الجزائرية المجال السياحي؟

الجواب 01: نتكلم في هذا الصدد في حدود موقعنا كمكون من مكونات المجتمع المدني، إذا أن الواقع السياحي بأمته يشهد تذبذبا في الأداء نظرا لعدم وجود إستراتيجية فعالة للترويج السياحي من لدن الدولة الجزائرية، مما ينعكس على أداء فواعلها من أجهزة مكلفة في الترويج السياحي سواء كانت مرتبطة وظيفيا وهيكليا بالدولة ذاتها أو من المكونات المساعدة كجمعيات المجتمع المدني، حيث تسعى الكشافة الإسلامية الجزائرية إلى الترويج بالجانب السياحي من خلال استضافتها للأفواج الكشفية من شتى مناطق الوطن والتي تهتم بالسياحة الجبلية والحموية، إذ تعتبر منطقة الونشريس وكذا

منطقة المداد بثنية الحد وجهة نشطة لعديد الأفواج الكشفية التي تنظم مخيمات ربيعية وشتوية مما يساهم في التعريف بالمقدرات السياحية للمنطقة.

هذه المبادرات السياحية قد تكون بالتنسيق مع الجهات الرسمية، المكلفة بالشأن السياحي في الولاية على غرار مديرية السياحة، أو يمكن أن تكون مبادرة منفردة تختص بها منظمة الكشافة لوحدها.

السؤال 02: في رأيك ما هي الأهداف الحقيقية التي تطمحون إلى تحقيقها في المجال السياحي؟

الجواب 02: يعد المجال السياسي عاملاً رئيسياً ومهما في حياة الكشاف، ففكرة تأسيس الكشافة كانت قائمة على الاستكشاف والسياحة ومن قوانين الكشافة، "الكشاف يرى في الطبيعة قدرة الله" ومن الطبيعي تأطير هذا الجانب وهيكلته في البرامج الكشفية السنوية عبر المحاور التالية:

- ✓ المخيمات بكل أنواعها (صيفية، شتوية، ربيعية، جمبوري).
- ✓ رحلات استكشافية يومية.

ولأن تلبية الجانب الاستكشافي في حياة الكشاف وإشباع رغباته وميولا ته في التجوال والترحال والاستكشاف يعد من صميم العمل الكشفي، ولما كان الجانب السياحي من اهتمامات الدولة ذاتها فإن الانخراط في مساعي الدولة لتعزيز الثقافية السياحية وما تجنيه من عوائد اقتصادية لم يرتقي في الحقيقة إلى المستوى المطلوب نظراً لغياب تنسيق واضح وإستراتيجية بناءه.

ورغم ذلك فإن وجود برنامج سياحي كما أشرنا إليه سابقا ضروري في حياة الفتية والشباب ولا تخلوا مبادراتنا السياحية من محاولة التقرب من أهداف الدولة في هذا المجال.

ونفهم من هذا كله رغبتنا في تأطير العمل السياحي بما يضمن تحقيق أهداف الدولة رغم الصعوبات والعراقيل وكمثال على ذلك فإن تنظيم مخيم صيفي في منطقة ما فإنه يساهم اقتصاديا

وثقافيا وتربويا، ولا يتحقق المراد من ذلك إلا بتوفير الدولة لأوعية سياحية تكفل هذا الجانب وتراهن الدول التي تعني بالجانب السياحي،-كرافد اقتصادي-، إلى استقطاب السياحة الكشفية، كدولة تونس التي قطعت أشواطا كبيرة في هذا المجال إذ يقصدها مئات الأفواج الكشفية لتنظيم مخيماتها الصيفية نظرا لما تجده من ظروف مهيأة كثيرا ما تكون غائبة في الجزائر، وهو ما يساهم في إنعاش الحركة الاقتصادية، في هذه الدولة وما يمكنه أن يحقق لها من عائدات وأرباح مثال على ذلك فوج الشهيد الجيلالي بونعامة لبلدية برج بونعامة ينظم بشكل دوري مخيمه في دول تونس، وتؤطر الكشافة التونسية بالتنسيق مع الكشافة الإسلامية لجزائرية هذه المخيمات وتقف على نجاحها وزيادة أعداد المستفدين منها كإسهام منها في تعزيز التوجه الاقتصادي التونسي المبنى على الترويج السياحي.

ورغم توفر الجزائر على كل المقومات السياحية المطلوبة من تنوع بيئي وجغرافي وثقافي يمكن له أن يحقق الوثبة السياحية المطلوبة إلا أن غياب الإرادة السياسية الحقيقية لنهوض بهذا الجانب تبقى بعيدة رغم المحاولات المحتشمة والمعزولة، وعليه فإن اشتراك كل المهتمين والفاعلين في الحقل السياحي بات أكيدا للانطلاق في رؤية سياحية اقتصادية ناجعة.

السؤال 03: ما هي النشاطات التي نظمتها الكشافة في المجال السياحي خلال العهدة (2015-2019م)؟

الجواب 03: لقد نظمت محافظة تيسمسيلت مجموعة من النشاطات السياحية تضمنت ما يلي:

إقامة وتنظيم دورات تدريبية والمخيمات الصيفية التي ترفع من القدرات التأهيلية والتدريبية للقادة والفتيان على حد سواء مثال، الدورة الإعدادية رقم 01 والتي كانت في مارس 2018م، الدورة الإعدادية رقم 02 كانت أفريل 2018م، الدراسة العملية الرابعة للشارة الخشية ...إلخ.

وينقسم التدريب إلى:

أ- **تدريب رسمي**: يمر عبر قنوات تدريبية وضعتها المنظمات الكشفية حيث يمر المتدرب عبر سلسلة من الدورات تبدأ بالتدريب الإعدادي ثم التمهيدي ثم الخشبي، وهو تدريب يسمح بالإشراف على الفتية، أما الإشراف على تأهيل الراشدين (القادة) فيمر هو الآخر عبر قنوات تدريبية مختصة.

ب- **تدريب غير رسمي**: وهو كل نشاط كشفي سواء كان مخططا له لوضع مستهدفات معنية أو كان ضمنيا مدمجا، في إطار عمليات ومبادرات أشمل لا تستهدف التدريب الكشفي بحد ذاته ولكناها تهدف إلى تحقيق جملة من المبادرات الكشفية بشكل أوسع فالمخيم الصيفي مثلا يمكن وصفه بأنه تدريب غير رسمي فهو أشمل وأوسع وأعم.

فهو يستهدف تعزيز وترسيخ العديد من المبادئ الإنسانية والدينية وإرساء عديد المهارات والسلوكيات الحسنة، فمن النكران الذاتي إلى مساعدة الآخرين إلى الانضباط داخل المجموعة والتحلي بروح الفريق، ضف إلى ذلك تطوير المهارات البدنية والفنية والنفسية كالقدرة على التحلي بالصبر ومقاومة الصعوبات والعقبات وكذا إبراز المواهب الفنية وصقلها وتنميتها بالإضافة إلى تمتين الروابط الاجتماعية بين أفراد المجموعة الواحد وهو ما يؤهل، الفتى لاكتساب شخصية اجتماعية متوازنة تمكنه من إقامة لعلاقات الاجتماعية وضبطها وتوجهها لخدمة ذاته والآخرين بشكل هادف وخلاق.

ومن خلال هذه المقارنة البسيطة بين شكلين من أشكال التدريب الرسمي وغير الرسمي فإننا نلمس ذلك الترابط الوثيق والتكامل البناء فكلاهما يساهمان في إنتاج الفتى الصالح الذي هو مشروع المواطن الصالح مع فرق في طريقة التناول ومسارات الإنجاز، فالأول هو تدريب شهائدي أجازي أما الثاني فهو أشمل وأوسع لا يترتب عليه نيل إجازة بقدر ما ينتج مجموعة من السلوكات والمهارات التي تؤهل المنتسب لمجابهة المواقف وحل المشكلات.

السؤال 04: هل أنتم راضون بما تحقق من أنشطة في المجال السياحي خلال العهدة (2015-2019م) مقارنة بالبرنامج المسطر؟

الجواب 04: إن تحقيق البرنامج المسطر في الإستراتيجية المرسومة يتطلب وضع خطة من المستهدفات تشمل الجانب الزمني والجانب المادي والجانب البشري والمستهدفين من عمليات

التدخل، وعليه فإن تقييم نتائج المحصل عليها لا يكون موضوعيا وصحيحا وجادا إلى بوضع مؤشرات للتقييم.

وعليه فإن هذه المؤشرات هي وحدة التي يمكن من خلالها الرضا التام أو النسبي أو عدم الرضا على البرنامج المسطر.

المحو الثالث: تحديات العمل الكشفي في تيسمسيلت

السؤال 01: ما هو واقع العمل الكشفي في تيسمسيلت؟ وفيما تتمثل أفاقة المستقبلية؟

الجواب 01: يمكن القول أجمالا أن العمل الكشفي في تيسمسيلت مشهود له المرد ودية والكفاءة بالرغم من النقائص المسجلة ومرد ذلك إلى انسجام الفريق العامل ووحدة تصوره وتجانس الأهداف المسطرة مما يدفع العمل الكشفي قدوما، وهو ما أكسب هذا الطاقم سمعته ومكانة متميزة في المجتمع ويمكن الاستثمار في هذه المكانة بتثمين الإيجابيات واستغلالها ومعالجة النقائص وتجنبها بمعنى استغلال السمعة المكتسبة لفائدة تطوير العمل اكشفي.

أما فيما يخص الأفاق المستقبلية فإن وضع إستراتيجية لتوسيع وتجويد العمل الكشفي يتطلب رسم خارطة طريق واضحة المعالم، محددة الأهداف تتصف بالمرونة وقابلية التعديل والتقويم هذه الإستراتيجية تقوم على عدة أسس منها: الفريق المنفذ وتقاسم الأدوار، ومحاور العمل وجزئياته، التقييم المرحلي والنهائي للأهداف المسطرة، غير أن الواقع وإفرازاته وتغيراته الاجتماعية والسياسة قد ينجر عنه عديد الصعوبات والتحديات وهو ما يجعل من الوصول إلى النتائج المرسومة قد يكون في غاية الصعوبة والتعقيد ويستوجب المرونة في التعامل مع هذه الصعوبات المستجدة.

السؤال 02: ما هي الصعوبات التي قد تواجه العمل الكشفي في تيسمسيلت؟

الجواب 02:تواجه محافظة تيسمسيلت العديد من المشاكل والعراقيل شملت الجانب المادي والإداري وحتى الجانب الذاتي.

1- **الصعوبات الذاتية:** والتي تتعلق بالفريق إذ أن إنجاز الأهداف والبرامج المسطرة تتطلب فريقاً منسجماً ومتكاملاً وذا رؤية موحدة، حيث أنه كلما زادت فعالية الفريق والتزم كل عضو في الفريق بالمهام الموكلة إليه بالشكل الأنسب والمثالي فإن استمرارية المشروع وفاعليته ونجاحه تكون مضمونة وقد تتجاوز التوقعات، أما إذا ظهرت بعض الاختلالات في تفاعل وأداء الفريق وتهاون بعض أفراده عن الالتزام بالمهام والأدوار المسندة إليهم، فمن شان ذلك أن يؤثر على عمل الفريق، وبالتالي فإن النتائج المرجوة تكون دون المأمول.

2- **الصعوبات اللوجيستية والمادية:** والتي تتعلق بالإمكانيات المادية المسهلة لعمل الفريق والتي نذكر منها:

- ✓ المقر الاجتماعي اللائق والمهيأ لعمل وراحة الفريق.
- ✓ وسائل التنقل التي تساهم في تنقل أفراد الفريق لمواقع المشروعات في الوقت المناسب.
- ✓ إمكانيات المادية والمالية التي تضمن التكفل بحاجات الفريق الأساسي من إطعام وإيواء وتعويضات.

3- **الصعوبات الإدارية والفنية:** قد يواجه المشروع بعض الصعوبات الإدارية المتمثلة في الرخص والقرارات الإدارية والتي قد تتسبب في إبطاء وعرقلة المشروع أو عدم قابلية تنفيذ بالأساس، فمثلا: تهيئة منبع مائي لائق يضمن التزويد بالمياه الشروب قد يصدم بصعوبة في الترخيص من الجهات المختصة وهو ما يتسبب في عرقلة المشروع والخروج عن المدة المحددة لإنجازه.

ملاحظة: إن الصعوبات المتعلقة بالفريق هي من أهم الصعوبات، لأن انسجام الفريق ووحدة تصوره وتضامنه واستماتته في تحقيق الأهداف يعد عاملا في غاية الأهمية والدقة في تحقيق المشاريع.

السؤال 03: في نظركم ما هي أهمية العمل التطوعي؟

الجواب 03: يمثل العمل التطوعي أو التضامني ذلك العمل الإنساني الواسع، فالإنسان كائن اجتماعي يحتاج إلى تفاعل مع الآخرين والاندماج معهم، كما أن الفروق الإنسانية والاجتماعية تفرز تفاوتا وتباينا في الإمكانيات المادية والنفسية للأفراد وهو ما يقرر حالات إنسانية تكون بحاجة

لحالات أخرى، فظاهره الفقر مثلا تستوجب مساعدة ميسوري الحال من الفقراء ومآزرتهم ومعاونتهم ومن أوكد واجبات فصائل المجتمع المدني التصدي لحالات الفقر والعوازل بكل الإمكانيات المتاحة والمتوفرة وبالتالي فالكشافة كمنظمة ذات النفع العام تسعى أن تكون وسيطاً بين المحسنين والميسورين والحالات الاجتماعية المعوزة ذلك بإحصائها وفرزها وتصنيفها وبيان حاجاتها ومتطلباتها، كما يمكن التدخل والوساطة لدى المصالح الاجتماعية للدولة بتقديم حالات اجتماعية مستعجلة وهنا يؤتي دور

نص المقابلـة رقم 05

قامت الطالبة الباحثة بإجراء مقابلة مع السيد غابي محمد بصفته المحافظ الولائي للكشافة الإسلامية الجزائري، وقد أمكننا في هذه المقابلة من التعرف على واقع وأفاق الحركة الكشفية في تيسمسيت، وهذا نص المقابلة كاملاً.

بعد الترحيب بالسيد قابي محمد شرعنا في طرح الأسئلة التالية:

السؤال 01: هل يمكنك أن تعرفنا بنفسك؟

الجواب 01: اسمي السيد قابي محمد وأنا من مواليد 1990، متحصل على شهادة الماستر في المناجيمنت، أشتغل أستاذ بالتعليم الثانوي منذ حوالي ستة سنوات (06) وقد تم انتخابي السنة الماضية لمنصب المحافظ الولائي للكشافة الإسلامية الجزائرية بتيسمسيلت.

السؤال 02: ما هي أهم النشاطات التي قدمتموها للفتية في الجانب الاجتماعي والسياحي؟

الجواب 02: بداية بالجانب السياحي ومراعاة لخصوصيات المنطقة فإننا نأخذ الأماكن ومناطق الاستقطاب لمساعدة الفتية على التكوين الكشفي وحتى يستطيع الفتية العيش في حياة الخلاء ضف إلى ذلك نقوم بتنظيم لقاءات محلية ووطنية مثلا "المخيم الربيعي" الذي يهدف إلى التعارف بين الأفواج الكشفية وتبادل المعارف والتكوين في مجال القيم، ومن بين اللقاءات الوطنية، المخيم العربي الذي نظم سنة 2018 بسيدي فرج بهدف التسويق للسياحة إلى جانب ذلك نظمت الكشافة زيارات إلى المعالم الأثرية والتاريخية في مناطق مختلفة من الوطن مثل القصبة بالعاصمة، الآثار الرومانية بتبازة، تنظيم لقاء تحت شعار "عيش براري" بالبليدة، ولهواة السياحة الجبلية نظمت زيارة لمنطقة تيكجده بولاية البويرة، حيث كانت مشاركة 16 دولة حاضرة في هذا المخيم بهدف التعرف على هذه المناظر الجميلة .

أما فيما يخص المجال الاجتماعي فإن الكشافة الإسلامية الجزائرية كمنظمة تربوية تهدف إلى تكوين الفرد الصالح في المجتمع، فهي تركز على الجانب الاجتماعي نظراً للظروف الاجتماعية التي تمر بها الولاية والقدرة الشرائية للمجتمع التيسمسيلتي إذا تعتبر ولاية فقيرة لذلك تركز الكشافة دائما على تقديم النشاطات الاجتماعية مقارنة بنشاطات أخرى كالرحلات أو النشاطات الترفيهية، أو تنظم أيام مفتوحة للأطفال...إلخ.

وهذا يعني أن الكشافة تنظم نوعين من النشاطات: نشاطات متخصصة وهي التي تختص بتكوين الفتية وتدخل في إطار تكوين الفرد الصالح في المجتمع، وهذا الدور تربوي، وأخرى نشاطات عامة تستهدف المجتمع في إطار الخدمات العامة وهو ذلك العمل الاجتماعي ومن بين النشاطات التي كانت حاضرة خلال العهدة (2015م-2019م).

-مشروع الشبكة الخضراء في تيسمسيلت الذي يتضمن إدماج ومشاركة بعض المؤسسات للعمل في المجال البيئي والقيام بتنظيف الأحياء وغرس الأشجار، حيث تم غرس حوالي 12 ألف شجرة خلال العهدة.

-مشروع آخر يدخل ضمن الحملة التضامنية الكبرى لشهر رمضان الفضيل يشمل: (مطعم الرحمة، خيمة عابر السبيل، تقييم القفف الغذائية، ختان الأطفال، تنظيم مسابقات مثل صدى المنابر وصدى الأذان، تكريم حفظة القرآن ليلة 27 من رمضان)

-فتح المتجر الكشفي لكسوة العيد حيث كانت مبادرة فريدة من نوعها وكانت محافظة تيسمسيلت السباقة في ذلك ، والشيء الذي ميز هذه المبادرة اقتناء الكسوة حسب رغبة المستفيد من هذه العملية التضامنية.

- -تقسيم أضاحي العيد.
- -تقديم المساعدات من خلال الأعمال التوعية والتحسيسة للمواطن.
- وهناك بعض المشاريع التي تدخل ضمن العمل التضامني الخيري لسنة 2019 منها : -بناء منبع مائي بسيدي عبد الرحمان التابعة إقليميا لبلدية سيدي عابد، حيث يغطي المنبع جميع الأحياء المجاورة بالمياه الشروب.
- -بناء منبعين طبيعيين بعين الكرمة احدهما تصل نسبة الإنتاج به إلى 65% والآخر 40% حيث يدخلان حيز الخدمة تزامنا والاحتفال بعيد الاستقلال.
- حملة شتاء دافئ في طبعتها الثامنة والتي تتضمن تقديم مساعدات تمثلت في الألبسة الشتوية ،الأحذية، القفف الغذائية، حيث نظمت هذه الحملة بمشاركة المؤسسات المعنية، بالإضافة إلى القيام بعمليات ترميم لعدة مساكن هشة بمنطقة سيدي لحسن.
- أحياء المناسبات في إطار الأعمال، التحسسية مثلا اليوم العالمي للمعاقين، وكذا تنظيم مجموعة من الاتفاقيات في إطار الشراكة والتعاون مع الشرطة، الأمن الوطني، مديرية البيئية، وهذا بهدف القيام بأعمال تشاركية ضمن العمل التحسسي والتوعوي ضد أخطار المخدرات، حوادث المرور، ... إلخ.
- اتفاقية بين الكشافة والمديرية العامة لإدارة السجون والقيادة العامة التي تم إبرامها السنة الماضية وإعادة تجسيدها هذه السنة، في المحافظة والمدراس العقابية من خلال وضع برنامج للسجون

وإعادة دمجهم في المجتمع حتى يصبح فرداً صالحاً وبأفكار جديدة وذلك بتوعيتهم وتحفيزهم وتكوين علاقات مع بعض هذه الأشخاص حتى يكونوا نموذجا في المستقبل.

السؤال 03: كيف يكون تقييمكم للعهدة (2015م-2019م)؟

الجواب 03: العهدة السابقة عهدة متميزة وحافلة بالنجاحات، ويبرز ذلك من خلال مختلف النشاطات والعمليات التضامنية التي تميزت بها حصيلة العهدة خاصة مشروع الشبكة الخضراء، والمتجر الكشفي لكسوة العيد.

السؤال 04: هل هناك رضا على النتائج المحققة خلال العهدة (2015م-2019م)؟

الجواب 04: نعم هناك رضا تام، لأنه كان هناك نوع من الثقة المتبادلة بين الكشافة والمحسين وبين الكشافة والمواطن وهذا ما سهل عملية التنسيق والمشاركة وزيادة في النشاطات وكذا زيادة في عدد المنخرطين والمشاركين في صفوف الكشافة الإسلامية الجزائرية.

السؤال 05: ما هي الأهداف التي تطمعون إلى تحققها مستقبلا؟

الجواب 05: تسعى الكشافة إلى تحقيق مشروع تنظيم مخيم للعيش في حياة الخلاء لعدم تقديم المؤسسات الفندقية لمثل هذه الخدمات والقيام بعمل تكويني وسياحي لاستقطاب أفواج كشفية بهدف التعرف على المناطق السياحية والترويج لها.

كما تسعى إلى تنظيم نشاط دولي في ولاية تيسمسيلت (مخيم جمبوري) ولقاءات محلية أو وطنية، مثلا: المخيم الذي ينظم في الجزائر والذي لفتى رواجاً من قبل وفود كشفية من تونس، ليبيا، ... إلخ.

أما في مجال العمل التضامني نتمنى أن يكون هناك مشروع استثماري لخدمة نفسه وخدمة العائلات مثلا (ورشة) حيث تتجسد عائدات هذه المشاريع ضمن أعمال تضامنية أخرى وهذا

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الكشافة الإسلامية الجزائرية

القيادة العامة

الجزائر

محضر تنصيب الصحافظة الولائية

رقم : 2016/39 ق . ع / 2016

أعضاء المحافظة الولائية

الرقم	الإسم و اللقب	الوظيفة بالمحافظة الولائية
01	قروج عبد القادر	المحافظ الولائي
02	دلال رابح	نائب المحافظ الولائي مسؤول الإدارة وتنظيم
03	حراز محمد	المسؤول الولائي للمالية والوسائل العامة

الكشافة الاسلامية الجزائرية
محافظة ولاية تيسمسيلت
Scouts Musulmans Algérien
Commissariat de la Willaya de Tissemsilt

مقر المحافظة حي المرجة – تيسمسيلت
الهاتف: 0661.28.10.61
الفاكس: 046.57.94.72

الكشافة الاسلامية الجزائرية منظمة تربوية
للجمع المنفعة العمومية/المرسوم الرئاسي
رقم: 03-217 بتاريخ: 2003/05/19 .

مقر المحافظة حي المرجة – تيسمسيلت
الهاتف: 06 61.28.10.61
الفاكس: 046_57.94.72

الكشافة الاسلامية الجزائرية

محافظة ولاية تيسمسيلت

Scouts Musulmans Algérien

Commissariat de la Willaya de Tissemsilt

ة الاسلامية الجزائرية منظمة تربوية
بع المنظمة العمومية/المرسوم الرئاسي
:03-217 بتاريخ: 2003/05/19 .

أولويات الخطة السنوية

/ التدريب والتأهيل القيادي
/ توسيع القاعدة الكشفية من حيث المنتسبين والأفواج الكشفية
/ تنشيط الأقسام الفنية

الكشافة الاسلامية الجزائرية
محافظة ولاية تيسمسيلت
Scouts Musulmans Algérien
Commissariat de la Willaya de Tissemsilt

مقر المحافظة حي المرجة – تيسمسيلت
الهاتف: 0661.28.10.61
الفاكس: 046.57.94.72

سلامية الجزائرية منظمة تربوية
لمنفعة العمومية/المرسوم الرئاسي
217- بتاريخ: 19/5/2003 .

رقم	العملية أو النشاط	الزمان	المكان	الإشراف
1	تأسيس من 5 إلى 8 أفواج جديدة	طيلة السنة		قسم الإدارة
2	متابعة الأفواج ميدانيا والعمل على حل مشاكلها (النزولات)	طيلة السنة	بلديات الولاية	//
3	مسابقة أحسن فوج كشفي للسنة	27 ماي		المحافظة الولائية

الكشافة الإسلامية الجزائرية
محافظة ولاية تيسمسيلت
Scouts Musulmans Algérien
Commissariat de la Willaya de Tissemsilt

مقر المحافظة حي المرجة – تيسمسيلت
الهاتف: 0661.28.10.61
الفاكس: 046.57.94.72

ة الاسلامية الجزائرية منظمة تربوية
ع المنظمة العمومية/المرسوم الرئاسي
217-03 بتاريخ: 2003/05/19 .

الأولوية الرابعة
أنشطة خدمة وتنمية المجتمع

دف العام :

- تشجيع الأفواج على العمل التطوعي الجواري.

الكشافة الإسلامية الجزائرية
المحافظة الولائية - تيسمسيلت

محاور الحصيلة

الافتتاحية

ديباجة

الباب الأول : تنمية العضوية و تأطير الفتية و الشباب

الباب الثاني : خدمة و تنمية المجتمع

الباب الثالث : تسويق الصورة الكشفية

الباب الرابع : التنمية الكشفية المحلية و تنمية القيادات

الباب الخامس : الشراكات و التعاون

الباب السادس : المتابعة و التقييم

الافتتاحية

انه لمن دواعي الغبطة و السرور بين أيديكم حصاد عهدة من النشاط بشعار " مسيرة

استغلنا خلال هذه العهدة على تفعيل اتفاقيات الشراكة و التعاون مع الهيئات ذات

ديباجة

حصاد عهدة من النشاط ...للتميز وخدمة الكشفية و الوطن

إن أسلوب الحركة الكشفية التربوية التميز يهدف إلى المساهمة في التربية المستمرة للفتية و الشباب سواء من الناحية الفردية ليكونوا أفراد متكاملي الشخصية أو من الناحية الاجتماعية ليلعبوا دور أبناء أي خدمة الوطن. متمسكين بالقيم التي يدعوا إليها الوعد و القانون الكشفي و ترتكز عليها الحركة الكشفية و هذا من خلال:

مساعد الفتية و الشباب في إتباع نظام تربوي متميز لاكتساب القيم و حب الوطن يعتمد على المبادئ الكشفية و على مورثنا الثقافي و الاجتماعي المعبر هويتنا الوطنية.

إن المحافظة الولائية للكشافة الإسلامية الجزائرية تخطو بثبات لأداء مهمتها بجدارة و مستوعبة لمتطلبات العصر و محافظة على أصالتها و هويتها وفق مجموعة من الأولويات

خلال العهدة **2015- 2019** وضعت المحافظة الولائية هدفا عاما يتمثل في :

العمل على تحقيق الجودة التربوية في البرامج و الأنشطة و تعزيز الدور الريادي للشباب في المجتمع

و عملت على تجسيده بتنظيم عدة أنشطة ولائية متميزة و متنوعة استفادة منها الفتية و الشباب في عدة مجالات و تندرج هذه الأنشطة ضمن المجالات التالية :

مجال تأطير الفتية و الشباب :

قامت المحافظة الولائية بتنظيم أنشطة ذات برامج مشوقة و متميزة جذابة للفتية و الشباب وفق التقاليد الكشفية كتوأمة الشموخ لعرفاء الطلائع - المعسكرات الكشفية - المخيمات الصيفية - التجمعات الربيعية و المشاركة في مختلف اللقاءات الوطنية و الدولية.

مجال التسويق الصورة الكشفية :

تم العمل من خلال هذه العهدة ضمن هذا المجال على التسويق الجيد الأنشطة و البرامج لتعزيز مكانة الكشافة الإسلامية الجزائرية في المجتمع من خلال التقارير التلفزيونية تنشيط حصص بالإذاعة الجهوية - تغطية الصحافة المكتوبة - التسويق بمواقع التواصل الاجتماعي.

الباب الأول

تنمية العضوية وتأطير الفتية والشباب

780 عضو في صفوف الكشافة الإسلامية الجزائرية

تعتبر التنمية العضو من بين الأولويات التي تبنتها المحافظة الولائية خلال عهدة **(2015-2019)** من خلال تعزيز الكشافة في مختلف بلديات الولاية في الضواحي ذات الكثافة السكانية . البلديات البعيدة عن مقر الولاية والأرياف .

والعمل على تعزيز إنشاء أقطاب كشفية فاعلة في مختلف جهات الولاية وبالخصوص بالبلديات النائية.

في مطلع سنة **2015** كانت العضوية تقدر بحوالي **560** عضو لتعرف نسبة العضوية زيادة بنسبة متفاوتة لتصل إلى نهاية **2018. 780** عضو وهذا بتكثيف الأنشطة الجوارية في مختلف بلديات الولاية واستقطاب اكبر عدد من الفتية والشباب وفتح أفواج كشفية جديدة وتنظيم أنشطة متنوعة لخدمة وتنمية المجتمع المحلي .

وبناء على بيانات العضوية خلال هذه العهدة فإن اغلب الأفواج سجلت ارتفاعا في نسبة العضوية مقارنة بالعهدة السابقة وهو مؤشر ايجابي يبرز انتماء مختلف شرائح المجتمع لصفوف الحركة الكشفية إيمانا منهم بدور الكشافة الريادي في تنمية قدراتهم ومهاراتهم .

تأطير الشباب

لقاء عرفاء الطلائع

توأمة الشموخ شعار المشاركون في لقاء عرفاء الطلائع خلال الفترة من **28** الى **31** مارس **2018** بيت الشباب ببلدية العيون بمشاركة **60** مشارك من مختلف الأفواج الكشفية للولاية و **40** من ولاية البليدة .كان الفتية مع برنامج ثري متنوع و متميز

المشاركة في اللقاءات الوطنية والدولية :

المشاركـــة فـــي مختلف المحطات واللقـاءات الوطنية والدولية التـي مـن شئنهـا زيـادة مهارات الفتية والشباب الكشفي .

المخيمات الصيفية والتجمعات الربيعية:

قامت المحافظة الولائية خلال هذه العهـــدة تنظيم كل سنة تجمعا ربيعيا والإشراف على المخيمات الصيفية للأفواج الكشفية وفقـــا للتقاليد الكشفية .

الباب الثاني

الخدمة وتنمية المجتمع

الحملة التضامنية الكبرى لشهر رمضان الكريم

تكريسا للعمل التضامني وغرس قيم التكافل والتعاون ومساعدة الأسر المعوزة نظمت المحافظة الولائية عدة طبعات للحملة التضامنية الكبرى عبر ربوع الولاية تواجد فيها أبناء الكشافة وكلهم همة وعزيمة في توزيع الوجبات بمطعم الرحمة وتنظيم موائد إفطار بالطرقات لعابري السبيل بالتنسيق مع مختلف الهيئات كما تشرف المحافظة على المتجر الكشفي لكسوة العيد لفائدة الأيتام والمعوزين وختان الأطفال وتنظيم نشاطات تربوية مابين المسابقات والحفلات والندوات في كامل تراب الولاية .

حملة شتاء دافئ

بكل عزمة وثبات وسعت المحافظة الولائية نشاط الحملة الخيرية الشبابية " حملة شتاء دافئ" التي جابت كل بلديات تيسمسيلت خلال هذه العهدة **(2015-2019)** لقت العملية استحسان وتشجيع أهالي الولاية ومنهم الثقة لنا لنصل إلى الطبعة **8** على التوالي لهذا الموسم .

الباب الثالث

تسويق الصورة الكشفية

الكشافة في عين وسائل الإعلام والتواصل

خلال هذه العهدة كانت الكشافة حاضرة ضمن وسائل الإعلام سواء من خلال استضافتها للقيادات الكشفيين أو تغطيتها المستمرة لمختلف الأنشطة التي قامت بها على مدار العهدة في وسائل الإعلام السمعية أو البصرية أو المقروءة.

الصفحة الرسمية بالفيسبوك - تغطية آنية ومستمرة لكل الأنشطة الكشفية

بشكل آني ومستمر تغطي الصفحة الرسمية للمحافظة الولائية ك.إ.ج على موقع الفيسبوك كل الأنشطة والأحداث الكشفية على المستوى الولائي حيث تعد فسحة التواصل مع القواعد الكشفية في مختلف البلديات ويتابعها حوالي 10 ألف متابع. و تقدم كل جد يتخلص العمل الكشفي في مختلف المستويات محليا و وطنيا.

الكشافة في المناسبات الوطنية و الدينية:

أحيت المحافظة الولائية ك.إ.ج خلال العـــهدة(2015-2019) كل المناسبات الوطنية ببرنامج ثري و متنوع يتضمن عدة أنشطة و تظاهرات كشفية فنية و ثقافية إضافة إلى مسيرات كـشفية استعراضية جابت مختلف شوارع الولاية إلى جانب المناسبات الوطنية نظمت المحافظة خلال هذه العهدة تظاهرات دينية (صدى المنابر و صدى الأذان) و مسابقات في هذا الصدد.

الصحافة المكتوبة ..... تغطية مستمرة لمختلف الأنشطة الكشفية

تابعت الصحافة المكتوبة الناطقة باللغتين العربية و الفرنسية معظم النشاطات و الفعاليات الكشفية التي قامت بها المحافظة الولائية عبر ربوع الولائية حيث قامت بتغطية و متابعة جل الأحداث الأنشطة الكشفية التربوية و الحملات التحسيسية التطوعية و التضامنية التي قامت بها أو شاركت فيها المحافظة بالتنسيق مع مختلف شركاء من إدارات و فعاليات المجتمع المدني. إضافة إلى مختلف التظاهرات التي نظمتها الكشافة إحياء للمناسبات الوطنية و الدينية.

الباب الرابع

التنمية الكشفية المحلية و تنمية القيادات

الدورة الاعدادية و التمهيدية للشارة الخشبية

بهدف تنمية مهارات و اتجاهات القادة و تأهيلهم نظمت المحافظة الولائية دورة إعدادية و أخرى تمهيدية بمشاركة الأفواج الكشفية. تلقوا جلسات تدريبية و مهارات كشفية تعد هذه الدراسة إضافة لمستوى التدريب بالولائية بما يعزز رفع مستوى أداء التدريبي للأفواج الكشفية .

النزلات و مرافقة الأفواج

تندرج هذه النزلات لمعرفة مستوى العمل الكشفي بالبلديات و مختلف الأنشطة التي تتقدم بها الأفواج و بعض التحديات التي يواجهها قصد بعث العمل الكشفي من جديد.

تأسيس الأفواج الكشفية

و تبقى تنمية العضوية خلال العهدة (2015-2019) من بين الأولويات التي عملت عليها

الباب الخامس

الشراكات و التعاون

مشروع الشبكة الخضراء من أجل تيسميلت جميلة ونظيفة

أطلقت المحافظة الولائية خلال العهدة **(2015-2019)** مشروع الشبكة الخضراء في المجال البيئي ويضم هذا المشروع فاعلين في المجتمع المدني وقطاعات مختلفة على رأسهم مديرية البيئة والغابات ويندرج هذا المشروع في تعزيز التعاون في المجال البيئي من خلال حملات تحسيسية وترسيخ الثقافة البيئية في أوساط المجتمع وحماية البيئة وعمليات التشجير الواسعة إلى جانب حملات النظافة .

تفعيل اتفاقية الشراكة بين الأمن الوطني والكشافة الإسلامية الجزائرية

عمدت المحافظة الولائية خلال هذه العهدة على تفعيل اتفاقية الشراكة المبرمة بين الأمن الوطني والكشافة الإسلامية الجزائرية من خلال المشاركة في الحملات التحسيسية وحملة أفطر معنا وسر في أمان

النشاطات المشتركة بين المحافظة الولائية ومديرية النشاط الاجتماعي والتضامن

شهدت هذه العهدة **(2015-2019)** عدة حملات تضامنية وخيرية تندرج في إطار العمل الخيري والتطوعي بالتنسيق مع مختلف الخلايا التابعة لمديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية تيسمسيلت والتدخل لمساعدة المتضررين والمحتاجين والأيتام عبر ربوع الولاية وإقامة مسابقات لمختلف فئات ذوي الاحتياجات الخاصة ومشاركتهم احتفالاتهم.

إتفاقية الشراكة مع مديرية الشباب والرياضة وديوان مؤسسات الشباب

أبرمت المحافظة الولائية خلال هذه العهدة عدة اتفاقيات وشراكات في إطار تنشيط الشبـــاب وتأطير الفتيـــة

الباب السادس

المتابعة و التقييم

تنفيذ للخطة الإستراتيجية للمحافظـــة الولائيـــة ك.إ.ك للعـهـــدة *(2015-2019)* و قصـــد متابعتها

الكشافة الإسلامية الجزائرية
القيادة العامة
الدورة العادية 31
للمجلس الوطني
القدس

الكشافة الإسلامية الجزائرية

2019 / 2015

حصيلة عهدة من النشاط
مسيرة للتميز وخدمة للكشفية والوطن

قائمة الجداول والأشكال

قائمـــــة الأشكـــــال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(01-02)	يوضح دور القطاع الخاص في بناء الوسط المحلي وتحقيق التنمية المحلية في الجزائر	59
(01-03)	يوضح الهيكل التنظيمي للكشافة الإسلامية الجزائرية	96

قائمـــــة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(01-02)	يبين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر من2001-2004	75

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع باللغة العربية:

أولاً: القوانين والأوامر:

1- القانون الأساسي، الكشافة الإسلامية الجزائرية: القيادة العامة، المؤتمر الوطني الحادي عشر، تحت شعار الكشفية تربية للوطن، الجزائر العاصمة،29-30 جانفي 2015.

2- القانون الأساسي المطابق للقانون 12-06، المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالجمعيات، نهج أحمد بورقعة البليدة.

3- الأمر رقم 90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990، المتضمن قانون الجمعيات الصادر عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الرسمية.

ثانيًا: الكتب

1- بن غضبان فؤاد ، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، عمان الأردن : دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015.

2- تركي القريشي محمد صالح ، علم اقتصاد التنمية، الأردن: مكتبة الجامعة الشارقة وإثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.

3- الجوهري محمد محمود ، علم اجتماع التنمية، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2010.

4- حاروش نور الدين ، الأحزاب السياسية، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2009.

5- حباب محمد منير ، الإعلام والتنمية الشاملة، القاهرة: دار الفجر النشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2000م.

6- خاتمي محمد ، التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية والأمن، ترجمة سرد الطائي، سوريا لبنان: دار الفكر ودار الفكر المعاصر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004.

7- درويش محمد ،الكشافة مدرسة للتربية الوطنية بالفرنسية ، الجزائر:المؤسسة الوطنية للكتاب،دون طبعة،1985.

8- الدليلي محمد عبد الرزاق ، الإعلام والتنمية، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2012.

9- رحماني الشريف ، أموال البلديات الجزائرية للاحتلال العجز والتحكم الجيد في التمييز، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2003.

10- زين الدين بلال أمين ، منظمات المجتمع المدني في الدول العربية والغربية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعية، الطبعة الأولى، 2014.

11- السبتي وسيلة ، تمويل التنمية المحلية، القاهر: إيتراك للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2009.

12- السبعي أحمد بن محمد ، الكشافة دراسة تحليلية بالتعريف بالحركة الكشفية، غرداية: المطبعة العربية، الطبعة الأولى، 2002.

13-سراج الدين إسماعيل وآخرون، أسس التحديث والتنمية العربية في زمن العولمة، الأردن:دار فارس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2009.

14-سليمان كمال رجب ، الكشافة صدق في القول وإخلاص في العمل، الإسكندرية: دار الوفاء للنشر 2008.

15- الشيخ أبو عمران ، محمد جيجلي، ،الكشافة الإسلامية الجزائرية1935-1955، ترجمة مولود طياب،مسنى الله وفوزي سعد، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.

16-طاشمة بومدين ، البيروقراطية والتنمية السياسية في الجزائر، الإسكندرية: مكتب الوفاء القانوني للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015.

17-عبد العالي عبد القادر ، ((الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر)) في التحولات السياسية وإشكالية التنمية، تحرير محمد غربي وآخرون الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية،الطبعة الأولى، 2014.

18-عبد الموجود أبو الحسن ، أبو زيد إبراهيم، التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان، العراق: المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الاولى،2009.

19-العساف أحمد عارف ، الوادي محمد حسين ، التخطيط والتنمية الاقتصادية، عمان: دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة، الأولى، 2011.

20-غربي محمد وآخرون، التحولات السياسية وإشكالية التنمية، الجزائر: ابن النديم ودار الروافد الثقافية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2014.

21-غربي محمد ومرسي مشري ، ((المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعيله)) في التحولات السياسية وإشكالية التنمية، تحرير محمد غربي وآخرون الجزائر: إبن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية، الطبعة الاولى، 2014.

22-فرغلي فوزي محمد، الدور التربوي للحركة الكشفية العربية، القاهرة: المنظمة الكشفية العربية، بدون طبعة،2004.

23-القهيوي ليث عبد الله ، بلال محمود الوادي، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، عمان: دار الحامد للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، 2012.

24-مظلوم محمد جمال ، دور مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية، الحلقة العلمية حول مؤسسات المجتمع المدني ودورها في التوعية المرورية، الرياض، كلية التدريب، 2013.

25-معراف إسماعيل ، مسارات التحول الديمقراطية في المنظمة العربية، مصر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.

26-المفوضية الإقليمية للمنظمة الكشفية العالمية، ،دليل تطوير البرنامج الكشفي، ترجمة لكتاب: الكشفية نظام تربوي، الصادر عن المكتب الكشفي العالمي، 1999.

27-مقري عبد الرزاق ، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012.

28-ناجي أحمد عبد الفتاح ، التخطيط للتنمية في الدول النامية، جامعة صنعاء: المكتب الجامعي الحديث، 2011.

29-ناجي عبد النور ، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، الجزائر: مديرية النشر لجامعة قالمة، 2006.

ثالثًا: الرسائل العلمية

1- سلاوي يوسف، مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 01: كلية الحقوق 2018/2017.

2- شاوش إخوان جهيدة، واقع المجتمع المدني في الجزائر: دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2015/2014.

3- عيساني عامر، الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة،حالة الجزائر،أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة:كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية،2010/2009.

4- نور الدين بالقليل، أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، دراسة ميدانية بولايتي المسيلة وباتنة، أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة:كلية العلوم لاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019/2018.

5- هوشات رؤوف، حوكمة التنمية المحلية في الجزائر-دراسة حالة ولاية بومرداس، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 01: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017.

1- إبرير غنية ، دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية، دراسة حالة الجزائر، رسالة الماجستير، جامعة باتنة: كلية العلوم السياسية، 2010/2009.

2- باري عبد اللطيف ، المجتمع المدني العالمي وتأثيره على المجتمع المدني الجزائري، رسالة الماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، سبتمبر 2017.

3- باعلي سعيدة، دور الجمعيات الخيرية في تفعيل العمل التطوعي، دراسة ميدانية لجمعية كافل اليتيم الخيرية، فرع إدرار، رسالة الماجستير، جامعة أدرار: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2017/2016.

4- بن مالك محمد حسن ، استقلالية المجتمع المدني عن السلطة في الجزائر، 1989-2009، رسالة الماجيستير، جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011 /2012.

5- بودانة شعباني كمال ،اثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية ،رسالة الماجيستير ،جامعة بسكرة:كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،2014/2013.

6- بوكعباش نوال ، تأثير الموارد البشرية على تنمية الإدارة المحلية في الجزائر: دراسة حالة ولاية جيجل، رسالة الماجيستر، جامعة الجزائر 3:كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011/2010.

7- بونقاب عادل ، سياسات التنمية المحلية والحضارية ومؤشرات قياسها في مجال تنفيذ الاجوندة 21 للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر، رسالة الماجيستر جامعة سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011/2010.

8- حفاف محمد، دور المجتمع المدني الجزائري في توسيع خيارات التنمية الإنسانية، رسالة ماجستير، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، 2016-2017.

9- السبتي وسيلة ، تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب- دراسة واقع المشاريع التنمية في ولاية بسكرة، رسالة ماجيستر، جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2015/2014.

10- شويح بن عثمان: دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، دراسة حالة البلدية، رسالة الماجستير، جامعة تلمسان:كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2010.

11- عبد اللاوي عبد السلام ، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر، رسالة الماجيستر، جامعة ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010.

12-قنون أحمد كمال ، التنشئة السياسية والمواطنة في الحركة الكشفية- دراسة ميدانية تحليلية للكشافة الإسلامية الجزائرية- مدينة وهران انموذجا، رسالة الماجيستير جامعة وهران: كلية العلوم الاجتماعية، 2014/2013.

13-كريكرا مليكه ، التربة الكشفية والنشأة الاجتماعية للطفل، دراسة ميدانية بولاية قسنطينة ،شهادة الماجيستر، جامعة قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2008/2007.

14-ملاوي سفيان ، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر، رسالة الماجيستير، جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية، 2010.

1-عدلاني صافية، زياني ذهبية ، دور المجتمع المدني في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر، 1990-2012،شهادة ماستر، جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014

2-إرتاتن سامية ، دور المجتمع المدني في حماية البيئية، شهادة ماستر، جامعة بجاية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014).

3-أمهيس صبرينة، بانون لامية، المجتمع المدني في الجزائر: أي تأثير في مجال حقوق الإنسان، شهادة ماستر،جامعة بجاية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017.

4-باريك محمد، احمد زابور، دور المجالس المحلية المنتجة في تجسيد الديمقراطية التشاركية في الجزائر ،المجلس الشعبي الولائي تيسمسيلت،دراسة حالة، 2017- 2019، شهادة ماستر، المركز الجامعي تيسمسيلت :معهد العلوم القانونية والإدارية، 2019/2018.

5-بالة عبد الكريم ، بوطي الطاهر ، الديمقراطية التشاركية كآلية لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر،شهادة ماستر، جامعة الوادي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017.

6-بانون مسعودة ، أوهيب فاطمة الزهراء ، دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية المحلية- مديرية السياحة والصناعة التقليدية، شهادة ماستر، المركز الجامعي تيسمسيلت: معهد العلوم القانونية والإدارية، 2018/2017.

7-بتومي نصيرة ، نبار هجيرة ، آليات تفعيل دور الولاية في تحقيق التنمية المحلية، شهادة ماستر، المركز الجامعي تيسمسيلت،:معهد العلوم القانونية والإدارية، 2018/2017.

8- برمول عمار، عاشق محمد ، تطبيق مبدأ الحوكمة في ظل قانون الجماعات الإقليمية في الجزائر،شهادة ماستر، المركز الجامعي تيسمسيلت: معهد العلوم القانونية والإدارة، 2019/2018.

9- بلقاسمي كريمة ، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، 1999-2014، شهادة ماستر، جامعة آم البواقي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015.

10- بن مشري بسمة ، المجتمع المدني كأداة لمكافحة الفقر في الجزائر، شهادة ماستر، جامعة أم البواقي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014.

11- بوتانة عبد الحق ، عبد الهادي العايب، ديناميكية تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية: دراسة مشروع المخطط الخماسي الثاني 2010-2014، شهادة ماستر، جامعة بومرداس: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2016/2015.

12- بودواية خديجة ، دور الموارد البشرية في تحقيق التنمية المحلية، دراسة حالة ولاية سعيدة، شهادة ماستر، جامعة سعيدة:كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017.

13- بوزراة حمزة، الشراكة بين القطاع العام والخاص وأثرها على التنمية المحلية في الجزائر،شهادة ماستر، المركز الجامعي تيسمسيلت: معهد العلوم القانونية والإدارية، 2019/2018.

14- بوشاقور أحمد، بوعلوش أحمد، دور المجتمع المدني في تحقيق الاستقرار الأمني، شهادة ماستر، جامعة خميس مليانة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017.

15- بوشامي عبد القادر ، محمد بودلال، أثر الاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي الجزائري، دراسة حالة ولاية تيسمسيلت، شهادة ماستر، المركز الجامعي تيسمسيلت: معهد العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير 2017/2016.

16- بوقرة نور الهدى ، دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد الإداري في الجزائر، شهادة ماستر، جامعة أم البواقي:كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014.

17- جودي محمد بلقايد ، زافر أحمد ، أثر السياسة المالية على التنمية المحلية في حالة سياسية التقشف في تيسمسيلت، دراسة حالة مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تيسمسيلت، 2014-2017، شهادة ماستر، المركز الجامعي تيسمسيلت: معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2018 /2017.

18- حميدي أم العلو، دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، دراسة حالة بلدية تيسمسيلت، شهادة ماستر، المركز الجامعي تيسمسيلت: معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، وعلوم التسيير، 2015/2014.

19- خرخار فاطيمة ، فتيحة جطي ، دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية البلدية – دراسة حالة بلدية تيسمسيلت–، شهادة ماستر، المركز الجامعي تيسمسيلت، معهد العلوم القانونية والإدارية، 2017 - 2018.

20- دوداح أمال ، قانون البلدية الجديد وأثره على التنمية المحلية– دراسة حالة بلدية يسر 2011-2016، شهادة ماستر، جامعة بومرداس:كلية الحقوق، 2017/2016.

21- رابحي رابح ، بن عافية إبراهيم، دراسة السياحة في التنمية المحلية،دراسة حالة ولاية تيسمسيلت،شهادة ماستر ، المركز الجامعي تيسمسيلت:معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،2016/2015.

22- رحماني زينب ، دور القطاع الخاص في التنمية المحلية، دراسة حالة الجزائر،شهادة ماستر، جامعة أم البواقي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014.

23- رزم أمال ، دور الجباية المحلية في تنمية الجماعات المحلية، تجارب دولية ناجحة في تفعيل التنمية المحلية،شهادة ماستر، جامعة أم البواقي:كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017/2016.

24- زرقاوي رتيبة ، إصلاح وتطوير منظومة الجماعات المحلية في الجزائر وأثره في التنمية: واقع وآفاق 1990-2015، شهادة ماستر، جامعة خميس مليانة:كلية الحقوق والعلوم السياسية، جوان 2015.

25- زغرات مهدي ، دور الفواعل غير الرسمية في تقويم السياسة العامة المحلية في الجزائر،شهادة ماستر، جامعة بسكرة: كلية ا الحقوق والعلوم السياسة، 2014/2013.

26- زيان منير ، دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر، شهادة ماستر، جامعة الجلفة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017 / 2018.

27- زيتوني صلاح الدين ، دور القطاع الخاص في التنمية المحلية في الجزائر، شهادة ماستر، جامعة مستغانم :كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019/2018.

28- زين يامنة ، دور المجتمع المدني في صنع السياسة العامة، شهادة ماستر، جامعة سعيد: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014.

29- سكوم ربيعة ، سمية بوزارة، التدريب وإشارة إلى التنمية الموارد البشرية-دراسة ميدانية لمديرية الصناعة التقليدية، شهادة ماستر، المركز الجامعي تيسمسيلت، معهد العلوم القانونية والإدارية، 2018/2017.

30- سيد أحمد محمد ، عرباوي إبراهيم ، انعكاسات تنمية موارد الجماعات المحلية على التنمية المحلية، بلدية تيسمسيلت نموذجا، شهادة ماستر، المركز الجامعي تيسمسيلت: معهد العلوم القانونية والإدارية، 2019/2018.

31- الشيخ رحماني، يحي سهيبي، الحكم الجيد والتنمية المحلية في الجزائر، شهادة ماستر، جامعة سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013/2012.

32- شيكو عيسى ، محدودية دور المجتمع المدني في مجال حماية البيئة، شهادة ماستر، جامعة بجاية، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2015/2014.

33- صدام هلشمة، وعبد الصمد خالدي، دور الجمعيات في التنمية المحلية في الجزائر، شهادة ماستر، جامعة النعامة : كلية العلوم السياسية 2016/2015.

34- صهران حورية، معنصر رفيقة، دور سياسة الدعم الفلاحي في تحقيق التنمية المحلية، دراسة حالة، ولاية تيسمسيلت، 2012-2015، شهادة ماستر، المركز الجامعي تيسمسيلت، معهد العلوم القانونية والإدارية، 2019/2018.

35- عادل رشيد، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر، شهادة ماستر، جامعة سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014.

36- عبادة ناريمان ، دور المجالس المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، دراسة حالة المجلس الشعبي البلدي لبلدية برج بوعريريج 2013-2014، شهادة ماستر، جامعة المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013.

37- عبد اللاوي محمد ، مكبرت علي ، دور الفواعل غير الرسمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة شركة فاميلي شوب 2016- 2018، شهادة ماستر، المركز الجامعي تيسمسيلت: معهد العلوم القانونية والإدارية، 2018/2017.

38-عنتري محمد، زغاري كريمة ، دور المجالس المحلية المنتخبة في تحقيق التنمية ،دراسة حالة المجالس المحلية المنتخبة بولاية تيسمسيلت 2012- 2017، شهادة ماستر، المركز الجامعي تيسمسيلت:معهد العلوم القانونية والإدارية، 2018/2017.

39-غنيم نوال، تواب خيرة، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر، شهادة ماستر المركز الجامعي تيسمسيلت: معهد العلوم القانونية والإدارية، 2017 /2018.

40-قعنب خيرة ، بوشريط نعيمة ، الرقابة الإدارة على المجالس المحلية في الجزائر، المجلس الشعبي الولائي لولاية تيسمسيلت، شهادة ماستر، المركز الجامعي تيسمسيلت:معهد العلوم القانونية والإدارية، 2019/2018.

41-كابة بوزيان، بوجرادة فاطمة، دور المجتمع المدني في الرقابة على عمل المجالس المحلية في ظل الإصلاحيات السياسية الجديدة، بلدية تيسمسيلت نموذج 2011- 2016، شهادة ماستر، المركز الجامعي تيسمسيلت: معهد العلوم القانونية والإدارية، 2019/2018.

42-كافي حنان، قوشام آمال، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية السياحية دراسة حالة ولاية تيسمسيلت، الحظيرة الوطنية لثنية الحد،شهادة ماستر، المركز الجامعي تيسمسيلت: معهد العلوم القانونية والإدارة، 2019/2018.

43-لعجال سمية ، أم النون مسقم، آليات تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية من خلال إصلاحات افريل2011 ،شهادة الماستر،جامعة الجلفة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016 /2017.

44-مادي إبراهيم ، راوي عبد القادر ، الحكم الراشد كآلية لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر2011 – 2016، شهادة ماستر، المركز الجامعي تيسسميلت: معهد العلوم القانونية والإدارية، 2018 /2019.

45-مازن محمد، دور المجتمع المدني في حماية البيئة، شهادة ماستر، جامعة لجزائر: كلية الحقوق، 2016/2017.

46-مبرك ميمونة ، شران ابتسام ، آليات تسيير المخصصات الضريبية للجماعات المحلية، دراسة بلدية عماري، شهادة ماستر، المركز الجامعي تيسمسيلت: معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019/2018.

47-مداح أمينة، عاقب مريم، سياسية التشغيل وأثرها على التنمية المحلية، شهادة ماستر، المركز الجامعي تيسمسيلت: معهد العلوم القانونية والإدارية، 2018/2017.

48-مزيود علي ، التواصل داخل الأفواج الكشفية وأثره في التربية والتنشئة الاجتماعية للنشا ،دراسة ميدانية للأفواج الكشفية لمحافظة مستغانم،شهادة ماستر،جامعة مستغانم:كلية العلوم الاجتماعية ،2013-2014.

49-مسعودي فتيحة ، دور الكشافة الإسلامية الجزائرية في النشأة الاجتماعية للمنخرطين فيها، دراسة ميدانية في ولاية أدرار، شهادة ماستر، جامعة أدرار: كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية والعلوم الإسلامية، 2017 / 2018.

50-ناجي دليلة ، التنمية المحلية في دول المغرب العربي- دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، شهادة ماستر، جامعة أم البواقي:كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014.

51-نقازي فتيحة، محمد مهدي، دور المالية المحلية في التنمية، دراسة حالة ولاية تيسمسيلت للفترة 2012-2016، شهادة ماستر، المركز الجامعي تيسمسيلت: معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2017/2016.

52-هرموس منى ، دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، شهادة ماستر، جامعة باتنة:كلية الحقوق، 2010/2009.

53-يحياوي محمد، دور المجتمع المدني في عملية التنمية، شهادة ماستر، جامعة المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019/2018.

رابعًا: المقالات المنشورة في الدوريات المحكمة

1- الكشافة الإسلامية الجزائرية، **"جريدة المسيرة الثانية"**، عدد خاص، نوفمبر 1993.

خامسًا: المحاضرات

1- براهمية أمال، محاضرات في مقياس الاقتصاد الجزائري، (جامعة 8 ماي 1945: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية، 2015/،2016).

سادسًا: المقابلات

1- المقابلة رقم 01 التي أجريت مع عميد الحركة الكشفية السيد ناظور محمد، بمكتب مفتشيه التغذية المدرسة، ابتدائية 20 أوت تيسمسيلت ،بتاريخ 2020/06/16م، على الساعة 11:00.

2- المقابلة رقم 02 التي أجريت مع نائب المحافظ الولائي، السيد ناتش خليفة، بمكتب مفتشيه التغذية المدرسية، ابتدائية 20 أوت تيسمسيلت في 2020/06/26م، على الساعة 13:26 .

3- المقابلة رقم 03 التي أجريت مع نائب المحافظ الولائي السيد ناتش خليفة، بمكتب مفتشيه التغذية المدرسية ، ابتدائية 20اوت تيسمسيلت،بتاريخ 22-06-2020،على الساعة 09:00.

4- المقابلة رقم 04التي أجريت مع السيد ناتش خليفة، مكتب مفتشيه التغذية المدرسية، ابتدائية 20 أوت بتيسمسيلت، بتاريخ23-06-2020، على الساعة09:05.

5- المقابلة رقم 05 التي أجريت مع المحافظ الولائي السيد غابي محمد، مكتب مفتشية التغذية المدرسية، ابتدائية 20 أوت تيسمسيلت، بتاريخ 2020/06/24 على الساعة 11:00.

سابعا: المقلات المنشورة في شبكة الانترنت

1- بوحنية قوى، "المجتمع المدني الجزائري: بين إيديولوجيا السلطة والتغيير السياسي"، مركز الجزيرة للدراسات، 13 مارس 2014. http:// studies.aljazeera.net/issues/2014/03/20143109103234628 8.html.

2- تيسمسيلت: تنظم التجمع الريفي الخامس للأفواج الكشفية، جريدة الجزائر نيوز، نشر يوم 2015/04/05م على الموقع www.djazaires.com، آخر إطلاع كان 28 فيفري 2020م

3- علي ديهوم و فتحي بلعيد أبو رزيزة، المجتمع المدني ودوره في عملية التنمية المحلية نشر في 25-7 2 ديسمبر 2017، المؤتمر الاقتصادي للاستثمار والتنمية في منطلقة الخمس .Ecidiki.elmergib.edu.ly

4- الكشافة الإسلامية الجزائرية، المحافظة الولائية تيسمسيلت،حصيلة العهدة لسنة 2015-2019 نشر على الموقع: http:// www.facebook.com/messeger media?thread id= 100002235472782&.attachment id=

762334117922451& message.id= mid % 24 AAAAAA آخر إطلاع على الموقع كان في 2020/06/08م.

5- الكشافة الإسلامية الجزائرية، فوج الجيلالي بونعامة، برج بونعامة، تيسمسيلت،نشر في 31-08-2019 على صفحة الفايسبوك الخاصة بالفوج على الساعة 14.42 تم الإطلاع عليه في 15 مارس 2020م على الساعة13:53.

6- المبادرات التضامنية بتسمسيلت "جمعيات تتنافس على عمل الخير"، **جريدة السلام**، نشر في 05 نوفمبر 2018، على الموقع Essalamohlihe.com، آخر إطلاع يوم 23 مارس 2020،على الساعة 14:09.

7- وسام م، خلال سنة 2015 بتيسمسيلت"تسجيل ازيد من200منخرط جديد في الكشافة،**جريدة المشوار السياسي**،نشرفي 28- 05-2016،على الموقع: www.djazares.com، آخر إطلاع 28 فيفري 2020م، على الساعة 10:22.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1- Hachette, Eachette Encyiclopedique- Spaden-ADAGP-Paris – 1997.

فهرس المحتويات

البسملة

شكر وعرفان

الإهداء

خطة البحث

مقدمة ..... أ– و

الفصـــــل الأول: التأصيـل المفاهيمـي للمجتمـع المدنـي والتنميـة المحليـة

تمهيد 08

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني 08

المطلب الأول: تعريف ونشأة المجتمع المدني 09

المطلب الثاني: عناصر تكوين المجتمع المدني 14

المطلب الثالث: وظائف وخصائص المجتمع المدني 15

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية 19

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية وتطورها 19

المطلب الثاني: مجالات التنمية المحلية وأهميتها 25

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المحلية وأبعادها 30

المبحث الثالث: أثر المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية 35

المطلب الأول: دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية 35

المطلب الثاني: آليات وإجراءات المجتمع المدني في تفعيل التنمية المحلية 39

المطلب الثالث: التحديات والعراقيل التي يواجهها المجتمع المدني 42

خلاصة واستنتاجات 48

الفصـل الثانـي: دور المجتمـع المدنـي في تفعيـل التنميـة المحليـة في الجزائـر

تمهيد 50

المبحث الأول: دور الفواعل المحلية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر 50
المطلب الأول: الفواعل الرسمية 51
المطلب الثاني: الفواعل غير الرسمية 56
المبحث الثاني: المجتمع المدني والتنمية المحلية واقع وتطور 60
المطلب الأول: واقع وتطور المجتمع المدني في الجزائر 61
المطلب الثاني: واقع وتطور التنمية المحلية في الجزائر 69
المطلب الثالث: تفاعل المجتمع المدني مع تحدي التنمية المحلية في الجزائر 77
خلاصة واستنتاجات 81

الفصل الثالث: دور الكشافة الإسلامية الجزائرية في تنمية المجتمع المحلي

- محافظ تيسمسيلت أنموذجا -

تمهيد 83
المبحث الأول: مفهوم الكشافة الإسلامية الجزائرية 83
المطلب الأول: تعريف ونشأة الكشافة الإسلامية الجزائرية 83
المطلب الثاني: مبادئ وهيكلة الكشافة الإسلامية الجزائرية 91
المبحث الثاني: إسهامات محافظة تيسمسيلت في التنمية الاجتماعية 97
المطلب الأول: على مستوى التصور 97
المطلب الثاني: على مستوى الأداء 98
المطلب الثالث: على مستوى تقيم الأداء 102
المبحث الثالث: إسهامات محافظة تيسمسيلت في التنمية السياحية 102
المطلب الأول: على مستوى التصور 103
المطلب الثاني: على مستوى الأداء 104
المطلب الثالث: على مستوى تقيم الأداء 107
المبحث الرابع: تحديات وآفاق العمل الكشفي في تيسمسيلت 108
المطلب الأول: تحديات العمل الكشفي في تيسمسليت 108

المطلب الثاني: أفاق العمل الكشفي في تيسمسيلت 109
خلاصة واستنتاجات 111
خاتمة 113
قائمة الملاحق 117
قائمة الجداول والأشكال 167
قائمة المصادر والمراجع 169
فهرس المحتويات 181
الملخص باللغة العربية والانجليزية

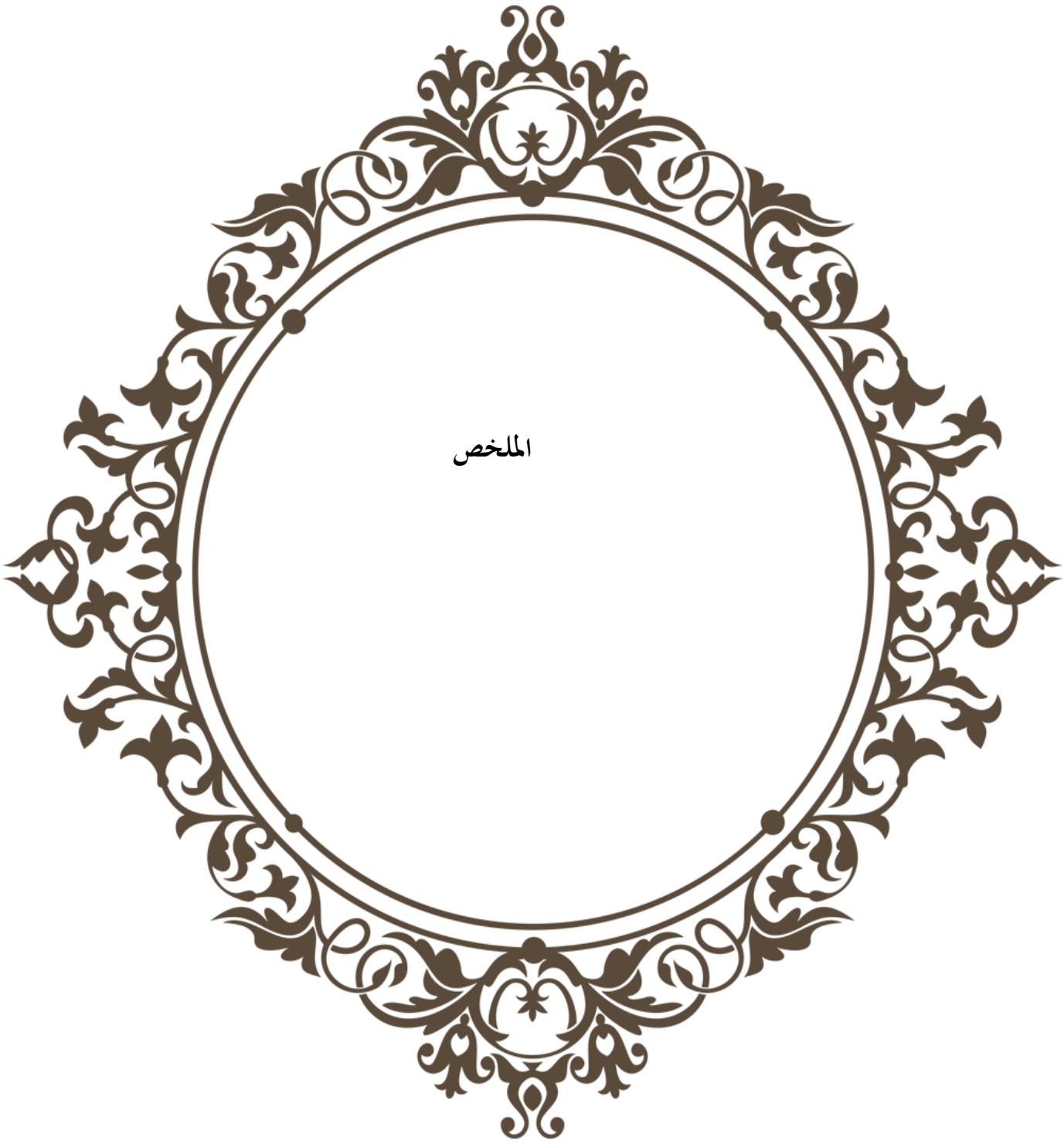

الملخص

الملخـــــص

تأتي هذه الدراسة المعنونة ب"دور المجتمع المدني في تنمية المجتمع- الكشافة الإسلامية الجزائرية محافظة ولاية تيسمسيلت أنموذجا-"،والمنطلقة أساسا من الإشكال الرئيسي المتمثل في: **ما مدي إسهام المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر؟وهل كان للمحافظة الولاية للكشافة الإسلامية الجزائرية بتيسمسيلت دور ايجابي في تنمية المجتمع المحلي بين عامين 2015-2019؟**

في حين تنطلق الفرضية الرئيسية من بذل المجتمع المدني جهودا معتبرة في دعم التنمية المحلية في الجزائر بالرغم من العوائق الذاتية والموضوعية التي واجهته.

ويستهدف هذا البحث تأصيل المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية،باعتباره شريك أساسي إلى جانب الدولة والقطاع الخاص،وهذا التأصيل يتطلب تحديد الإطار المفاهيمي والنظري لكل من المجتمع المدني والتنمية المحلية،لننتقل بعدها إلى البحث عن العلاقة التي سمحت لنا بالكشف عن أثره التنموي في سياق جملة من التحولات والتغيرات المتسارعة التي عرفها العالم،لنتناول بعد ذلك مسالة مساهمة مختلف الفواعل المحلية في توسيع خيارات التنمية المحلية بالجزائر،وهو الجزء الذي اظهر أن الساحة الجزائرية بالرغم مما تعرفه من عدد معتبر من مؤسسات المجتمع المدني وتنوع كبير في مجال نشاطها إلا أنها لا يزال دورها ضعيف إذ ما قورنا بادوار في دول عربية أخرى ويرجع ذلك إلى جملة من التحديات والعراقيل المرتبطة بمنظمات المجتمع المدني وطبيعة النظام السياسي وأخرى مرتبطة بالمجتمع المدني وثقافته، لذا كان لابد من إعادة النظر في قوانين تنظيمه وقواعد عملة وتكوين أفراده بما يكفل له دورا ايجابيا في مجال خدمة المجتمع.

وفي نهاية هذا البحث تم التطرق إلى الجانب التطبيقي من الدراسة باتخاذنا محافظة الكشافة الإسلامية الجزائرية بتيسمسيلت حالة للدراسة باعتبارها مكون من مكونات المجتمع المدني، حيث يمكن القول انه كان لها اثر فعال في الحفاظ على الانتماء العربي الإسلامي للشباب الجزائري إلى جانب أنها تساهم في تربية الناشئة وتنمية قدراتهم وتلبية احتياجات المجتمع رغم جملة الصعوبات والعراقيل التي واجهتها،كما تعمل على حماية البيئة وتنمية المجتمع من خلال مشاركتها في الكثير من الأنشطة المحلية والعربية وحتى الدولية.

كلمات مفتاحية: المجتمع المدني،التنمية ،التنمية المحلية،الديمقراطية ، المقاربة التشاركية.

abstract

This study entitled "The role of civil society in the development of society - the Algerian Islamic Scouts is the governorate of Tissemsilt Province as a model -" and basically starts from the main problem of: What is the extent of the civil society's contribution to achieving local development in Algeria? And did the governorate have the mandate for the Algerian Islamic Scouts? Tissemsilt a positive role in the development of the local community between the years 2015-2019? Whereas, the main premise stems from the civil society's considerable efforts to support local development in Algeria, despite the subjective and objective obstacles it faced.

This research aims to rooting civil society in achieving local development, as it is a basic partner alongside the state and the private sector, and this rooting requires defining the conceptual and theoretical framework for both civil society and local development, so we will then move on to search for the relationship that allowed us to reveal its developmental impact in the context of a whole. From the rapid transformations and changes that the world has known, let us then address the issue of the contribution of various local actors in expanding local

development options in Algeria, which is the part that showed that the Algerian arena, despite what it knows of a significant number of civil society institutions and a great diversity in their field of activity, but their role is still Weak as we are compared to roles in other Arab countries, and this is due to a number of challenges and obstacles related to civil society organizations and the nature of the political system, and others related to civil society and its culture. the society.

At the end of this research, the practical aspect of the study was addressed by taking the Algerian Islamic Scouts Governorate in Tissemsilt as a case study as it is a component of civil society, as it can be said that it had an effective impact on preserving the Arab-Islamic belonging to Algerian youth, in addition to contributing to the education of young people and the development of Their capabilities and meeting the needs of society despite the many difficulties and obstacles they faced. It also works to protect the environment and develop society through its participation in many local, Arab and even international activities.

Key words: civil society, development, local development, democracy, participatory approach